جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل

كلية التربية للعلوم الإنسانيّة

الجهدُ النَّحويُّ عند الفاضلِ الهنديِّ (ت ١١٣٧ هـ)

رسالة قدمت

إلى مجلس كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة / جامعة بابل

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التربية في اللغة العربية / اللغة

من قبل

ضحى رحيم عفي عندل الشمري

بإشراف

أ.م.د محمد نوري الموسوي

١٤٤٠هـ ٢٠١٩م

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ

(وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴿٣٩﴾
وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى ﴿٤٠﴾ ثُمَّ يُجْزَاهُ
الْجَزَاءَ الْأَوْفَى﴿ ٤١﴾)

صدق الله العلي العظيم

سورة النجم الآية (٣٩-٤١)

الإهداء

إلى من وضع نقاط الكَلِم... إلى من حبُّه عنوان صحيفة المؤمن... إلى صاحب الولاية... **أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)**

*****

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حُب... إلى من أزال الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم... إلى أطيب قلب

والدي الحبيب

*****

إلى ملاكي في الحياة... إلى من كان دعاؤها سرّ نجاحي وحنانها بلسم جراحي... إلى أغلى ما في الوجود

أمي الحنون

*****

إلى من أرى التفاؤل بعيونهم والسعادة في وجوههم... إلى رياحين حياتي

أخويّ (علي، محمد) وأختيّ (زهراء، سجى)

*****

إقرار المشرف

أشهد أنّ رسالة طالبة الماجستير **(ضحى رحيم عفي)** الموسومة بـ **(الجهدُ النَّحويُّ عند الفاضلِ الهنديِّ (ت ١١٣٧ هـ)**) أعدت بإشرافي في قسم اللغة العربية، كلية التربية للعلوم الإنسانيّة – جامعة بابل.

واستوفت خطتها وهي جزء من مطالب الحصول على شهادة الماجستير في اللغة العربية / اللغة.

المشرف

الإمضاء:

الاسم: **أ.م.د. محمد نوري الموسوي**

التاريخ: / / ٢٠١٨

بناء على التوصيات المتوافرة، أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

رئيس قسم اللغة العربية

الإمضاء:

الاسم: **أ.د. شعلان عبد علي سلطان**

التاريخ: / / ٢٠١٨

قرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد أننا قد أطلعنا على رسالة الماجستير الموسومة بـ **(الجهدُ النَّحويُّ عند الفاضلِ الهنديِّ (ت ١١٣٧ هـ))**، وناقشنا معدّتها الطالبة **(ضحى رحيم عفي)**، في محتوياتها وفي ما له علاقة بها، ونعتقد أنها جديرة بالإجازة لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها/ اللغة، بتقدير (   ).

الإمضاء:	**الإمضاء:**
الاسم:	**الاسم:**
التاريخ: / /	**التاريخ:** / /
الإمضاء:	**الإمضاء:**
الاسم:	**الاسم:**
التاريخ: / /	**التاريخ:** / /

تصديق مجلس الكلية

صَدّق مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانيّة في جامعة بابل قرار لجنة المناقشة.

الإمضاء:

الاسم: أ. د. رياض طارق العميدي

عميد كلية التربية للعلوم الانسانية

التاريخ: / / ٢٠١٩ م

شكر وامتنان

أحمد الله حمداً كثيراً يوافي نعمائه، والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه، سيد المرسلين وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين وبعد:

فإنّه لا يسعني – وقد وفقني الله وأعانني على إتمام هذا البحث–إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأساتذتي في قسم اللغة العربية الذين تعهدوني بوافر علمهم وطيب خلقهم في مرحلتي (البكالوريوس والماجستير).

وأرفع آيات الامتنان إلى أستاذي المشرف الدكتور (محمد نوري الموسوي) فقد كان لي اخاً كبيراً، وأباً راعاً، وأستاذاً موجّهاً، وناصحاً أميناً، قبل أن يكون مشرفاً علمياً، شاكرةً لاقتراحه موضوع الدراسة أولاً، وعلى ما بذله من جهد في تقويم رسالتي، وما أبداه من ملاحظات قيّمة سددت خطى البحث وصوّبت مقاصده ثانياً.

وأتقدم بالشكر إلى الدكتور (علي موسى الكعبي) على ما قدّمه لي من نصائح وإرشادات، فله مني كل التقدير والاحترام.

وشكري موصول إلى أستاذي القدير الطيب الدكتور (فالح حسن كاطع) والدكتور الفاضل (كاظم إبراهيم عبيس السلطاني)، اللذين أعطياني من وقتهما وغمراني بتوجيهاتهما العلمية فجزاهما الله عني خير الجزاء.

وأسطر كلمة شكر وعرفان لأعضاء اللجنة المناقشة لتكرمهم بقراءة الرسالة ومناقشتها.

وأدين بالعرفان لأهلي وزملائي لمّا قدّموه لي من تشجيع ومعونة علمية ودعاءٍ بالتوفيق.

محتويات الرسالة

المقدمة

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الفاشي في الخلق حمده، الظّاهر بالكرام مجده، الباسط بالجود يده، الذي لا تنقص خزائنه بسعة فضله وكرم عطاياه، ولا تزيده العطايا إلا كرماً وجوداً وتفضلاً وإحساناً، وهو العزيز الحكيم، والصلاة والسلام على صاحب الوحي المبين ومعدن العلم اليقين، أبي القاسم محمد وعلى آل بيته الأبرار المتقين، صلاة ناميةً زاكيةً مباركةً يصعد أولها ولا ينفد آخرها.

أما بعد:

فإنّ الله عزّ وجلّ قد خلّد اللغة العربية بالقرآن الكريم إذ أنزله على وفق أساليبها في القول والتعبير والله تعالى يقول لرسوله: ﴿**فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِ قَوْمًا لُّدًّا**﴾ [سورة مريم/ الآية ٩٧]، وما من لغة أخذت هذا الشرف وأودع الله فيها القوة والبيان مثل اللغة العربية.

ويعد النحو من أبرز علوم اللغة العربية ، وقد حظي بعنايةٍ واهتمام بالغين؛ لأنّه علم خواص الكلام وتأليفه، وآلة لسبر أسرار البيان وتنسيقه، فضلاً عن كونه علماً قرآنياً استمد بقاءه من سحر العبارة القرآنية، وقد سخّر الله جلّ وعلا للعربية رجالاً أوفياء حرصوا على دراستها إذ أفنوا أعمارهم في خدمتها والتأليف فيها، ومن هؤلاء العلماء الأفذاذ الذين نذروا أنفسهم لخدمة لغة القرآن الكريم، الشيخ الفقيه محمد بن الحسن الأصفهاني المشهور بالفاضل الهندي (ت ١١٣٧ هـ) فقد ترك كثيراً من الكتب في التفسير، والحديث، والفقه، والأصول، فضلاً عن الأدب

والنحو، والصرف والمعاني والبيان وقد وقع اختيارنا على أربعة من مصنفاته التي كتبها في علم النحو وهي:

شرح العوامل في النحو: هو شرح لكتاب العوامل للجرجاني (ت ٤٧١ هـ)، والرسالة التهليلية، هي رسالة صغيرة ومختصرة في إعراب كلمة التوحيد (لا إله إلا الله)، وموضح أسرار النحو، واللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: شرح لقصيدة السيد إسماعيل الحميري (ت ١٧٣ هـ) وقد تضمن مباحث نحوية عديدة.

فكان أحد دوافع هذه الدراسة تسليط الضوء على جهد هذا العالم في مجال النحو في مصنفاته الأربعة، ولا سيما –وحسب علمي–أنني لم أظفر برسالة تناولت جهده في هذه المصنفات الأربعة مجتمعة.

وتأتي أهمية الدراسة من أنّها تمثّل حلقة من حلقات الدرس النحوي في القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين وتعبّر عن أسلوب الأصوليين والفقهاء في تناول الدرس النحوي.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن أقسم الرسالة على ثلاثة فصول تسبقها مقدمة وتمهيد، وتتلوها خاتمة تضمنت قطفاً من ثمار البحث.

وقد خصصت التمهيد لدراسة: (سيرة الفاضل الهندي وآثاره) وتضمن: اسمه ولقبه، وولادته ونشأته، ومنزلته العلمية، وأقوال العلماء فيه، وشيوخه، وتلامذته والرّاوون عنه، وآثاره، وفاته.

أما الفصل الأول فدرست فيه: (منهج الفاضل الهندي في التأليف النحوي) وتضمن: منهجه في شرح العوامل في النحو، وما يتميز به، وقيمته العلمية، منهجه في الرسالة التهليلية،

وما يتميز به، ومنهجه في موضح أسرار النحو، وما يتميز به، وقيمته العلمية، ومنهجه في اللآلئ العبقرية، وما يتميز به، وقيمته العلمية.

وتضمن الفصل الثاني: (أصول النحو عند الفاضل الهندي) المكونة من: السماع وروافده وهي: القرآن الكريم وقراءاته، والحديث الشريف، وكلام العرب بفرعيه الشعر والنثر، وبعدها القياس ثم موقفه من التعليل، وبعدها الإجماع واستصحاب الحال.

ودرست في الفصل الثالث: (شخصية الفاضل الهندي العلمية) وتضمن: موقفه من المدارس النحوية وأوضحت فيه موافقاته للبصريين وردّه للكوفيين وموافقاته للكوفيين وردّه للبصريين، ثم موقفه من النحويين منفردين، وأوضحت فيه: ترجيحاته، وتضعيفاته، وعرضه للمسائل من دون مناقشة، ثم درست المصطلحات عند الفاضل الهندي وقسمتها على قسمين: المصطلحات النحوية، والمصطلحات غير النحوية.

وأما الخاتمة فأودعتها أهم نتائج البحث.

وأما بالنسبة للصعوبات التي واجهتها فهي استعماله في بعض المواضع طريقته الأصولية والمنطقية في عرض المسائل النحوية، مما أشكل عليّ فهمها واستيعاب مادتها، لكن –بفضل الله تعالى وبفضل أساتذتي الأفاضل–تغلبت عليها.

وأما المصادر التي اعتمدتها في دراستي فكانت مجموعة من كتب النحو واصوله، ككتاب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) والمقتضب للمبرد (ت٢٨٦هـ) والإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) وغيرها.

وبعد، فإنّي مدينة ببالغ الشكر والتقدير لأستاذي المشرف (الدكتور محمد نوري الموسوي)، على إشرافه وتوجيهاته لإخراج البحث بهذه الصورة، فجزاه الله عني وعن العلم خير ما يجزى به العلماء العاملون.

وختاماً أسأل الله أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يتقبله مني بقبول حسن، وأن يوفقني لما فيه رضاه، وما أبرأ من العثرة والزّلة، فحسبي أنّي بشر أخطئ وأصيب، وفوق كل ذي علمٍ عليم، وإن أصبت فذاك بفضل الله وتوفيقه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وآله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين.

التمهيد

التمهيد

الفاضل الهندي سيرته وآثاره

أولاً: اسمه ولقبه

هو أبو الفضل بهاء الدين محمد بن الحسن الأصفهاني(١)، وقد اتفقت معظم المصادر التي ترجمت له على ذكر اسمه واسم أبيه، ولم أجد اختلافاً فيهما، ولُقّب العالم الجليل بهاء الدين محمد بن الحسن بأكثر من لقب فمن ألقابه : بهاء الدين، الفاضل الأصفهاني، والفاضل الهندي، وكاشف اللثام.

فأمّا بهاء الدين(٢)، فلُقّب به؛ لتبصره في العلم، وتضلعه في علوم الشريعة، وأمّا (الفاضل الأصفهاني)(٣)، فقد لُقّب به نسبة إلى مدينة أصفهان، إذ إنّه كان أصفهاني الأصل، والنشأة، والوفاة، وأما اللقب الأكثر شهرة والذي عُرِف به فهو (الفاضل الهندي)(٤)، ولقب بهذا اللقب ؛ لسفره إلى بلاد الهند منذ نعومة أظفاره برفقة أبيه؛ فلذا نُسِب إليها.

وعلى الرغم من شهرته بـ(الفاضل الهندي) إلا أنّه كان غير مقتنعٍ به فقد ذكر نصاً في ختام إجازته لتلميذه ناصر الدين أحمد بن محمد الحسيني يوضح فيه بأنّه غير راضٍ بهذه الشهرة قال: ((والدي تاج الدين حسن الأصفهاني والاشتهار الذي لست راضياً به لمجيئنا منها

---

(١) ينظر: ترجمته في، مقابس الأنوار، الشيخ أسد الله الدزفولي: ١٨، وروضات الجنات، محمد باقر الخوانساري: ١١١/٧، وخاتمة مستدرك الوسائل، الميرزا حسين النوري: ١٤٤/٢، والفوائد الرضوية، عباس القمي: ٧٥٨/٢، وهدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي: ٣١٨/٢، ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحالة: ٢١٢/٩.

(٢) ينظر: روضات الجنات: ١١١/٧، وخاتمة مستدرك الوسائل: ١٤٤/٢، وهدية العارفين: ٣١٨/٢.

(٣) ينظر: ريحانة الأدب، محمد علي تبريزي : ٢٨٤/٤.

(٤) ينظر: مقابس الأنور: ١٨، وروضات الجنات: ١١١/٧، وخاتمة مستدرك الوسائل: ١٤٤/٢، والفوائد الرضوية: ٧٥٨/٢، والكنى والألقاب، عباس القمي: ١١/٣.

بعد ذهابنا وجوباً إليها، وذلك قبل أوان حلمي بكثير))[١]، وذكر الشيخ عباس القمي(ت١٣٥٩هـ) أنّه ربما لم يكن راضياً بلقب الفاضل الهندي لوجود شخص من المذاهب الاسلامية الأخرى يحمل اللقب نفسه[٢].

وقد علل الدكتور علي الكعبي محقق موضح أسرار النحو غلبة تسميته بـ(الفاضل الهندي)[٣]؛ لتمييزه من معاصره وسميّه الشيخ بهاء الدين الأصفهاني، محمد بن محمد باقر الحسيني النائيني[٤]، ونأخذ على الدكتور علي موسى الكعبي بأنّه عندما رجّح لقب الفاضل الأصفهاني لم يدوّن هذا اللقب الذي اختاره على غلاف كتابه وإنّما دوّن ما اشتهر به .

ولُقِّب الفاضل الهندي أيضاً بـ (كاشف اللثام)، لتأليفه كتاب (كشف اللثام عن قواعد الأحكام)، وذكر صاحب الذريعة (ت١٣٨٩هـ) أنّ الفاضل الهندي كان يعبر عن نفسه بـ(كاشف اللثام)[٥].

وإذا أردت الترجيح من بين ألقابه فأرجح لقب (الفاضل الهندي)؛ لاشتهاره به بين الناس حتى وإن لم يكن راضياً به.

---

(١) روضات الجنات: ١١٤/٧

(٢) الفاضل الهندي في العامة، هو شهاب الدين أحمد بن عمر، أحد شرّاح الكافية توفي سنة (٨٤٩ هـ)، ينظر: الفوائد الرضوية: ٧٥٨/٢،.

(٣) ينظر: موضح أسرار النحو، الفاضل الهندي، دراسة المحقق: ١٩.

(٤) ينظر: الكنى والألقاب: ١٠٥/٢.

(٥) ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، آقا بزرك: ٢٣٢/١، ٢٩٦/٤.

ثانياً: ولادته ونشأته

كانت المصادر التي ترجمت للفاضل الهندي شحيحة فلم تسلط الضوء على معالم حياته ونشأته والمؤثرات التي أثرت فيها، ولكنّها أجمعت على أنّ ولادته كانت في سنة (١٠٦٢ هـ)[١] وأما مكان ولادته فلم يُذكر، وقيل إنّه من رويدشت[٢].

وقد سافر في أوّل صباه إلى الهند برفقة أبيه ومن ذلك اشتهر بالهندي كما ذكرنا آنفا، ولم يتعرض مترجموه إلى بيان سبب سفره ومدة بقائه فيها، وجلّ الذي ذكروه أنّه ((جرت له فيها مع المخالفين مناظرة في الإمامة معروفة على الألسنة وقصتها عجيبة))[٣].

ونشأ الفاضل الهندي في بيت من بيوت العلم والمعرفة وأكبّ على المطالعة ونبغ في عهد مبكر وبرع في العلوم والفنون جميعها[٤]، وقاسى ضنك المعيشة فعاش في غاية الفقر، فكان يرتزق مما يتقاضاه من الكتابة واستنساخ الكتب فضلاً عما يحصل عليه من أجرة التحكيم، فكان إذا ترافع إليه اثنان لحلّ خصومة يشترط على المتخاصمين أن يعطياه أجره قبل البدء في المسألة[٥].

ثالثاً: منزلته العلمية

كان الفاضل الهندي من الشخصيات العلمية البارزة في عصره، تنوعت ثقافته وتعددت جوانب معرفته، فما خلفه من آثار ومصنفات في مختلف العلوم والمجالات دلالة على براعته وسعة اطلاعه.

---

(١) ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة:٣٧٢/٣،و هدية العارفين: ٣١٨/٢، وفهرس التراث، محمد الحسيني الجلالي: ٥٢٧.

(٢) ينظر: تلامذة العلّامة المجلسي والمجازون منه، أحمد الحسيني:٦٣، وروَيدشت، قرية من قرى أصفهان، ينظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي: ١٠٥/٣.

(٣) مقابس الأنوار: ١٨، وروضات الجنات: ١١٢/٧.

(٤) ينظر: موسوعة طبقات الفقهاء: ٢٧١/١٢.

(٥) ينظر: كشف اللثام عن قواعد الأحكام، الفاضل الهندي، دراسة المحقق: ٣٤/١.

ابتدأ بالتصنيف والتأليف من أوائل دخوله في العشرة الثانية من عمره فألّف كتباً ورسائل وتعليقات في مختلف العلوم الدينية والأدبية والأصولية باللغتين العربية والفارسية(١)، وفرغ من تحصيل العلوم العقلية والنقلية قبل بلوغ الثالثة عشرة من عمره، وبدأ بالتأليف قبل الحادية عشرة من عمره وقد صرّح ذلك بنفسه إذ قال: ((وقد فرغت من تحصيل العلوم معقولها ومنقولها ولم أكمل إحدى عشرة سنة، وصنفت (منية الحريص على فهم شرح التلخيص) ولم أكمل تسع عشرة سنة، وقد كنت عملت قبله من كتبي ما ينيف على عشرة من متونٍ وشروح وحواشٍ كـ(التلخيص) في البلاغة وتوابعها و(الزبدة في أصول الدين) و(الخود البريعة في أصول الشريعة) وشروحها و(الكاشف) و(حواشي على عقائد النسفية)، وكنت ألقي من الدروس وأنا ابن عشر سنين شرحي التخليص للتفتازاني، مختصره ومطوله))(٢).

ومن المجالات التي برع فيها الفاضل الهندي، الشعر فقد كان أديباً وشاعراً موهوباً، وقيل: إنّه كان يؤدي بعض أعماله الفارسية والعربية بزيادة تعبيرات أدبية تعبّر عن احساس جميل، وقد ذكر بعض قصائده في نهاية مؤلفاته (رسائله أو كتبه) منها(٣):

١-قصيدة في نهاية رسالة (صلاة الجمعة) ومنها: [الوافر]

فهذا ما سُقينا مِنْ كؤوسٍ
تُدار براحِ حقٍّ مِنْ شرابِ

طَهورٌ من سقامِ الجهلِ صافٍ
مجلّى للضبابِ عن الصوابِ

محمدٌ البهاءُ كفاهُ فخراً
بأن يُدعى وليَّ أبي ترابِ

(١) ينظر: روضات الجنات: ١١٢/٧، وتذكرة الأعيان، جعفر السبحاني: ٢٥٧/٢.
(٢) كشف اللثام عن قواعد الأحكام: ١١٢/١.
(٣) ينظر: بهاء الدين محمد فاضل أصفهاني -Isfahan.ir

عَفا عنه الإلهُ كما هداهُ

لإرشادٍ وأنجى مِنْ عذابِ

٢-وقصيدة في نهاية كتابه (كشف اللثام) ومنها: [الوافر]

وقد كانَ الفراغُ ليومِ سبتٍ

ومِنْ شهرِ الصيامِ أُنقص عشرُ

وليلٍ من ليالٍ مشرقاتٍ

ليالي الدّهرِ دهم وهي زهرُ

وقد تمّت سُنو الهجرِ مئاتٍ

كوامل لم يَفُتها صاحِ حصرُ

ولَلّهِ الموفِّقِ كلُّ حمدٍ

وممّا يملأ الأقطارَ شكرُ

رابعاً: أقوال العلماء فيه

تميز الفاضل الهندي بنبوغه المبكر، وإحاطته الشاملة بالعلوم والفنون المختلفة. وأخلاقه العالية، وتواضعه الجمّ، نال تقدير العلماء فوصفوه ومدحوه بألفاظ جميلة تدل على علميته الواسعة وصفاته الحميدة فمن ذلك، ما قاله صاحب مقابس الأنوار(ت١٢٣٧هـ) : ((الفقيه الحكيم المتكلم المتبحر العزيز النظير الحائز لمجاميع الفضائل والمآثر وبدائع المكارم والمفاخر بأقصى مراتب الأفاضل والأفاخر ومزايا الأكارم والأكابر من الأوائل والأواخر))(١)

(١) مقابس الأنوار: ١٨.

ووصفه الشيخ عباس القمي قائلاً: ((بهاء الدين العالم الرباني والفاضل الصمداني، تاج المحقّقين والفقهاء وفخر المدقّقين والعلماء))[١]، وقال عنه في موضع آخر: ((وحيد عصره وأعجوبة دهره مروّج الأحكام صاحب كشف اللثام عن قواعد الأحكام))[٢]

وقيل إنّ الشيخ محمد حسن الجواهري(ت١٢٦٦هـ) صاحب كتاب (الجواهر) كان يعتمد على كتاب كشف اللثام اعتماداً عجيباً على نحو أنّه لا يكتب من كتابه شيئاً إلا بالرجوع إلى كشف اللثام[٣]، وقال السيد جلال الدين الآشتياني: ((إنّي عثرت على عبارة في الماضي منقولة عن شخص كان يعيش أواخر الدولة الصفوية كتب فيها: أنّي رأيت في المدرسة صبياً مراهقاً في الأبحاث العلمية وحائزاً لمرتبة عالية من العلوم العصرية وآثار النبوغ تلوح من ناصيته بوضوح، فسألت عن نسبه فقالو: هو ابن الملاّ تاج الدين اسمه محمد بهاء الدين))[٤].

خامساً: شيوخه

عند متابعة آثاره ومصنفاته يتضح أنّه نشأ وتتلمذ على يد أساتذة عظام وعلماء أفاضل، وأنّ نبوغه في كثير من العلوم يشير إلى كثرة الذين أخذ عنهم، ولكن الكتب التي ترجمت له ذكرت اثنين فقط وهما:

الأول: والده تاج الدين حسن بن محمد الأصفهاني المعروف بـ (ملّا تاجا) تلميذ العالم الجليل المولى حسن علي بن عبد الله التستري(ت١٠٦٩هـ) أحد مشايخ العلامة المجلسي [٥]، من علماء مدينة أصفهان في القرن الحادي عشر، كان رجلاً طالباً للعلم، مشتغلاً بالبحث والمطالعة وتصحيح الكتب[٦]، وقد صرح الفاضل الهندي بأنّ أغلب رواياته كانت عن والده

---

(١) الفوائد الرضوية: ٢/ ٧٥٨

(٢) الكنى والألقاب: ١١/٣.

(٣) ينظر: تذكرة الأعيان: ٢٥٧/٢.

(٤) منتخبات أز آثار حكماى إلهي إيران : ٣/ هامش ٥٤٤ ، وينظر: تذكرة الأعيان: ٢٦٠/٢.

(٥) ينظر: الكنى والألقاب: ١١/٣.

(٦) ينظر: كشف اللثام عن قواعد الأحكام، دراسة المحقق: ١٣/١.

بقوله: ((وأكثر رواياتي عن والدي العلامة تاج أرباب العمامة))[1]، وله مؤلفات عديدة منها: (شرح على الكافية) و(تفسير البحر الموّاج والسراج الوهاج) و(الرسالة التزويجية) وغيرها[2]، وتوفي في سنة (١٠٨٥هـ)[3].

الثاني: العلامة المجلسي علامة العلماء وشيخ الفقهاء والمحدثين المولى محمد باقر المجلسي الأصفهاني، نشأ في بيت علم وفضل وجلال في كنف والده محمد تقي المجلسي تتلمذ على يده العديد من العلماء فكان يلقي عليهم محاضرات في العلوم والفنون المختلفة[4]، كانت ولادته في سنة (١٠٣٧هـ) ومن مؤلفاته (بحار الأنوار في أخبار الأئمة الإطهار) و(تاريخ فاطمة والحسنين وفضائلهم) و(تحفة الزائر) و(تذكرة الأئمة) وغيرها وتوفي في سنة (١١١١ هـ)[5].

سادساً: تلامذته والراوون عنه

إن سعة علم الفاضل الهندي، وتبصّره في معظم العلوم العقلية، والنقلية، توحي بكثرة تلاميذه، فرجل قضى حياته منقطعاً للعلم والدرس والتحصيل، نبغ في العلوم المختلفة، لا بدَّ أن يكون له تلاميذٌ متعددون، جلسوا في حلقاته، ونهلوا من موارده وتأثروا ببحوثه وآرائه، ومما يقوّي ذلك أمران:

أولاً: الأسلوب التعليمي الذي ساد في مصنفاته التي وقفت عليها على ما سيتبين في الفصل الأول من هذا الرسالة إن شاء الله تعالى.

ثانياً: إشاراته في مقدمات كتبه المخصصة بالدراسة، إلى أنّ سبب تأليفها هو سؤال بعض إخوانه وطلابه فألفها استجابة لهم.

---

(1) روضات الجنات: ١١٣/٧.
(2) ينظر: روضات الجنات: ٧/ ١١٤.
(3) ينظر: خاتمة مستدرك الوسائل: ١٤٦/٢، والذريعة إلى تصانيف الشيعة، ٤٩/٣.
(4) ينظر: تلامذة العلامة المجلسي والمجازون منه: ٣-٤.
(5) ينظر: هدية العارفين: ٣٠٦/٢.

وفيما يأتي أذكر منهم ما أسعفتْ به مصادر الترجمة:

١-الشيخ جمال الدين أحمد بن الحسين الحلي:

كتب له إجازة على ظهر كتاب (قرب الإسناد) للشيخ عبد الله بن جعفر الحميري (ت٣٠٤هـ)[١]، وقد ذكر الخوانساري(ت١٣١٣هـ) أنَّه رأى هذه الإجازة بخط المجيز (الفاضل الهندي).

٢-السيد صدر الدين محمد الحسيني الشيرازي الخرساني:

وصفه الفاضل الهندي بأوصاف جميلة منها: ((أيها العالم النبيل الفاضل المثيل العزيز المثيل السيد السند الأيد المؤيد...))[٢]، وعُدّ من تلامذة الفاضل الهندي في موسوعة طبقات الفقهاء[٣].

٣-الشيخ عبد الحسين بن عبد الرحمن البغدادي:

كتب بخطه رسالة (الاحتياطات اللازمة العمل) وذكر بأنّها من إفادة شيخه فقال: ((مما افادنا من ديننا شيخنا ومولانا ومقتدانا الفاضل الكامل والنحرير العامل بهاء الدين محمد الفاضل الشهير بالهندي))[٤].

٤-عبد الكريم بن محمد هادي الشهابي الطبسي:

أجاز له الفاضل الهندي رواية كتاب (من لا يحضره الفقيه) للشيخ الصدوق(ت٣٨١هـ) بعد أن علّق عليه بحواش داله على تبحره في العلوم[٥].

٥-الميرزا عبد الله أفندي:

تتلمذ على يد مجموعة من العلماء، منهم محمد بن الحسن الفاضل الهندي وتوفي في سنة (١١٣٠ هـ)[٦].

---

(١) ينظر: روضات الجنات: ١١٣/٧، والذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٢٣٢/١.
(٢) تراجم الرجال: ٤٧٢/١.
(٣) ينظر: موسوعة طبقات الفقهاء: ٢٧٢/١٢.
(٤) الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٣٤٨/١٥.
(٥) ينظر: تراجم الرجال، أحمد الحسيني: ٣٢١/١.
(٦) ينظر: العلامة المجلسي والمجازون منه: ٣٧.

٦-السيد عبد الله الحسيني:

الظاهر أنّه من تلامذة الفاضل الهندي، فقد ألّف (رسالة في صلاة الجمعة)، واعترض فيها على كلام الفاضل الهندي معبراً عنه بقوله: ((شيخنا الفاضل المحقق النحرير القمقام)) [١]، ثم يذكر قول شيخه (الفاضل الهندي)، وبعدها يبدأ بالاعتراض، وكتبها في سنة (١١٢٨هـ).

٧-الشيخ علي أكبر بن محمد صالح اللاريجاني:

ذكر صاحب الذريعة بأنّه توجد نسخة من كتاب (كشف اللثام) عند النصيري الأميني(ت١٣٩٠هـ) بطهران بخط علي أكبر بن محمد صالح اللاريجاني أحد تلامذته[٢].

٨-الشيخ محمد بن الحاج علي بن الأمير محمود الجزائري التستري:

عُدّ من تلامذة الفاضل الهندي[٣].

٩-المولى محمد تقي الأصفهاني المعروف بـ(مولى تقيا):

وله إجازة منه ورأى صاحب الذريعة هذه الاجازة بخزانة كتب شيخ الشريعة الأصفهاني وتاريخها (١١١٨هـ)[٤].

١٠- الشيخ محمد صالح بن عبد الله الكزازي القمي:

وهذا الشيخ قام بجمع أجوبة المسائل التي طرحها على شيخه الفاضل الهندي في رسالة (تحفة الصالح) وجمعها في سنة (١١٦٢ هـ)[٥].

---

(١) ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٧٤/١٥.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٥٦/١٨-٥٧.

(٣) ينظر:المصدر نفسه: ٢٧٢/١٢

(٤) ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٢٣٢/١.

(٥) ينظر: موسوعة طبقات الفقهاء: ٢٧٣/١٢.

١١-السيد محمد علي الكشميري:

فقيه فاضل من أعلام القرن الثاني عشر أجازه شيخه الفاضل الهندي بأصفهان في سنة (١١٢٩ هـ)[١].

١٢- السيد محمد بن محمد باقر النائيني المختاري (ت ١١٤٠ هـ)[٢]:

ذكر صاحب الذريعة إجازةً له بخط المجيز وتاريخها في التاسع عشر من ذي الحجة سنة (١١٠٩ هـ)[٣]، وقد ذكر ذلك أيضاً محقق الفرائد البهية الدكتور محمد نوري الموسوي أن المختاري من تلامذة الفاضل الهندي وأن له إجازة منه[٤].

١٣-السيد ناصر الدين أحمد بن محمد روح الأمين المختاري:

ذكر الخوانساري أنّه رأى بخط الفاضل الهندي إجازة للسيد ناصر الدين أحمد وذُكِر فيها أنّه يجوز أن يروي الأخبار بعدة طرق صحيحة ومعروفة[٥].

هذا ما ذكرته كتب التراجم ووجدت موقعاً على الشبكة العنكبوتية قد أضاف إلى تلامذته (المولى حبيب الله الأصفهاني) و(محمد علي بهاء الدين محمد الفتوني العاملي النجفي) و(الملا محمد نعيم الطلقاني)[٦].

سابعاً: آثاره

كان الفاضل الهندي غزير الاطلاع متفرغاً للعلم، فبدأ بالتصنيف والاشتغال في العلم في سن مبكرة، وتنوعت مصادر المعرفة العلمية في حياته فتوسعت ثقافته، فالفاضل الهندي كان عالماً موسوعياً طرق عدداً كبيراً من أبواب العلم، وأقرّ له أعلام عصره بالتفوق والتقدم وبالأخص في الفقه والأصول، فضلاً عن سائر العلوم الأخرى، كالتفسير والحديث والأدب

(١) ينظر: تراجم الرجال: ٧٣٧/٢.
(٢) ينظر: إجازات الحديث، العلامة المجلسي: ١٣٥.
(٣) ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة :٢٣٢/١-٢٣٣، وينظر: إجازات الحديث:١٣٥.
(٤) ينظر: الفرائد البهية في شرح الفوائد الصمدية، محمد نوري الموسوي، إشراف: د. صباح عطيوي، قسم الدراسة:٦(رسالة ماجستير)
(٥) ينظر: روضات الجنات: ١١٣/٧.
(٦) ينظر: بهاء الدين محمد فاضل أصفهاني -Isfahan.ir

والنحو والمعاني والبيان وعلم الفلسفة والكلام، وقد كتب باللغتين العربية والفارسية، وبلغت مجمل تصنيفاته على ما نقلت بعض مصادر ترجمته ثمانين مصنفاً[(١)]، ومنها:

١-إثبات الواجب في إثبات الواجب: رسالة كتبها الفاضل الهندي في سنة (١٠٨٠ هـ) وتوجد نسخة منها في المكتبة المركزية بجامعة طهران برقم (١٩٦٤)[(٢)].

٢-إحالة النظر في القضاء والقدر: فرغ من تأليفه سنة (١٠٧٨ هـ) ويوجد في خزانة العلّامة الشيخ علي بن الشيخ محمد رضا كاشف الغطاء بالنجف[(٣)]، وتوجد نسخة بعنوان (إجالة الفكر في فضاء القضاء والقدر) في خزانة مكتبة السيد حسين إمام في منطقة قائن الإيرانية ورقمها (٣/١٤) [(٤)].

٣-إلزام العار لصاحب الغار: رسالة توجد نسخة منها في مكتبة السيد الكلبايكاني ورقمها (٤٢) ويلي هذه الرسالة قصيدة لامية مكونة من (خمسة وخمسين بيتاً) فيها سؤال وجواب عن آية الغار[(٥)].

٤-تحديق النظر في حديقة النظر والغوص في لجج الفكر: رسالة في معرفة وجوب الحق تعالى، توجد منها نسخة في خزانة مكتبة السيد حسين إمام، في قائن، رقمها (١٤/٦)[(٦)].

٥-تحفة الصالح: هي أجوبة مسائل سأله عنها تلميذه محمد صالح الكزازي وجمعها سنة (١١٢٦ هـ)[(٧)]، توجد منها نسخة في خزانة مكتبة مجلس الشورى في طهران[(٨)].

---

(١) ينظر: خاتمة مستدرك الوسائل: ١٤٦/٢، الكنى والألقاب: ١١/٣.
(٢) ينظر: كشف اللثام عن قواعد الأحكام، دراسة المحقق: ٥٥/١.
(٣) ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٢٨٠/١.
(٤) ينظر: موضح أسرار النحو، دراسة المحقق: ٥٠.
(٥) ينظر: كشف اللثام عن قواعد الأحكام، دراسة المحقق: ٦٤/١.
(٦) ينظر:موضح أسرار النحو ، دراسة المحقق: ٥١.
(٧) ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٤٤٦/٣، وموسوعة طبقات فقهاء العلماء: ٢٧٣/١٢.
(٨) ينظر: موضح أسرار النحو، دراسة المحقق، ٥٥.

٦-تطهير التطهير عن أوهام شبه الحمير: وهي رسالة حول عصمة أهل البيت (عليهم السلام) كتبت رداً أو جواباً لسؤال أحد علماء السنة، توجد نسخة منها في خزانة مكتبة الكلبايكاني في مدينة قم مؤلفة من ورقتين[١].

٧-التفسير: وذكره صاحب روضات الجنات من ضمن تصانيف الفاضل الهندي إذ قال: ((كتاب في تفسير كلام المجيد وهو كبير مبسوط كما أفيد))[٢].

٨-تفسير سورة التوبة: توجد نسخة منه في خزانة مكتبة ملك الوطنية في طهران ورقمها (١٧٨٧/٣)[٣].

٩-تمحيص التلخيص: ويقال له (ملخص التلخيص)؛ لأنّه لخّصه من (تلخيص المفتاح) للخطيب القزويني (ت ٧٣٩ هـ) ويعد أول مصنفاته[٤]، توجد منه نسختان في خزانة المكتبة المركزية في جامعة طهران إحداهما مصورة[٥].

١٠- التنصيص على معاني تمحيص التخليص: وهو شرح لكتابه السابق (التمحيص) انتهى من تأليفه في شهر رجب سنة (١٠٧٣ هـ) وطبع هذا الكتاب في مكتبة فدك في قم بتحقيق (سعاد بديع مطير) و(فارس حسون كريم) في سنة ٢٠١١م-١٤٣٢هـ.

١١- التنضيد في شرح سورة التوحيد: رسالة في تفسير سورة التوحيد على وفق أسس فلسفية كلامية، وطبعت بتحقيق مهدي مروت.

١٢- جوابات المسائل الفقهية: وأكثرها في العبادات[٦].

---

(١) ينظر: كشف اللثام عن قواعد الأحكام ، دراسة المحقق: ٦٣/١.
(٢) روضات الجنات: ١١٢/٧.
(٣) ينظر: موضح أسرار النحو، دراسة المحقق: ٤٨.
(٤) ينظر: روضات الجنات: ١١٢/٧.
(٥) ينظر: موضح أسرار النحو، دراسة المحقق: ٦٣.
(٦) ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٢٢٩/٥.

١٣- حاشية على شرح الهداية الأثيرية: المتن تأليف أثير الدين مفضل بن عمر الأبهري (ت ٦٦٠ هـ) والشرح للقاضي كمال الدين الميبدي الحسيني (ت ٩١١هـ) والحواشي كثيرة منها حاشية الفاضل الهندي[١].

١٤- حاشية على قرب الإسناد: و(قرب الإسناد) للشيخ عبد الله بن جعفر الحميري وتوجد نسخة من قرب الإسناد في مكتبة السيد المرعشي برقم (٩٨٢) عليها حواشٍ كثيرة بإمضاء الفاضل الهندي[٢].

١٥- حاشية على شرح المواقف: وهذه الحاشية على كتاب المواقف الذي شرحه الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)[٣]، وقيل إن السيد عبد الله شبر(ت ١٢٤٢هـ) كان ينقل عنه في بعض تصانيفه[٤].

١٦- حواشٍ على شرح العقائد النسفية: ذكرها المصنف في أول كتابه كشف اللثام، كما ذكرها الخوانساري[٥].

١٧- حواشي مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام: كتاب (مدارك الأحكام) للسيد محمد الموسوي العاملي (ت ١٠٠٩ هـ) وكتاب (شرائع الإسلام) للمحقق الحلي (ت ٦٧٦ هـ) توجد نسخة من الحواشي في خزانة مكتبة مجلس الشورى طهران ورقمها (٩٦٥٤/٢)[٦].

١٨- خلاصة المنطق: رسالة توجد نسخة منها في مكتبة السيد الروضاتي فرغ من تأليفها سنة (١٠٧٣ هـ)[٧].

(١) ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ١٣٩/٦.
(٢) ينظر: الرسائل الرجالية، محمد الكلباسي: ١٩٢/٣، وكشف اللثام عن قواعد الأحكام، دراسة المحقق ، ١/ ٦٥.
(٣) ينظر: موسوعة طبقات الفقهاء:٢٧٣/١٢.
(٤) ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ١٣٧/٦.
(٥) ينظر: كشف اللثام عن قواعد الأحكام: ١١٢/١، وروضات الجنات: ١١٥/٧.
(٦) ينظر: موضح أسرار النحو، دراسة المحقق: ٥٥.
(٧) ينظر: موسوعة طبقات الفقهاء: ٢٧٣/١٢.

١٩- خلاصة النحو: كتاب مختص بالنحو باللغة الفارسية، مطبوع بتحقيق سيد مصطفى موسوي.

٢٠- الخود البريعة في أصول الشريعة وشروحها: ذكرها الفاضل الهندي من مصنفاته في أول كتابه كشف اللثام[١].

٢١- الرسالة التهليلية: وموضوعها هو شرح كلمة التوحيد (لا اله إلا الله) وأكمل تحقيقها الدكتور (علي موسى الكعبي)، ونُشرت في مجلة تراثنا الصادرة عن مؤسسة آل البيت (عليهم السلام)[٢].

٢٢- رسالة صلاة الجمعة: ذكر فيها عدم جواز صلاة الجمعة في زمن الغيبة وألّفها سنة (١٠٩٧ هـ) وكتب الشيخ عبد الله السماهيجي (ت ١١٣٥هـ) في ردها (فذلكة الدلائل) و(إسالة الدمعة)[٣].

٢٣- الرسائل الكثيرة: وتختص هذه الرسائل بالفقه والعبادات والخطب والإجازات[٤].

٢٤- رموز الأحكام الشرعية في الخمسة التكليفية والوضعية: عدتها بعض المصادر من ضمن مؤلفاته[٥].

٢٥- زبدة العربية: وقام فيها بتلخيص وترجمة كتاب المطول للتفتازاني (ت ٧٩٢ هـ)[٦] توجد نسخة منه في خزانة مكتبة السيد الكلبايكاني في قم، وأخرى في مكتبة السيد كتابي في أصفهان[٧].

٢٦- الزبدة في أصول الدين: ذكرها المصنف في مقدمة كتابه كشف اللثام[٨].

---

(١) ينظر: كشف اللثام عن قواعد الأحكام: ١١٢/١.
(٢) ينظر: مجلة تراثنا ، العدد [١٣٦]
(٣) ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٧٨/١٥.
(٤) ينظر: روضات الجنات: ١١٣/٧، والذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٢٥٧/١٠.
(٥) ينظر: روضات الجنات: ١١٦/٧، وهدية العارفين: ٣١٨/٢.
(٦) ينظر: موسوعة طبقات الفقهاء: ٢٧٣/١٢.
(٧) ينظر: موضح أسرار النحو، دراسة المحقق: ٦٤.
(٨) ينظر: كشف اللثام عن قواعد الأحكام: ١١٢/١.

٢٧- شرح إرشاد الأذهان إلى أحكام الإيمان: (إرشاد الأذهان) للعلامة الحلي (ت ٧٢٦) وتوجد من الشرح نسخة في خزانة مكتبة السيد الكلبايكاني في قم، ورقمها (١٦١٣)[١].

٢٨- شرح العوامل: هو شرح لكتاب العوامل المئة للجرجاني (ت ٤٧١) وتم طبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور (محمد زكي الجعفري) في مؤسسة دار الحجة بقم سنة (١٤٣١).

٢٩- عون إخوان الصفا في تلخيص الشفا: هو تخليص لكتاب الشفا لابن سينا (ت ٤٢٧هـ) توجد نسخة منه في مكتبة الميرزا طاهر التنكباني وانتقلت إلى مكتبة المجلس بطهران، وتوجد نسخة ناقصة في المكتبة الرضوية بمشهد[٢].

٣٠- فتاوى الفاضل الهندي: توجد نسخة منها في خزانة مكتبة مجلس الشورى في طهران[٣].

٣١- فهرست لكنز الفوائد: (كنز الفوائد) للشيخ أبي الفتح الكراجكي (ت ٤٤٩هـ) وقد صنف الفاضل الهندي لهذا الكتاب فهرساً وذكر صاحب الذريعة أنّه رأى الفهرس بخطه وطبع كنز الفوائد في إيران سنة (١٣٢٢ هـ)[٤].

٣٢- قراح الاقتراح: يعد هذا الكتاب مختصراً لكتاب (الاقتراح في أصول النحو) للسيوطي ألفه سنة (١٠٨١ هـ)[٥] وأكمل تحقيقه الأستاذ (علاء ماهر سلومي) في رسالة ماجستير في كلية التربية الأساسية في الجامعة المستنصرية في سنة ٢٠١٢م، وأعاد تحقيقه أيضاً الدكتور (محمد نوري الموسوي) بمشاركة الدكتورة (نجلاء مجيد حميد) وهو قيد الطبع.

(١) ينظر: موضح أسرار النحو، دراسة المحقق: ٥٧.
(٢) ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٣٦١/١٥.
(٣) ينظر: موضح أسرار النحو، دراسة المحقق: ٥٧.
(٤) ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ١٦١/١٨.
(٥) ينظر: كشف اللثام عن قواعد الأحكام، دراسة المحقق: ٥٩/١.

٣٣- كاشف أسرار اليقين من أصول الشرع المبين: هو شرح على كتاب (معالم الدين) للشيخ حسن العاملي (ت ١٠١١ هـ) توجد نسخة منه في مكتبة كلية الإلهيات في طهران، وأخرى في خزانة مكتبة السيد المرعشي مكتوبة بخطه[١].

٣٤- كشف اللثام عن قواعد الأحكام: يعد من الآثار الفقهية المهمة وأحد شروح كتاب (قواعد الأحكام) للعلامة الحلي طبع طبعة حجرية في سنة (١٢٧١هـ) في مجلدين كبيرين عن خط علي رضا الخوانساري، وأعيد طبعه في قم ضمن منشورات مؤسسة النشر الإسلامي (١٤١٦ هـ)[٢].

٣٥- الكوكب الدري: موضوعه تفسير الآيات المنتخبة من كتاب (غرر الفوائد ودرر القلائد) للسيد المرتضى (ت ٤٣٦ هـ) وطبع من ضمن سلسلة تراث الشيعة بتحقيق صاحب الملكوتي المجلد الثالث، مكتبة التفسير وعلوم القرآن، قم ١٤٢٩هـ.

٣٦- اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: شرح قصيدة إسماعيل بن محمد الحميري فرغ من تأليفه سنة (١٠٨٩ هـ)، وطبع بتحقيق مؤسسة الصادق في قم سنة (١٤٢١هـ) وتوجد طبعة ثانية سنة (١٤٢٧ هـ).

٣٧- مناسك الحج: كتاب في فقه الحج والعمرة ، شرحه السيد محمد علي الملكي ، ونقل عن هذا الشرح المولى أبو الحسن الشريف في فوائده التي كتبها[٣].

٣٨- المناهج السوية في شرح الروضة البهية: الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية من تأليف زين الدين بن علي العاملي المشهور بالشهيد الثاني، توجد لهذا الكتاب شروحٍ عديدة وحواشٍ، ومنها شرح الفاضل الهندي (المناهج السوية) ويوجد منه نسخ مخطوطة منها: كتاب الطهارة في مكتبة آستان قدس، وكتاب الصلاة في

---

[١] ينظر: كشف اللثام عن قواعد الأحكام، دراسة المحقق: ٥٩/١، وموضح أسرار النحو، دراسة المحقق: ٥٨.

[٢] ينظر: فهرس التراث: ٥٢٨.

[٣] ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٢٧٢/٢٢.

مكتبة السيد المرعشي، وغيرها من النسخ وهي بخط المصنف ويقوم السيد محمد جواد الجلالي على إعداده للطبع[١].

٣٩- منية الحريص على فهم شرح التخليص: ذكر المصنف أنّه ألفه ولم يكمل تسعة عشر سنة وهو شرح آخر لكتابه (تمحيص التخليص) توجد منه نسختان في خزانة مكتبة وزيري في يزد بخط المؤلف ونسخة في خزانة مكتبة شاه جراغ في شيراز[٢]، ويعمل على تحقيقه الدكتور محمد نوري الموسوي والدكتور علي موسى الكعبي على نسخة بخط المؤلف.

٤٠- موضح أسرار النحو: كتاب نحوي طُبِع بإشراف مجمع الإمام الحسين (عليه السلام) العلمي لتحقيق تراث أهل البيت (عليهم السلام) في كربلاء المقدسة وحققه الدكتور (علي موسى الكعبي) والطبعة الأولى منه سنة (١٤٣٦ هـ).

٤١- النجاة: ذكر الشيخ آقا بزرك بأنّه رأى النقل عنه في حياة مؤلفه، وتوجد نسخة منه في خزانة المكتبة الرضوية في مشهد[٣] .

ومن المؤلفات التي نُسِبت خطأً إلى الفاضل الهندي كتاب (حاشية على الكافية) لابن الحاجب، إذ إنّ الصحيح أنّ هذا الكتاب ل(شهاب الدين أحمد بن عمر الهندي (ت٨٤٩هـ)) ونُسِب إلى الفاضل للتشابه في لقب (الهندي) إذ كُتِب على المخطوطة ((لفاضل من آفاضل الهند))[٤] فتوهم أنّها للفاضل الهندي.

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٥٢٨.

(٢) ينظر: كشف اللثام عن قواعد الأحكام: ١١٢/١، وموضح أسرار النحو، دراسة المحقق: ٦٨.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٥٧/٢٤.

(٤) حاشية على الكافية، أحمد بن عمر الهندي: ٢، (مخطوطة).

ثامناً: وفاته

اختلفت الروايات في تسجيل تأريخ وفاته ، فبعضها ذكرت أنّه توفي سنة (١١٣١ هـ)[١]، والرواية الأخرى ذكرت أنّه توفي سنة (١١٣٥ هـ)[٢]، وأما الرواية الأكثر شهرة والتي ذكرها أغلب المترجمين له ودونت على لوح قبره، أنّه توفيّ بأصفهان في ٢٥ رمضان سنة (١١٣٧ هـ)[٣] وقيل إنّه مات قتيلاً بأيدي الأفاغنة[٤]، وأما محل دفنه فهو في مقبرة تخت فولاذ في أصفهان بجنب معبر القوافل إلى الديار الفارسية، وإذا أردنا الترجيح من بين تلك الروايات فالراجح هي الرواية المشهورة والتي دونت على لوح قبره (١١٣٧هـ)، ((وقبره ليس على حد سائر مراقد العلماء الأعيان المتوفين في ذلك الزمان بل خالٍ من القبة والعمارة والصحن والإيوان، وكل ما يضعه السلاطين الصفوية على مقابر العلماء من رفيع البنيان))[٥] .

والظاهر أنّه لم يكن كذلك بسبب هجوم الأفاغنة على مدينة أصفهان ومحاصرتها وطرد الأسرة الصفوية التي اعتادت على وضع القبة والصحن والإيوان عن السلطة، وبعد هذه الحادثة تعرض عدد كبير من العلماء إلى الأذى والقتل من المهاجمين، ومن العلماء الذين وافتهم المنية في أثناء هذه الأحداث العالم الفقيه الجليل (الفاضل الهندي)، فكان من الطبيعي أن يكون قبره هكذا بسبب الأوضاع السياسية والغزو والأزمات التي تعيشها الدولة آنذاك، واستمر غزو الأفاغنة حتى سنة (١١٤٢ هـ) إذ تمكن نادر شاه من إنهاء هذه المأساة وطرد الأفاغنة، وبذلك عاد الأمن والسلام الى الربوع الإيرانية[٦]، ويوجد بجانب قبره قبر الملا محمد فاضل المعروف بالفاضل النائيني ولهذا اشتهرت هذه المقبرة على ألسنة الناس بمقبرة الفاضلين[٧].

---

(١) ينظر: روضات الجنات: ١١٦/٧.
(٢) ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٢٩٦/٤.
(٣) ينظر: خاتمة مستدرك الوسائل: ١٤٣/٢، والفوائد الرضوية: ٧٥٨/٢، وفهرس التراث: ٥٢٨، وموسوعة طبقات الفقهاء: ٢٧٣/١٢.
(٤) ينظر: هدية العارفين: ٣١٨/٢، ومعجم المؤلفين: ٢١٢/٩.
(٥) روضات الجنات: ١١٦/٧.
(٦) ينظر: كشف اللثام عن قواعد الأحكام، دراسة المحقق، ٣٩/١.
(٧) ينظر: الكنى والألقاب، ١١/٣.

الفصل الأول

منهج الفاضل الهندي في التأليف النحوي

الفصل الأول

منـهج الفاضل الـهندي في التأليف النحوي

للفاضل الهندي جهود علمية كبيرة في مختلف المجالات الدينية، والأصولية، والفقهية والأدبية، واللغوية المختلفة، وقد ظهر ذلك جلياً في مصنفاته، والذي يخصنا المجال اللغوي ومما يهمنا في هذه الدراسة الفرع النحوي. لذا سأورد كتبه النحوية؛ لأنّها تمثّل منزلة رفيعة، وقيمة علمية كبيرة تدل على براعة مُصنفها ومُكنته.

وقد ذكرتها مرتبة حسب أسبقية التأليف:

١-شرح العوامل في النحو: تأريخ كتابته (١٠٧٨ هـ)(١).

٢-التهليلية: فرغ منها في سنة (١٠٧٨ هـ)(٢).

٣-موضح أسرار النحو: وقد أوضح محققه الدكتور علي الكعبي الإشكال الذي ورد في تأريخ تأليفه، إذ خلطوا بين تأريخ النسخ وتأريخ تأليفه فأثبت أن سنة (١١٠٤ هـ) تأريخ النسخ؛ وذلك لأنّ نسخة خزانة المكتبة المركزية في جامعة طهران كتبت في القرن الحادي عشر، وهي تقع ضمن مجموع يضم خمسة كتب للمؤلف كتب بعضها في سنة (١٠٧٣ هـ) وبعضها في سنة (١٠٩٧ هـ) فبذلك يكون الأرجح أنّه أُلّف في القرن الحادي عشر(٣).

---

(١) ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٣٧٢/١٣.
(٢) ينظر: موضح أسرار النحو، دراسة المحقق: ٥٢.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٧٥.

وعلى ما يبدو أنّ المحقق كان مصيباً في رأيه، فالراجح أنّه أُلِّف في القرن الحادي عشر وأنّ سنة (١١٠٤ هـ) هي سنة النسخ، بدليل وجود الكتاب ضمن نسخ المكتبة المركزية بجامعة طهران المكتوبة سنة (١٠٧٣ هـ و ١٠٩٧ هـ).

٤-اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية فرغ منها (١٠٨٩ هـ)[١].

أولاً: شرح العوامل في النحو

ألّف الفاضل الهندي شرحاً لعوامل الجرجاني، وقبل البدء بدراسة هذا الكتاب نذكر نبذة مختصرة عن الجرجاني وكتابه العوامل، ومن ثم ندخل في دراسة شرح الفاضل الهندي.

١-التعريف بالمؤلف الجرجاني

هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي، فارسي الأصل، كان من أكابر أئمة اللغة والبيان، أخذ النحو بجرجان عن أبي الحسين بن عبد الوارث النحوي وأكثر عنه؛ لأنّه لم يلق شيخاً مشهوراً في علم اللغة غيره؛ ولأنّه لم يخرج عن جرجان في طلب العلم، توفي سنة (٤٧١ هـ). وصنّف تصانيف كثيرة منها: المغني في شرح الإيضاح وكتاب المقتصد في شرح الإيضاح وهو مختصر للذي قبله، ودلائل الإعجاز، وكتاب الجمل وكتاب العوامل المئة وغيرها[٢].

٢-التعريف بكتاب العوامل

كتاب نحوي صغير ومختصر، وعلى الرغم من اختصاره فقد حظي باهتمام الدارسين وعنايتهم بشكل كبير، إذ نُظِم وشُرِح مرات عديدة وترجم إلى التركية ونُظِم بها، فهذا دليل على

---

(١) ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ١٨/٢٥٩-٢٦٠.

(٢) ينظر ترجمته في نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري: ٢٦٤ – ٢٦٥ وإنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين القفطي: ٢/١٨٨ – ١٨٩، وبغية الوعاة، للسيوطي: ٢/١٠٦، والأعلام، للزركلي: ٤/٤٨ -٤٩.

أهمية الكتاب ومنزلته، وشروحه كثيرة منها ما ذُكر في كتاب (كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون) [1]:

١-شرح للشيخ ابراهيم بن أحمد الجزري (ت ٦٧٥ هـ) سمّاه (الإعراب في ضبط عوامل الإعراب).

٢-شرح للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦ هـ).

٣-شرح للعلامة بدر الدين محمود العيني (ت ٨٥٥ هـ) سمّاه (وسائل الفئة في شرح العوامل المائة) وهو مطبوع بتحقيق الدكتور محمود محمد العامودي، ومنشور في مجلة الجامعة الإسلامية، غزة ، المجلد الخامس – العدد الثاني – ١٩٩٧.

٤-شرح يحيى بن بخشي (ت ٩٠٠ هـ) سمّاه (لمح المسائل النحوية).

٥-شرح الشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥ هـ) سمّاه (شرح العوامل المائة) مطبوع بتحقيق البدراوي زهران، والناشر له دار المعارف – القاهرة – ١٩٨٨م.

٦-شرح أحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبري زاده (ت ٩٦٨ هـ).

٧-شرح بهاء الدين محمد بن الحسن الأصفهاني المعروف بالفاضل الهندي (ت ١١٣٧ هـ) وهو ما يخص الدراسة.

---

(١) ينظر: حاجي خليفة: ١١٧٩/٢.

٣-منهج الفاضل الهندي في شرحه للعوامل

يقع هذا الشرح في مجلد واحد، وطبع بتحقيق محمد زكي الجعفري في مؤسسة دار الحجة بقم سنة (١٤٣١ هـ)، يبلغ عدد صفحات الكتاب مئتين وست عشرة صفحة يبدأ الكتاب من الصفحة الثامنة وينتهي عند الصفحة الثامنة بعد المئتين.

أما المنهج الذي سار عليه الفاضل الهندي في تبويب شرحه، فبوصفه شارحاً لكتاب العوامل للجرجاني فقد التزم نهج الجرجاني في ترتيب كتابه إذ إنَّ الجرجاني لم يقدم لكتابه، ولم يبوّب كتابه إلى فصول ومباحث، وإنّما ابتدأ بعد حمد الله والصلاة على نبيه وآله وسلم بتعداد العوامل، وتقسيمها، والتمثيل بشكل موجز ومختصر فكان كتابه صغيراً، على الرغم من ذلك لا تخفى أهميته، وشهرته، وتداوله، وعناية العلماء به وبشرحه ونظمه.

وعند قراءة شرح الفاضل الهندي نجده أيضاً كان موجزاً غاية الإيجاز، ويبدو أنّ سبب هذا الاختصار؛ لأنّه اتّبع منهجاً تعليمياً بسيطاً بقصد تسهيل وفهم هذه العوامل وحفظها على المتعلمين والدارسين؛ لأنَّ مَنْ حفظها وفهمها كانت له معرفة وبصيرة في النحو، فالاختصار أحد أساليب المنهج التعليمي الذي يفيد الطلبة والدارسين في التزوّد بالعلم والمعرفة.

وقد أشار إلى عدد العوامل وأنواعها عند الجرجاني بقوله: ((أما بعد: فإنّ العوامل في النحو على ما ألّفه الشيخ الفاضل عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني مائة عامل، وهي تنقسم إلى قسمين: لفظية ومعنوية، فاللفظية منها تنقسم إلى قسمين: سماعية وقياسية، والسماعية منها واحد وتسعون عاملاً، والقياسية منها: سبعة عوامل، والمعنوية عاملان، فالجملة مائة عامل))[١].

---

(١) شرح العوامل في النحو، للفاضل الهندي: ٨.

فأبتدأ بالعوامل السماعية المكونة من واحد وتسعين عاملاً وثلاثة عشر نوعاً، فشرّع في شرح النوع الأول حروف الجر، ثم الحروف المشبهة بالفعل، وقد زاد في هذا الموضوع، مواضع كسر همزة (إنّ) فالجرجاني لم يتطرق إليها في كتابه ، وبعدها أوضح أحكام (ما ولا المشبهتين بليس)، ثم نواصب الاسم، ثم نواصب المضارع، وزاد في هذا الموضع (نصب المضارع بـ (أن) الناصبة المضمرة)، وبعدها أوضح جوازم المضارع التي تجزم فعلاً واحداً، ثم الجوازم التي تقتضي فعلين، ثم أسماء الأعداد ، وقد أفرد الفاضل الهندي في هذا الموضع أحوال المميز في العدد، وبعدها انتقل إلى أسماء الأفعال، ثم الأفعال الناقصة، ثم أفعال المقاربة، ثم أفعال المدح والذم، ثم ختم العوامل السماعية بأفعال القلوب[١].

وبعدها انتقل إلى إيضاح العوامل القياسية المكونة من سبعة عوامل، فأبتدأ بالفعل ثم المصدر ثم اسم الفاعل، ثم اسم المفعول، ثم الصفة المشبهة، ثم المضاف، ثم ختم هذه العوامل بالاسم التام[٢].

وبعدها انتقل إلى بيان النوع الأخير من العوامل وهي العوامل المعنوية والمكونة من عاملين فقط، الأول العامل في المبتدأ والخبر، والثاني العامل في المضارع[٣].

وقد ذكر الفاضل الهندي في شرحه العوامل المعنوية عند الأخفش(ت٢١٥هـ)[٤]، فهي ثلاثة عوامل اثنان ما تقدّم ذكرهما، وأما الثالث فهو ما يوجب إعراب الصفة، نحو: (جاءني رجلٌ كريمٌ) ، (رأيتُ رجلاً كريماً)، (مررت برجلٍ كريمٍ)، فعنده الصفة تُرفع لكونها صفة لمرفوع،

---

(١) ينظر: شرح العوامل في النحو: ١٠-١٦٢

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٦٣-١٩٨.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٩٩-٢٠٦.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٠٦.

وتُنصب لكونها صفة لمنصوب ، وتجر لكونها صفة لمجرور[١]، فبذلك يكون عدد العوامل مائةً وواحداً ، وقد أورد الفاضل الهندي رأي الجمهور[٢] خلافاً للأخفش ، إذ إنَّهم اتفقوا على أنَّ العوامل مائة لا غير ؛ لأنَّ الصفة من التابع والتابع معرب بإعراب المتبوع نفسه فما يكون عاملاً في التابع هو عامل في المتبوع[٣].

وختم الفاضل الهندي شرحه بعبارة الجرجاني: ((فهذه مائة عامل لا يستغني الكبير والصغير، والرفيع والوضيع عن معرفتها، ومَنْ حفظها يحصل له بصيرة في النحو))[٤].

ويمكن تلخيص مميزات منهج الفاضل الهندي في شرحه بالأمور الآتية:

١ – شواهده:

ضمّن الفاضل الهندي شرحه آيات الذكر الحكيم، إذ حظيت بالنصيب الأوفر من بين شواهده فكتاب العوامل المئة للجرجاني احتوى على تسع عشرة آية وزاد الفاضل الهندي عليها تسعا وأربعين آية في شرحه هذا دليل على أهمية الشاهد القرآني عنده، وأما القراءات فلم ترد في شرحه إلا في موضع واحد في قوله تعالى: ﴿ **وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا** ﴾ [سورة البقرة/من الآية ١٠٢] غير مصرح بأنّها قراءة، لكنّه ذكر بتخفيف (لكنّ) ورفع الشياطين فهذا يشير على أنّها إحدى القراءات [٥] ، وأما الحديث الشريف فلم يستدل به إلا في موضع واحد أيضاً[٦]، فهذا

---

(١) ينظر: رأي الأخفش في شرح الرضي على الكافية، قال الرضي: ((أما الكلام في عوامل التوابع ففيه تفصيل: أما الصفة والتوكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة أقوال: قال سيبويه: العامل فيها هو العامل في المتبوع، وقال الأخفش: العامل: فيهما معنوي كما في المبتدأ والخبر، وقال بعضهم: إنّ الثاني مقدر من جنس الأول....))، شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الآستراباذي ٢٧٩/٢، وينظر: قول سيبويه في نص الرضي في، الكتاب، لسيبويه، ٤٢١/١.

(٢) ينظر: شرح العوامل في النحو، ٢٠٨.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش: ٣٢٧٧/٧، وحاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصبان: ٨٥/٣، والنحو المصفى، محمد عيد: ٥٧٠/١.

(٤) شرح العوامل في النحو: ٢٠٨.

(٥) المصدر نفسه: ٥٤، وتنظر قراءة التخفيف في : حجة القراءات، أبو زرعة: ١٠٨/١ .

(٦) ينظر: شرح العوامل في النحو: ٢٥.

دليل على أنّه كان من النحويين المقلّين من الاستشهاد بالحديث الشريف، وعزز بعض الآراء النحوية بالقليل من الشعر فاستدلّ في شرحه بسبعة أبيات شعرية[١]، واحتجّ بثلاثة أقوال نثرية[٢]، وأما لغات العرب فقد وردت في موضع واحد من شرحه فقد أشار إلى لهجة تميم والحجاز في موضوع أسماء العدد[٣].

فالذي نلاحظه أنَّه على الرغم مِنْ أنَّ استشهاداته جاءت بنسب قليلة إلا أنَّها متنوعة فشملت أنوعاً مختلفة من المسموعات من آيات قرآنية وقراءات وأحاديث وأشعار ونثر وأما قلّتها فجاءت ملائمة للإختصار والإيجاز الذي اعتمده في شرحه، وقد اكتفيت بعرض نسب شواهده؛ لأنّي فصّلتُ الحديث والتمثيل لها في الفصل الثاني.

٢- استدراكه على الجرجاني:

زاد الفاضل الهندي بعض الأمور التي لم يذكرها الجرجاني في كتابه، ضمّنها شرحه زيادة في العلم والمعرفة بصورة كاملة، وللتوضيح بشكل أكثر، فمن أمثلة ذلك: ما ذكره من معاني بعض الحروف مثلاً:

ذكر للباء معنى السببية ، ولم يذكرها الجرجاني في معاني الباء نحو: (ضربته بسوء أدبه)[٤]، ومما زاده الفاضل الهندي من معاني الحروف معنى الحرف (في) بأنّها قد تجيء بمعنى (مع) نحو قوله تعالى ﴿**لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ**﴾ [سورة التوبة/من الآية ٤٧] أي: معكم، وتدخل على المظهر وعلى الضمير نحو: (فيكم وفيهم)[٥].

---

(١) ينظر: شرح العوامل في النحو: ٢٦، ٣٣، ٥١، ٥٥، ٥٨، ١٤٣، ١٧٤.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢١، ٢٤، ٢٨.
(٣) المصدر نفسه: ١٠٠.
(٤) ينظر: شرح العوامل في النحو: ١٣، ووردت الباء بهذا المعنى عند النحاة السابقين،ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢٩٤٩/٦، والمقاصد النحوية: بدر الدين العيني ١١٦٠/٣ ،وشرح الأشموني، علي بن محمد الأشموني: ٨٤/٢.
(٥) ينظر: شرح العوامل في النحو: ٢٠.

وقد ورد المعنى الذي ذكره الفاضل الهندي عند النحويين قبله[١]، ومن الأمور التي زادها الفاضل الهندي في موضوع الحروف المشبهة بالفعل، مواضع استمرار الكسر في همزة (إنّ) [٢]، فأوضح أحد عشر موضعاً مع التمثيل لها ، وهذا الأمر لم يذكره الجرجاني في كتابه، فمن أمثلة ما ذكره من المواضع[٣]:

- عند الابتداء نحو: قوله تعالى ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا**﴾ [سورة البقرة/من الآية ٦٢ و ٢٧٧].
- بعد الموصول نحو: (جاءني الذي إنّ أباه عالم).
- بعد القول نحو قوله تعالى: ﴿**قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ**﴾ [سورة البقرة/من الآية ٦٨].
- ما يكون في خبرها اللام نحو قوله تعالى: ﴿ **قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ**﴾ [سورة المنافقين/من الآية ١]، وغيرها من المواضع التي ذكرها.

ومن أمثلة ما أضافه الفاضل الهندي في شرحه على ما جاء في كتاب الجرجاني، الفرق بين (لم و لما) في جوازم الفعل المضارع ، فبعد أنْ ذكر أنَّ (لم) لقلب المضارع ماضياً ونفيه فيه، و (لما) مثلها في قلب المضارع إلى الماضي ونفيه فيه، قال: ((لكن يختص (لما) باستمرار نفي الفعل في الزمان الماضي إلى زمان الحال، فـ (لم) لنفي فعل و(لما) لنفي قد فعل، تقول: (ندِم زيد ولم ينفعه الندم) أي عقيب النّدم، و(لم) لا يلزم استمرار عدم النفع من الماضي إلى وقت الإخبار، وتقول: (ندم زيد ولما ينفعه الندم) ولزم (لما) استمرار عدم النفع من الماضي إلى وقت الإخبار، لأنّ زيادة معناها بزيادة (ما)... وأيضاً فيه معنى التوقع لحصول

---

[١] ينظر: اللمحة في شرح الملحة، شمس الدين الصائغ: ٢٢٦/١، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، برهان الدين بن الجوزية: ٤٥٠/١.

[٢] ينظر: شرح العوامل في النحو: ٤٦.

[٣] ينظر: شرح العوامل في النحو: ٤٧-٤٨، وتنظر هذه المواضع في: المقدمة الجزولية، أبو موسى الجزولي: ١٢١، وشرح ابن عقيل، بهاء الدين بن عقيل: ٣٥٣/١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٣٢١/٣، وهمع الهوامع، جلال الدين السيوطي: ٤٩٨/١.

الفعل المنفي بخلاف (لم) نحو قوله تعالى: ﴿ **وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ**﴾ [سورة الحجرات/من الآية ١٤] ولما يركب الأمير)) [١].

هذه الاستدراكات والزيادات مع التمثيل لها تدلّ على علمية الفاضل الهندي وحرصه على إفادة المتعلمين، وعرض القواعد النحوية بصورة كاملة ومبسطة.

٣-تعليله بعض المسائل النحوية:

علّل الفاضل الهندي في شرحه لبعض الظواهر فالتعليل صفة تميزت بها مصنفاته، ومن أمثلة ذلك ما أورده في نواصب الفعل المضارع في حديثه عن (إذن) فبعد أن ذكر الفاضل الهندي قول الجرجاني: ((إذن: للجواب والجزاء كما إذا قيل لك: أنا آتيك فتقول: إذن أكرمك))[٢]، أضاف بأنّ (إذن) إذا وقعت بعد عاطف كالفاء أو الواو مثلاً جاز فيها وجهان: ((كقولك مجيباً لمن قال: أنا أتيك فإذن أكرمك، جاز الرفع ؛ لاعتماد ما بعدها على ما قبلها وجاز النصب ؛ لأنّ الفعل مع الفاعل كما كان مفيداً مستقلاً من غير النظر إلى حرف العطف فكأنّه غير معتمد على ما قبلها))[٣].

وقد ذكر الرضي (ت ٦٨٨ هـ) هذين الوجهين، ففي حديثه عن (إذن) قال: ((إذا وقع بعد العاطف كقوله تعالى: ﴿**وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا**﴾ [سورة الاسراء/من الآية ٧٦] وكقولك: (تأتيني فإذن أكرمك) جاز لك نصب الفعل وترك نصبه وذلك أنَّك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة))[٤].

---

[١] شرح العوامل في النحو: ٨٠- ٨١.
[٢] شرح العوامل في النحو: ٧١.
[٣] المصدر نفسه: ٧٢-٧٣.
[٤] شرح الرضي على الكافية:٤ /٤٤.

وممّا علله في شرحه سبب تسمية أفعال المقاربة بهذا الاسم قال: ((لأنَّها وضعت لدنوّ الخبر إلى فعلها رجاءً أو حصولاً أو أخذاً فيه))(١)، وقد ذكر ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) هذا السبب لتسمية أفعال المقاربة(٢).

وأفعال المقاربة أربعة: عسى، كاد، كرب، أوشك. هذا ما ذكره الجرجاني في كتابه وتبعه الفاضل الهندي في تعداد هذه الأفعال(٣)، وقد لا حظنا أنَّ هذه الأفعال وردت بأعداد مختلفة في كتب النحويين ، فابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ذكر ستة عشر فعلاً من هذه الأفعال(٤)، وابن هشام (ت ٧٦١ هـ) أورد أحد عشر فعلاً(٥)، فيما اكتفى الجرجاني وتبعه الفاضل الهندي بأربعة أفعال كما ذكرنا، ويبدو أنّ سبب ذلك أنّهما قصدا ذكر الأفعال المشهورة منها أو ما يسمى بأمّ الباب أو الأصل وليس جميعها للاختصار والإيجاز وبذلك أغفلا بقية الأفعال.

٤- ذكره آراء بعض العلماء:

أورد الفاضل الهندي في شرحه آراء بعض العلماء مصرحاً بهم، وهذا الأمر موجود في مصادره النحوية التي درستها جميعها، فالفاضل الهندي كان أميناً حريصاً على نسبة كل رأي إلى صاحبه، مثال ذلك في حديثه عن حرف الجر (حتى) بعد أن ذكر معانيها ذكر أنّها تدخل على المظهر خاصّةً، خلافاً للمبرد (ت ٢٨٥ هـ) فإنّه جوّز الدخول على الضمير أيضاً(٦) مستدلاً بقول الشاعر(٧): [الوافر]

(١) شرح العوامل في النحو: ١٣٤.
(٢) ينظر: الكافية في علم النحو: ٤٨.
(٣) ينظر: العوامل المئة، ٦١، وشرح العوامل في النحو: ١٣٥.
(٤) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك: ٥٩.
(٥) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام: ٢٩٠/١.
(٦) ينظر: شرح العوامل في النحو: ٣٢-٣٣.
(٧) ورد البيت بلا نسبة في الجنى الداني، بدر الدين المرادي: ٥٤٤، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١١/٣، والمقاصد النحوية: ١٢١١/٣، وخزانة الأدب، عبد القادر البغدادي: ٤٧٤/٩، ٤٧٥، وقد أورده البغدادي هكذا: فلا واللهِ لا يلقاهُ ناسٌ فتى حتّاك يا ابن أبي يزيد

فلا واللهِ لا يلقى أناسٌ

فتى حتّاك يا بنَ أبي زيادِ

ومسألة دخول حتى على الضمير فيه خلاف، فمذهب سيبويه وجمهور البصريين أنّها لا تدخل إلا على ظاهر، وأجاز الكوفيون، والمبرد دخوله على المضمر مستدلين بالبيت المذكور آنفاً، وهذا البيت عند البصريين ضرورة شعرية[١] وورد مثله في مغني اللبيب[٢].

قول الشاعر[٣]: [الوافر]

أتت حّتاك تَقصِدُ كُلَّ فجٍ

تُرجّي منك أنّها لا تخيبُ

وهو ضرورة أيضاً، فالفاضل الهندي بهذا يكون قد أيدّ جمهور البصريين بكونها لا تدخل على المضمر بقوله: تدخل على المظهر خاصة.

وذكر في موضوع الأحرف المشبهة بالفعل رأي الكسائي (ت ١٨٩ هـ) والفراء (ت ٢٠٧هـ) في (ليت) قال: ((وأجاز الفراء والكسائي (ليت زيداً قائماً) بنصب الجزئين[٤]، لكن الفراء أجرى له مجرى أتمنّى، والكسائي بتقدير كان ، أي: (ليت زيداً كان قائماً) فـ (قائماً) في المثال المذكور حال عند الفراء ، وخبر كان عند الكسائي))[٥]. ففي هذه المسألة عرض الفاضل الهندي آراء العلماء بصدقٍ وأمانة.

---

(١) ينظر: الجني الداني: ٥٤٤/١، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هاشم الأنصاري: ١٦٦/١، ١٦٧.

(٢) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١٦٦/١.

(٣) ورد هذا البيت غير منسوب في شرح التصريح، خالد الأزهري: ٦٣٤/١، وشرح شواهد المغني، جلال الدين السيوطي: ٣٧٠/١، وهمع الهوامع: ٤٢٥/٢، وخزانة الأدب: ٤٧٥/٩.

(٤) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: ٥٦٨/٤-٥٦٩، وشرح الرضي على الكافية: ٣٣٤/٤، والمسائل النحوية في كتاب التوضيح لشرح الجامع الصحيح، داود سليمان الهويل، إشراف: سليمان يوسف خاطر: ٥٨، (رسالة ماجستير).

(٥) شرح العوامل في النحو: ٥٦-٥٧.

٥- مصادره:

لم يصرح الفاضل الهندي في شرحه لعوامل الجرجاني بالمصادر التي رجع إليها وهذا نهج معظم العلماء السابقين، فلم يورد أي كتاب من الكتب التي اعتمدها، وأما الأعلام فقد ذكر آراء بعض العلماء في مواضع قليلة مصرحاً بأسمائهم وسأذكرهم مرتبين حسب وفياتهم:

١-علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩ هـ) تكرر ذكره خمس مرات.

٢-يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ) تكرر ذكره اربع مرات.

٣-سعيد بن مسعدة الأخفش (ت ٢١٥ هـ) ورد ذكره مرة واحدة.

٤-محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ) ورد ذكره مرة واحدة.

٥-محمد بن احمد بن كيسان (ت ٢٩٩ هـ) ورد ذكره مرة واحدة.

٦-ونسب في شرحه معنى (لن) في نواصب الفعل المضارع قولاً للمعتزلة قال: ((وقالت المعتزلة[١] للتأبيد ؛لأنّ الله نفى رؤيته بقوله: ﴿لَن تَرَانِي﴾ [سورة الاعراف/من الآية ١٤٣] وهو لا يرى في الدنيا والآخرة ؛ لأنّه ليس في مكان ولا في جهة ، فرؤيته ليس ممكناً، فيكون (لن) للنفي الأبدي))[٢].

وقد ردّ العلماء رأي المعتزلة وعدّوا قولهم بأنّ (لن) للتأبيد قولاً باطلاً ، بل هو أضعف الآراء ، واستدلوا على ذلك بالآية المباركة التي أخبر الله تعالى بأنّ اليهود لن يتمنوا الموت في الدنيا بقوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۗ﴾ [سورة البقرة/من الآية ٩٥] ثم أخبر عزّ وجلّ بأنّهم تمنّوه فقال: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [سورة الزخرف/من الآية ٧٧]

---

(١) مدرسة من مدارس الفكر والكلام عرفها الإسلام ، وأقدمها ظهرت في بداية القرن الثاني الهجري في مدينة البصرة، وقيل إنّها سميت بهذا الاسم لاعتزال مؤسسها واصل بن عطاء وأصحابه عن الحسن البصري للخلاف في مسألة فقال الحسن: اعتزل عنا واصل فسمي هو وأصحابه المعتزلة، ينظر: المعتزلة، زهدي جار الله: ١- ٢.

(٢) شرح العوامل في النحو: ٦٩-٧٠.

فهذا دليل على أنّها لا تفيد دوام النفي في الآخرة حتى ولو أُكدت بالتأبيد بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ فأكد (لن) بـ (أبدا) ومع ذلك تمنوه[١].

وقد ضعّف ابن مالك في شرحه على الكافية الرأي القائل بالتأبيد بقوله[٢]: [الرجز]

ومنْ رأى النفي بلن مؤبدا

فقوله اردُدْ وسواه فاعضدا

وذهب الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) إلى أنّ (لن) تفيد التوكيد ، فقد قال في المفصل: ((تقول: لا أبرح اليوم مكاني فإذا وكّدت وشدّدت، قلت: لن أبرح اليوم مكاني))[٣]، وقد ذكر هذا المعنى في كتابه الكشّاف أيضاً إذ قال: ((إنّ (لا ولن) اختان لنفي المستقبل، إلا أنّ في (لن) تأكيداً وتشديداً ليس في لا))[٤] ، وقد ردّ ابن هشام رأي الزمخشري بقوله: ((ولن حرف يفيد النفي والاستقبال بالاتفاق، ولا يقتضي تأبيداً خلافاً للزمخشري في (أنموذجه)، ولا تأكيداً خلافاً له في (كشافه)، بل قولك: (لن أقوم) محتمل لأن تريد بذلك أنّك لا تقوم أبداً، وأنّك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل، وهو موافق لقولك: (لا أقوم)، في عدم إفادة التأكيد))[٥].

وعند رجوعي إلى أنموذج الزمخشري لم أجدْ قولاً له يدل على أن (لن) للتأبيد وإنّما قالَ في حديثه عنها: ((و(لن) نظيرة (لا) في نفي المستقبل، ولكن على التأكيد))[٦]، وقال في الكشاف في تفسيره لقوله تعالى: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ [سورة الأعراف/من الآية١٤٣] ((فإن قلتَ: ما

---

(١) ينظر: تفسير ابن كثير: ٤٦٩/٣، وشرح تفسير ابن كثير، للراجحي: ٣/٢٣.
(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك: ١٥١٥/٣، ١٥٣١.
(٣) المفصل في صفة الاعراب: ٤٠٧/١.
(٤) الكشاف، للزمخشري: ١٠١/١.
(٥) شرح قطر الندى، جمال الدين بن هشام الأنصاري: ٥٨.
(٦) الأنموذج في النحو: ٣٢.

معنى لَنْ؟ قلتُ: تأكيد النفي الذي تعطيه (لا) وذلك أنّ (لا) تنفي المستقبل، تقول: لا أفعل غداً فإذا أكدت نفيها قلت: لن أفعل غداً ...))[١] ، فلا يمكن نسبة القول بالتأبيد إلى الزمخشري.

ويرى أستاذي المشرف الدكتور محمد نوري الموسوي أنّ لفظ التأكيد في الأنموذج حصل فيه تحريف إلى التأبيد سببه النّساخ، ويبدو أنّه على حق في ذلك لتشابه رسم الكلمتين، واتضح أن معظم العلماء يرجّحون إفادة (لن) للنفي في المستقبل نفياً مؤكداً، إذ أنّ كل من نقل هذا الرأي عن الزمخشري فمصدره الأنموذج، فالزمخشري في الكشاف يصرح بأنّها تفيد التوكيد فبقي الأنموذج فقط، فكلمة التأكيد كتبت تأبيد في النُّسخ التي عندهم ربما لجهل الناسخ، ومن ثم قالوا بأنّه يقول بالتأبيد، والرأي القائل إنّ (لن) تفيد التأبيد هو رأي ضعيف ومردود كما ذكرت آنفاً، أما الفاضل الهندي فقد تابع رأي معظم العلماء في أنّ لن تفيد نفي المستقبل نفياً مؤكداً بدليل قوله: ((ولن معناها نفي المستقبل مع التوكيد))[٢]. وتحدث عنها في موضع آخر من مصنفاته وذكر الآراء فيهامرجحاً (لن) للتأكيد اذ قال: ((ولا حاجة إلى الاستدلال، فانّ دلالتها على التأكيد متفقٌ فيها، إنّما الاختلاف في أنّها مع دلالتها على التأكيد، هل* تدلّ على التأبيد أيضاً، أم لا؟ وإثبات التأبيد مشكلٌ جداً، فالقول بالتأكيد فقط سهلٌ))[٣]. ومما يؤخذ على الفاضل الهندي قوله: (متفقٌ فيها)، فأنّ ابن هشام قد أنكر القولين وقال: ((وكلاهما دعوى بلا دليل قيل ولو كانت للتأبيد لم يُقيد منفيها باليوم في ﴿**فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا**﴾ [سورة مريم/ من الآية ٢٦]، ولكان ذكر الآية في ﴿**وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا**﴾ تكرار والأصل عدمه))[٤]، وقال أيضاً: ((قولك لن أقوم ...

---

[١] الكشاف: ٢/ ١٥٤.

[٢] شرح العوامل في النحو: ٦٩.

*هكذا ورد في النص ، والصحيح: أ

[٣] موضح أسرار النحو: ٤٥٥.

[٤] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٣٧٤/١.

هو موافق لقولك لا أقوم في عدم إفادة التأكيد))[١]، فأغفل الفاضل الهندي مخالفة ابن هشام لرأي العلماء وقال بالاتفاق .

بعد الاطلاع على الآراء التي قيلت في (لن) فالراجح هو الرأي الذي ذكره العلماء وأيدهم الفاضل الهندي وهو إفادة (لن) نفي المستقبل مؤكداً، والقول بالتأبيد هو قول ضعيف ومردود بالأدلة التي وردت آنفا.

القيمة العلمية لكتاب شرح العوامل في النحو:

تتمثل القيمة العلمية لكتاب شرح العوامل في النحو بما يأتي:

١-إنّ هذا الشرح هو بسط وتسهيل، وإضافات علمية لكتاب قيّم حظي بمكانة عظيمة لما حقّقه من فائدة في مجاله، ونال حظاً كبيراً من عناية الدارسين فهو طريقة ميسرة سهلة لمن أراد أن يتعلم نحو العربية.

٢-جاء نص الكتاب (شرحاً ممزوجاً بالمتن) أي اختلط فيه متن عبد القاهر الجرجاني بشرح الفاضل الهندي وتقديم الشرح بهذه الصورة يقدم نفعاً مزدوجاً فضلاً عن أنَّه يمثل منهجاً في الدراسة، وطريقة في العرض والتأليف والشرح المزجي فيه صعوبة؛ لأنّ الشارح يحتاج إلى مزج عبارته بعبارة صاحب المتن مع الحفاظ على السياق العام للكلام، وهذا يحتاج إلى دقة وحذق من الشارح وهو يدل على مُكنة الفاضل الهندي وحذقه ودقته.

٣-ضمَّ في شرحه الشواهد المختلفة التي جاءت للدلالة على صحة قاعدة أو نفيها.

٤-عناية الفاضل بالتعليل والشرح والمناقشة-أحياناً-للوصول إلى الحكم الصحيح.

---

[١] شرح قطر الندى: ٥٨.

ثانياً: الرسالة التهليلية

وهذه الرسالة ذات قيمة وأهمية كبيرتين، وتكتسب قيمتها وأهميتها من الموضوع الذي تعالجه، وهو شرح كلمة التوحيد (لا اله إلا الله) وإعرابها، وحقق هذه الرسالة الدكتور علي موسى الكعبي، ونُشِرت في مجلة تراثنا الصادرة عن مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، العدد الرابع، (١٣٦)، ويبلغ مجموع صفحاتها سبعاً وعشرين صفحة يبدأ متن الرسالة حسب تسلسل ترقيم المجلة من الصفحة ست وتسعين ومئتين وتنتهي عند الصفحة الثالثة والثلاث مئة.

ولم ينفرد الفاضل الهندي في دراسة هذه الكلمة العظيمة –لا إله إلا الله– وشرحها وإعرابها، وإنّما سبقه بذلك العلماء القدماء والمحدثون فاعتنوا بدراستها، لما لها من منزلة عالية وقيمة كبيرة ، فيها أرسل الله رسله، وأنزل كتبه، وهي حقّ الله على عباده جميعهم، وبها يفرق بين المسلم والكافر، وقد شهد الله لنفسه بها، وشهدت بها ملائكته وأولو العلم من خلقه قال تعالى: ﴿**شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ**﴾ [سورة آل عمران/ ١٨] فهي كلمة الحق والبراءة من الشرك وكلمة الإسلام.

فمن العلماء القدماء الذين سبقوه بشرحها وإعرابها:

١–ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) وشرحه مطبوع بتحقيق الدكتور (حسن موسى الشاعر) واسمه (إعراب لا إله إلا الله) منشور في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في سنة ١٤٠٩هـ .

٢–ابن الصائغ الزمردي شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت ٧٧٦هـ) واسم شرحه (المرقاة في إعراب لا إله إلا الله)[1] .

---

[1] ينظر: إيضاح المكنون، إسماعيل البغدادي: ٤٦٩/٤ ، وهدية العارفين: ٩٩/٢

٣-بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) وشرحه مطبوع أيضاً بتحقيق (علي محيي الدين علي) وسمّاه (معنى لا إله إلا الله) منشور في دار الاعتصام، القاهرة في سنة ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٤-بدر الدين الكافيجي (ت ٨٧٩هـ) واسم شرحه (أنوار السعادة في شرح كلمتي الشهادة) مطبوع بدراسة وتحقيق: د. حسن غازي السعدي، وعبد الكريم حسين عبد السعدي، منشور في مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية /جامعة بابل، المجلد ٢٢/ العدد الأول/ ٢٠١٥.

٥-علي بن سلطان القاري (ت ١٠١٤ هـ) له رسالة في إعراب (لا إله إلا الله) أيضاً وقد سمّاها (التجريد في إعراب كلمة التوحيد) وهي مطبوعة بتحقيق (مشهور حسن سلمان) في دار عمار، الأردن الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

٦-الشيخ ابراهيم بن حسن الكوراني (ت ١١٠١ هـ) وله إعراب لهذه الكلمة العظيمة أيضاً سمّاه (إنباه الأنباه على تحقيق إعراب لا إله إلا الله)، ومن ثم انتخب منه رسالة صغيرة سُميت (عجالة ذوي الانتباه بتحقيق إعراب لا إله إلا الله) وهي مطبوعة بدراسة وتحقيق الدكتور (صالح بن ابراهيم الفراج) منشورة في مجلة الدرعيّة العددان السابع والثامن والأربعون.

ويوجد عدد من العلماء ألّفوا بعنوان (التهليلية) منهم من سبق الفاضل الهندي ومنهم من عاصره فمن هؤلاء:

١-السيد الأمير غياث الدين منصور الدشتكي (ت ٩٤٨ هـ)(١).

٢-السيد فضل الله بن السيد محمد كيا الحسيني النجفي من أعلام القرن العاشر الهجري(٢).

---

(١) ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٥١٦/٤.

(٢) ينظر: رياض العلماء وحياض الفضلاء، عبد الله أفندي: ٣٦٣/٤.

٣-أحمد بن عبد الأحد السهرندي الفاروقي النقشبندي (ت ١٠٣٤ هـ)[١].

٤-السيد محمد كاظم الموسوي الشهير بالنحوي البروجردي (ت ١٣٤٤ هـ)[٢].

٥-شمس الدين الاسترآبادي[٣].

منهج الفاضل في تبويب رسالته:

لم يقدم الفاضل لرسالته بمقدمة، ولم يبين سبب تأليفها، فهي رسالة صغيرة موجزة، لكنها ذات قيمة علمية كبيرة، وكما ذكرنا آنفاً اكتسبت أهميتها من أهمية موضوعها.

ابتدأ الفاضل رسالته بقوله: ((اعلم أنّهم اختلفوا في كلمة (لا إله إلا الله) التي لا خلاف بين المسلمين في أنّها كلمة توحيد، وأنّ من تلفّظ بها حُكم بأنّه موحّدٌ))[٤]. ثم بدأ بعرض الآراء المختلفة ومناقشتها لبيان الراجح والمرجوح منها وإعطاء رأيه، فشرحه سار في محورين أو في بيان رأيين، الرأي الأول القائل بجواز تقدير خبر (لا) النافية للجنس والتي سمّاها بالمصطلح الكوفي (لا التبرئة)[٥]، والرأي الثاني القائل بعدم جواز تقدير الخبر[٦].

ويمكن إجمال ما يتميز به إعرابه وشرحه لكلمة التوحيد بالآتي:

١-**التزامه الايجاز والاختصار**: وذلك في عرضه للآراء ومناقشاته وشرحه وإعرابه وتعليلاته.

---

(١) ينظر: هدية العارفين: ١٥٦/١.
(٢) ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٥١٦/٤.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٤١/١٤.
(٤) الرسالة التهليلية، الفاضل الهندي: ٢٩٦.
(٥) ينظر: المصطلح النحوي، عوض حمد القوزي: ١٧٢.
(٦) ينظر: الرسالة التهليلية: ٢٩٦، ٢٩٩.

٢-**عنايته بالتعليل:** علل لكل ما يرى أنّه بحاجه إلى ذلك، ليخرج الحكم أو القضية بوجه صحيح فمثال ذلك في مناقشته الرأي القائل بتقدير خبر (لا النافية للجنس) قال: ((لا يقال: نقدر (موجود) وتفيد السلب بالضرورة، أي (لا إله موجود بالضرورة إلا الله) وهو يستلزم عدم إمكان الغير. لأنّا نقول: مع أنّه لا قرينة على القيد، لا يفيد وجود الله ؛ لأنّ (إلا الله) استثناء والاستثناء يثبت نقيض ما ثبت للمستثنى منه للمستثنى، ونقيض الضرورة هو الإمكان، فيكون معنى الكلمة: كل إله معدوم بالضرورة إلا الله فأنّه ليس بمعدوم بالضرورة بل يمكن وجوده))[١].

٣-**استعماله الأسلوب التعليمي:** طريقة الحوار الجدلي المتخيل، الأسئلة والأجوبة، فمثال ذلك: ((وما قيل: من أنّ الشيء المعلوم لابدّ أن يكون معلوماً بصفةٍ من صفاته، وذاته تعالى غير معلوم الصفة ففي غاية السقوط. ولنا أن نقول في الجواب: إنّه حُذف الخبر ونُسِي لتذهب النفس كلّ مذهبٍ ممكن، فيفيد العموم على أبلغ وجه وآكده، كقولهم: فلان يُعطي، تنزيلاً له منزلة اللازم، وهذا باب من البلاغة شائع. وما قيل: من أنّه لابدّ من التقدير فيعود الاستفسار فساقط. وقد يجاب بأنّ المستثنى في الاستثناء المتصل لابدّ وأن يكون جزءاً، أو جزئيّاً للمستثنى منه))[٢]، فعبارة (حُذِف الخبر ونُسِي) تدل على أنّه من الأصول المرفوضة[٣].

٤- **مناقشاته الآراء:** لم يكن الفاضل الهندي في تهليليته على الرغم من اختصارها عارضاً للآراء فقط ، وإنّما رفض بعض الآراء ورجّح أخرى مناقشاً معللاً، فمن ذلك في شرحه الرأي القائل بتقدير خبر (لا النافية للجنس) فأوضح تقديرين، التقدير الأول هو

---

(١) الرسالة التهليلية: ٢٩٧.
(٢) المصدر نفسه: ٢٩٨.
(٣) ينظر: الأصول المرفوضة في العربية، محمد نوري الموسوي، إشراف د.رحيم الحسناوي: ١٧١، (إطروحة دكتوراه).

كلمة (موجود) أي: لا إله موجود إلا الله ، والتقدير الثاني هو كلمة (ممكن) أي: لا إله ممكن وقد فصّل الكلام فيهما ثم بعد ذلك رجّح الرأي الذي رآه صائباً فقال: ((ولا شك في امتناع الأوّل هنا، فتعين الثاني، والجزئي لابدّ أن يكون مطابقاً للكلّي بحيث يصدق عليه على طريقة هو هو ، فاستثناء (الله) من (الإله) يستلزم أن يكون قد ثبت الإلوهية له تعالى، والإلوهية لا معنى لها إلا كون الشيء معبوداً بحقّ والمعبود لا يكون إلا موجوداً. فلنا أن نقدّر الإمكان بلا لزوم عدم ثبوت الوجود له تعالى))(١) .

واختلف العلماء في تقدير الخبر المحذوف ل(لا) النافية للجنس، فبعض قدّره بكلمة (موجود) أو (في الوجود) أي يكون الكلام (لا إله موجود أو في الوجود إلا الله)، ووجه حذف الخبر بناء الكلام على كلام سابق قد ذُكر فيه الخبر، نحو: هل من إله في الوجود؟ لا إله. أي (أي لا إله موجود أو في الوجود)(٢) .

قال الزمخشري في حديثه عن خبر لا النافية للجنس: ((يحذفه الحجازيون كثيراً ... ومنه كلمة الشهادة ومعناها لا إله في الوجود إلا الله))(٣) ، والبعض قدّر الخبر بكلمة (لنا) فيكون الكلام(لا إله لنا إلا الله)(٤) ، ومنهم من قدّر الخبر بكلمة (بحق) فعلى هذا التقدير يكون الكلام(لا إله بحق إلا الله) واختار الزركشي(ت ٧٩٤هـ) هذا التقدير معللاً ذلك ؛ لأنّ هذه الكلمة تكون جامعة لثبوت مايستحيل نفيه وهو(الله تعالى) ونفي مايستحيل ثبوته وهو الإله غير الله عزّ وجلّ(٥) .

أما الفاضل الهندي ففي كلامه عن تقدير الخبر في النص المذكور انفاً اختار التقدير بكلمة (ممكن) معللاً ذلك ؛ بأنّ تقدير الإمكان لايلزم ثبوت الوجود له تعالى بعكس كلمة

---

(١) الرسالة التهليلية : ٢٩٨.

(٢) ينظر: الإيضاح العضدي ، أبو علي الفارسي: ٢٤٠/١، البديع في علم العربية، ابن الأثير: ٥٧٧/١، والكناش في فني النحو والصرف: ١٥٣/١ ، وارتشاف الضرب: ١٣٠٠/٣

(٣) المفصل في صنعة الإعراب: ٥٢/١

(٤) ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٤٠/١، وشرح المفصل ، لابن يعيش: ٢٦٥/١

(5) ينظر: معنى لا إله إلا الله، للزركشي: ٧٥

(موجود) ، فبذلك يكون قد خالف العلماء الذين سبقوه في تقدير خبر لا النافية للجنس في هذه الكلمة المباركة–لا إله إلا الله– ويبدو أنّ أختيار الفاضل الهندي في تقدير الخبر بكلمة (ممكن) دون غيرها مما تفرد به ؛ لأنّي لم أجد هذا التقدير عند غيره من العلماء السابقين ، فهذا دليل على أنّه لم يكن مقلداً أو متابعاً فقط ، إنّما دلّ على حضور شخصيته ومكنته وحذقه ، ولعل السبب الذي دفعه إلى هذا التقدير أو الاجتهاد ثقافته الفقهية والعقائدية.

٥–**شواهده:** لم يستشهد الفاضل الهندي بشاهد في رسالته هذه إلا في موضع واحد وشاهده كان آية قرآنية[١]، أما باقي المسموعات الأخرى من قراءات قرآنية وحديث شريف وشعر ونثر فلم يستدل بها ، ولعل طبيعة موضوعه واختصاره لم تسمح له بأن يتسع بالاستشهاد، فهي رسالة صغيرة ألّفها الفاضل الهندي مختصرة والاختصار يقتضي عدم الاستشهاد، والاختصار أحد أساليب المنهج التعليمي، فخرجت رسالته بهذه الصورة الموجزة، وأما بشأن اللغات فقد ورد ذكر لغة تميم في موضع واحد من شرحه، في بيان إثبات عدم تقدير الخبر لـ (لا النافية للجنس) [٢] وتميم لا تثبت الخبر أيضاً فاستدل بها[٣]، وقد أشار العلماء إلى هذه المسألة من قبل فذكروا أنّ خبر (لا) النافية للجنس دائم الحذف عند بني تميم[٤]، وقال ابن يعيش: ((وأما بنو تميم فلا يجيزون ظهور خبر (لا) ألبتّه ويقولون: هو من الأصول المرفوضة))[٥]، وعلّة رفضهم، هو كثرة ظهوره فأدّى إلى القول بعدم ذكره أصلاً[٦].

---

(١) ينظر: الرسالة التهليلية: ٣٠١.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٠٢.
(٣) ينظر: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، غالب فاضل: ٢٥٤.
(٤) ينظر: همع الهوامع، للسيوطي: ٥٢٩/١.
(٥) شرح المفصل، لابن يعيش: ٢٦٥/١.
(٦) ينظر: الأصول المرفوضة في العربية : ١٧١، (أطروحة دكتوراه).

٦-**مصادره:** إنّ الفاضل الهندي مؤلف هذا الشرح والإعراب القيّم لم يصرّح بنقله عن أحد النحويين الذين سبقوه عن طريق كتبهم، أو عن طريق الكتب التي نقلت عنهم ، وقد ضمّن شرحه بعض أدوات المعرفة الفقهية والأصولية والفلسفة والمنطق، لذا نراه قد صرّح بذكر أسماء عالمين من علوم الفلسفة والمنطق وهما، الفارابي (ت٣٣٩هـ) و الرئيس ابن سينا وذكرهما في بيان اختياره تقدير (الإمكان) بدل الوجود ، فذكر أنّ اختياره أو جوابه إنما تمّ: ((على ما هو المشهور من اعتبار فعلية الوصف العنواني، كما ذهب إليه الرئيس ابن سينا ، أمّا إذا اعتبر إمكانه- كما هو مذهب الفارابي- فلا ؛ لأنّ إثبات إمكان الإلوهية والمعبودية له تعالى، لا يستلزم وجوده بالفعل))[١].

وذكر اسم كتابين يختصان في الجانب نفسه من دون ذكر مؤلفيهما في إجابته للرأي القائل: بأنّه لابد من تقدير الخبر لأنّه ((لا معنى لجعل الشيء إلا جعله موجوداً او متصفاً بشيءٍ، فكذا لا معنى لنفيه إلّا نفي وجوده أو نفي اتّصافه))[٢]، فبعد أن فصّل في الإجابة ذكر أن ذلك قد حُقّق في حواشي (شرح التجريد) و (شرح الزوراء)، أما الكتاب الأول فهو (كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد) للعلّامة الحلي (ت ٧٢٦ هـ)[٣]، والكتاب الثاني (شرح الزوراء) لكمال الدين حسين بن محمد بن فخر اللّاري (ت ٩٥١ هـ)[٤].

ثالثاً: موضح أسرار النحو

يقع هذا الكتاب في مجلد واحد، وقد صدرت طبعته الأولى عن مجمع الإمام الحسين العلمي لتحقيق تراث أهل البيت (عليهم السلام) سنة (١٤٣٦ هـ) بتحقيق الدكتور علي موسى

---

(١) الرسالة التهليلة: ٢٩٨-٢٩٩.
(٢) المصدر نفسه: ٣٠١.
(٣) ينظر:الرسالة التهليلية: هامش ٣٠١-٣٠٢.
(٤) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: ٨٦٢/١.

الكعبي، وهو في الأصل أطروحة دكتوراه، تبلغ عدد صفحات الكتاب سبعاً وستين وخمسمئة صفحة يبدأ الكتاب من صفحة إحدى وعشرين ومئتين، وينتهي إلى صفحة أربع عشرة وخمسمئة وقد سارَ الفاضل الهندي في تأليفه على النحو الآتي:

أولاً: منهجه في تبويب كتابه:

١-المقدمة: تقع المقدمة في أربع وعشرين صفحة ، قال في الصفحة الأولى منها بعد حمد الله والصلاة على النبي وآله: ((أما بعد – فاعلموا إخواني أيدكم الله – أنّه قد التمس مني بعض خلّاني وخلّص إخواني – بلّغه الله ما يتمناه – وقد كان مشتغلاً بالدرس عندي، وكان له شوق إلى اقتناص الحقائق من المعاني، واقتباس الدقائق من المثاني. أن أكتب له كتاباً في علم النحو، متنكباً عن الإيجاز المخلّ، والإسهاب المملّ، مشتملاً على قواعده وعوائده، وتحقيقاته وفوائده، محتوياً على المذاهب الحقّة عندي، ودفع شُبه المخالفين لي، وأسعفته بموجب ملتمسه، فشرعت في تأليفه. وأردت أن أُسميه بعد أن أُتمّمه بـ (مُوضِح أسرار النحو) سائلاً من الله أنْ يوفقني لإتمامه عن قريب، فها أنا أشرع فيه بعون الله وحسن توفيقه متوكلاً عليه منيباً إليه))[١].

يُلحظ أنّه بيّن في بداية المقدمة سبب تأليفه للكتاب، ثم أوضح الاسم الذي اختاره له وبعدها أوضح تقسيمه للكتاب، ثم تناول في باقي صفحات المقدمة أقسام اللفظ، فجعله موضوعاً ومهملاً، وقسم الاسم الموضوع على اثني عشر قسماً.

٢-الباب الأول (الاسم): ويحتوي هذا الباب على أصناف الأسماء المبنية والمعربة، وابتدأ الفاضل بالأسماء المبنية وجعلها ثمانية أصناف، وهي: المضمر، واسم الإشارة، والاسم الموصول، واسم الفعل، والمركب، والكناية، وأسماء الصوت والظروف المبنية. وأما المعرب من الأسماء فوضعه في ثلاثة مقالات، والملاحظ أنّ الفاضل الهندي أطلق

[١] موضح أسرار النحو: ٢٢١.

مصطلح (المقالة) على تقسيمات كتابه؛ ولعلّ ذلك من لغته الفارسية إذ إنّهم ربما يطلقون على البحث تسمية المقالة، وإلى يومنا هذا نسمعهم يقولون مقالة ويقصدون بحثاً، والمقالات الثلاث هي:

المقالة الأولى: في المرفوعات، وتحتوي على ثمانية فصول، الأول: الفاعل، الثاني: مفعول مالم يّسم فاعله، الثالث: المبتدأ، الرابع: الخبر، الخامس: خبر (إن واخواتها)، السادس: خبر (لا النافية للجنس)، السابع: اسم (لا) و (ما) المشبهتين بـ (ليس)، والثامن: اسم كان وأخواتها[١].

المقالة الثانية: في المنصوبات، وتضمنت اثني عشر فصلاً الأول: المفعول المطلق، الثاني: المفعول به، وجعل المنادى وما أضمر عاملة على شريطة التفسير (الاشتغال)، والتحذير والإغراء، في مواضع حذف المفعول به وجوباً قياساً، والثالث: المفعول فيه، والرابع: المفعول له، والخامس: المفعول معه، والسادس: الحال، والسابع: التمييز، والثامن: المستثنى، والتاسع: خبر كان واخواتها، والعاشر: اسم إن واخواتها، والحادي عشر: اسم (لا) التي لنفي الجنس، والثاني عشر: خبر (ما) و (لا) المشبهتين بـ (ليس)[٢].

المقالة الثالثة: في المجرورات، وتضمنت البحث عن علامة المضاف إليه وهي الجر، أما حروف الجر فوضعها في الباب الثالث ، ثم وضع بعد ذلك في هذا الباب فصلاً في توابع الاسم وأقسامها وحدودها وأحكامها، وتضمنت خمس فوائد: الأولى: في النعت، والثانية: في العطف بالحرف، والثالثة: في التأكيد، والرابعة: في البدل، والخامسة: في عطف البيان، ثم ختم هذا الباب بأحكام بعض الأسماء المنفردة فجعلها، أحد عشر مقصداً، الأول: أسماء العدد، والثاني: المعرفة والنكرة، والثالث: المذكر والمؤنث، والرابع: المثنى، والخامس: المجموع، والسادس: المصدر، والسابع: اسم الفاعل، والثامن: اسم المفعول، والتاسع: الصفة المشبهة،

---

(١) ينظر: موضح أسرار النحو: ٢٧٥-٢٩٩.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٠٠-٣٦٢.

والعاشر: اسم التفضيل، والحادي عشر: بيان غير المنصرف وأحكامه، وبهذه الفوائد يكون قد ختم باب الاسم، فباب الاسم، كان أطول أبواب كتابه[١].

٣-الباب الثاني: ويحتوي هذا الباب على الفعل وأحكامه وأقسامه، وجعله على ثلاثة أقسام: الماضي، والمضارع، والأمر، وتبعه بستة فصول، الأول: التعدي واللزوم، والثاني: في بيان أفعال القلوب، والثالث: في بيان الأفعال الناقصة، والرابع: في بيان أفعال المقاربة، والخامس: في بيان فعل التعجب، والسادس: في بيان أفعال المدح والذم[٢].

٤-الباب الثالث: وتضمن هذا الباب الحروف وجعلها سبعة عشر نوعاً، الأول: حروف الجر، الثاني: الحروف المشبهة بالفعل، والثالث: حروف العطف، والرابع: حروف التنبيه، والخامس: حروف النداء، والسادس: حروف الإيجاب، والسابع: حروف الزيادة، والثامن: حروف* التفسير، والتاسع: حروف المصدر، والعاشر: حروف التحضيض، والحادي عشر: حروف التقريب، والثاني عشر: حرفا الاستفهام، والثالث عشر: حرفا الشرط، والرابع عشر: حرف الردع، والخامس عشر: تاء التأنيث الساكنة، والسادس عشر: التنوين، والسابع عشر: نون التأكيد[٣].

هذا هو المنهج الذي سارَ عليه الفاضل الهندي في ترتيب كتابه، وهو لم ينفرد به وإنّما سبقه في التأليف على هذا المنهج عدد من العلماء، منهم: الزمخشري في كتابه المفصل في علم العربية، وابن الحاجب في كافيته، وأبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي (ت ٧٣٢ هـ) في كتابه (الكناش في فني النحو والصرف)، وامتدّ هذا المنهج في التأليف إلى زمان الفاضل الهندي، فألف كتابه هذا على غراره، ويبدو أن تأثره الأكبر في التأليف كان بابن الحاجب وهذا التأثر قد ظهر في أمورٍ عدة منها:

---

(١) ينظر: موضح أسرار النحو: ٣٦٣-٤٤٥.
(٢) ينظر: موضح اسرار النحو: ٤٤٧-٤٧٦.
*يقتضي أن يكون : حرفا التفسير فهما اثنان ..
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٤٧٧-٥١٤.

حرص الفاضل الهندي على تضمين كتابه موضوعات نحوية والابتعاد عن الموضوعات الصرفية؛ لتخصّص كتابه بالفرع النحوي فاتبع منهج التَّخصص في التأليف كما فعل ابن الحاجب، إذ إنّه خصَّص كتابه الكافية بالنحو، وأفرد للموضوعات الصرفية كتاباً آخر سمّاه الشافية، ومنها: ترتيب موضوع التنوين في كتابه فقد جعل النحاة التنوين في باب الاسم وخواصه في حين رصد له ابن الحاجب باباً في آخر كافيته، وعند الرجوع إلى الفاضل نجده قد عمل الشيء نفسه فقد وضعه في آخر كتابه في باب الحروف(١).

فمن ذلك نستدل على أنّ الفاضل الهندي قد تابع ابن الحاجب في منهجه وتأثر به في بعض الأمور تأثراً واضحاً كما بيّنا، ويبدو أنّ سبب هذا التأثر ؛ لأنّهما كانا أصوليين فقيهين فابن الحاجب درس العلوم الدينية وأصبح من أبرز فقهاء عصره وكان بارعاً في علم الأصول والعلوم العربية جميعها وله مؤلفات في تلك العلوم(٢)، والفاضل الهندي أيضاً كان كذلك فقد درس وبرع في العلوم جميعها واشتهر بأنّه فقيه أصولي، فكان تفكيره مشابهاً له، لكن هذا لا يعني أنَّه كان متشابهاً معه أو مقلداً له في كلِّ الأمور، فقد وردت بعض الاختلافات في ترتيب بعض مفردات الأبواب تقديمها أو تأخيرها أو إضافة أبواب أو اختلاف عددها.

وتتجلى هذه الاختلافات بما يأتي(٣):

- فمن حيث ترتيب الهيكل العام للكتاب كان متشابهاً كما ذكر آنفاً إلا أنّه خالفه في المقدمة فقد ذكر الفاضل الهندي أقسام اللفظ الموضوع الاثني عشر، ولم يرد ذلك عند ابن الحاجب في الكافية.
- والاختلافات من حيث التفاصيل، ففي الجزء الخاص بالاسم جعل الفاضل قسم المبنيات من الأسماء في أول باب الاسم في حين جعلها ابن الحاجب بعد التوابع متابعاً في ذلك

(١) وقد أشار إلى ذلك المحقق أيضاً، ينظر:المصدر نفسه ، دراسة المحقق: ٨٢-٨٣.
(٢) ينظر: الكافية، لابن الحاجب، دراسة المحقق: ٣.
(٣) وقد ذكر ذلك المحقق أيضاً، ينظر: موضح أسرار النحو: ٨٠-٨١.

الزمخشري في مفصله[١]، ولعل سبب تقديم الفاضل للمبني، لأنّه ذكر أنّ الاسم المعرب غير محصورٍ في حدّ، بل هو ما عدا المبنيّ، فلذلك بدأ بالمبني[٢].

ويزاد على ذلك أنَّ ابن الحاجب جعل الاسم غير المنصرف في بداية قسم الأسماء[٣]، في حين جعله الفاضل في المقصد الأخير من مقاصد أحكام بعض الأسماء المنفردة في الباب الأول[٤]. وفي هذه المقاصد وضع الفاضل المعرفة والنكرة بعد العدد[٥]، في حين قدم ابن الحاجب المعرفة والنكرة على العدد[٦]، وبحث ابن الحاجب التنازع في العمل عند ذكر الفاعل في المرفوعات[٧]، ويخلو منه كتاب موضح أسرار النحو، وزاد الفاضل الهندي اسم كان وأخواتها[٨]، ولم يذكره ابن الحاجب ، وفي باب الأفعال جعل ابن الحاجب الفعل المبني للمجهول (فعل ما لم يسمّ فاعله) في مبحث الأفعال[٩]، في حين اكتفى الفاضل الهندي بالإشارة إليه في الفصل الثاني من فصول مرفوعات الأسماء (مفعول ما لم يسمّ فاعله)[١٠].

هذه هي الاختلافات التي وردت تبين أنه لم يكن مقلّداً فحسب، بل كان له رأيه وشخصيته العلمية.

---

(١) ينظر: المفصل في علم العربية: ١٦٣، والكافية في النحو: ٣٢.
(٢) ينظر: موضح أسرار النحو: ٢٥٠.
(٣) ينظر: الكافية في النحو: ١٢.
(٤) ينظر: موضح أسرار النحو: ٤٣٢.
(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٤٠٤.
(٦) ينظر: الكافية في النحو: ٣٧.
(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١٤.
(٨) ينظر: موضح اسرار النحو: ٢٩٩.
(٩) ينظر: الكافية في النحو: ٤٦.
(١٠) ينظر: موضح اسرار النحو: ٢٨٢.

ثانياً: منهجه في عرض مادة كتابه

يمكن الوقوف على طريقة المؤلف في عرض مادة كتابه من خلال المسائل الآتية:

١-**التزامه الأسلوب التعليمي:** يبدو أنَّ الفاضل عندما سمّى كتابه (موضح أسرار النحو) قصد جانباً تعليمياً للطلاب من أجل تقريب المسائل النحوية إلى أذهانهم، وهذا يتجلى في استعماله كلمة (مُوضح) فكأن قصده التوضيح بعبارة بسيطة ومختصرة، إذ الغالب في كتابه الأسلوب التعليمي، ويتجلى ذلك في شرحه القضايا النحوية شرحاً دقيقاً، عن طريق طرحه أسئلة افتراضية يقتضيها سياق الموضوع وتتطلبها المسألة النحوية التي يناقشها، فاتبع طريقة السؤال والجواب (فإنْ قلتَ، قُلتُ) أو ما تسمّى بالفنقلة[١]، وقد تكررت عنده مئة وثلاثاً وخمسين مرة وهذه الطريقة قديمة، لم يبتكرها الفاضل الهندي، بل عرفها العلماء قبله واستعملوها في مصنفاتهم كسيبويه[٢]، والفراء[٣]، وابن السراج (ت ٣١٦ هـ)[٤]، والزمخشري[٥]. وهذه الطريقة نافعة ومميزة للمتعلمين؛ لأنّها تمكّنهم من استيعاب القضية النحوية استيعاباً كاملاً فضلاً عن أنَّ الإجابات فيها تكون إجابات نموذجية شاملة وافية عن الاسئلة المفترضة، وكذلك فإنّ هذه الطريقة تبين قدرة مُتّبعها وإمكانيته وماله من عقلية موسوعية منظمة ناضجة ومخيلة كبيرة.

ومن أمثلة الفنقلة عند الفاضل الهندي ما أورده في مقدمته عند حديثه عن المثنى قال: ((فإن قلتَ: لم ألحق بالمثنى (كلا، واثنان، ومِذْروان، وثِنايان واللذان)؟ قلتُ: لأنّها، وإن كانت مفردات الألفاظ، لكنّها مثنّيات المعاني. فإن قلتَ: هب أنّ (كلا) مفرد اللفظ، ولكن

(١) ينظر: مباحث في علوم القرآن، صبحي الصالح: ٢٩٤، وينظر: دراسات في اللسانيات العربية، عبد الحميد السيد: ١٨٨.
(٢) ينظر: الكتاب: ٥٩/١، ٧٨، ٩٧ وغيرها الكثير.
(٣) ينظر: معاني القرآن:١/ ٣٣، ١٥٧، ١٦١ وغيرها من الأمثلة.
(٤) ينظر: الأصول في النحو: ٣٦/١، ٧٨، ٩٣ وغيرها.
(٥) ينظر: تفسير الكشاف: ٣١/١، ٤٢، ٤٤، ٥٤ وغيرها من الأمثلة.

لم قلتَ: (اثنان، ومِذْروان، وثِنايان، واللذان) أيضاً كذلك؟ قلتُ: لأنّ النون فيه، وإن كانت زائدةً، لكن الألف ليست كذلك؛ لأنّ أصل (اثنان) ثَنَيٌ[١]، قُلبت الياء الفاً، فالألف أصليّ، ولكن النون ليس كذلك، وأمّا الأسماء الأُخر، فالألف والنون فيها كلاهما أصليان، لأنّها ألفاظٌ موضوعةٌ بالصيغ المذكورة))[٢].

ومن أمثلته في باب المجرورات: ((فإنْ قلتَ: لِمَ شرطت انتفاء التنوين في المضاف؟ قلتُ: لأنّ الإضافة تدل على الاتصال، والتنوين على الانفصال، وبينهما تنافٍ))[٣]، وغيرها الكثير.

٢-**عنايته بالحدود:** قد حظيت الحدود باهتمام المصنف وعنايته بشكل كبير، فهو لم يترك موضوعاً من موضوعات النحو إلا ووضع له حداً يوضحه، ويعد هذا من السمات المنهجية التي تسترعي الانتباه في الكتاب ومما يلاحظ على تعريفات الفاضل ما يأتي:

- إنّ كثيراً من الحدود التي ذكرها لم ترد عند النحويين باللفظ نفسه، فهذا يدل على تفرده بها، ويدل على أنّه لم يسلّم للنحويين بجميع الحدود الواردة عنهم، بل كان يقف عندها أحياناً ويسجل اعتراضاته عليها ويقترح تعديلها، وبلغ عدد التعريفات الواردة بلفظه واحداً وعشرين تعريفاً، مثل: تعريفه للاسم، والفاعل والمبتدأ، والمفعول معه، والتمييز، وغيرها[٤].
- ممّا يلاحظ على تعريفات الفاضل الهندي أنّه يكتفي بذكر المعنى الاصطلاحي، ولا يتطرق للمعنى اللغوي. ويذكر العلماء عادة المعنى اللغوي؛ ليعرف الدارسون العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي، في حين ذكر الفاضل الهندي أنّ المعنى اللغوي لا يناسب كتب النحو المختصرة، وإنّما يذكر في بعض الكتب المطولة والمتوسطة، ففي

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة، للأزهري: ١٠٣/١٥(ثنى)، ولسان العرب لابن منظور: ١١٧/١٤(ثنى).
(٢) موضح أسرار النحو: ٢٣٩.
(٣) المصدر نفسه: ٣٦٣.
(٤) ينظر: موضح أسرار النحو: ٢٤٧، ٢٧٦، ٢٨٣، ٣٣٧، ٣٤٩، وقد أشار المحقق إلى جميع الحدود التي تفرد بها والقريبة من الفاظ العلماء ايضاً، ينظر: دراسة المحقق: ٨٤.

تعريفه للحال قال: ((هو الاسم الدال على هيأة الفاعل أو المفعول التي هي حين الفعل له، نحو: (راكباً) في قولك: (جاء زيدٌ راكباً) [١]، فإنَّه يدلّ على الركوب، وهو هيأةٌ لزيدٍ حين مجيئه، فقد علم من قولنا: (حين الفعل) أنَّ زمان الحال يجب أنْ يكون مقارناً لزمان الفعل، فإن قلت: قد عرّفه بعضهم[٢]، بأنّه هيأة الفاعل أو المفعول، أهو صحيحٌ أم لا؟ قلتُ: لا، أمّا أولاً: فلأنّه إنْ أراد تعريف الحال الاصطلاحي، فظاهر الفساد؛ لأنَّ النحو إنّما يتعلّق بأحوال الألفاظ والهيأة ليست لفظاً، وإنْ أراد تعريف الحال اللغوي فهو ليس بمهمٍّ، وإنّما يذكر في بعض الكتب المطوّلة والمتوسطة مع المعنى الاصطلاحي، فذكر المعنى اللغوي بدون الاصطلاحي غلطٌ ممنوعٌ، وأما ثانيا: فلأنَّه إنْ أراد الاصطلاحي –كما هو الظاهر– فلا بدّ من التقييد بـ (حين الفعل) كما ذكرنا))[٣]. فنلاحظ في النص السابق أنّه لم يعتد بالمعنى اللغوي وأن أهميته قليلة موازنة مع المعنى الاصطلاحي، وذكر أنّه يفيد في الكتب المطولة والمتوسطة، وبما أن كتاب الموضح مختصر وموجز لم يضمّنه المعنى اللغوي.

- وممّا يلاحظ على تعريفاته أيضا اعتراضاته وردوده على النحويين الذين سبقوه فقد قلنا آنفاً أنّه لم يسلم بكل ما ورد عن النحويين بل أضاف تعريفات من عنده، وردّ واعترض على تعريفات من سبقه من النحويين، والنص السابق خير دليل على ردّه واعتراضه، فالفاضل الهندي غلّط الأنباري في تعريفه، قال: ((فإن قلت: قد عرّفه بعضهم، بأنّه هيئة الفاعل أو المفعول أهو صحيح أم لا؟ قلتُ: لا، أمّا أولاً: فلأنّه إنْ أراد تعريف الحال الاصطلاحي، فظاهر الفساد؛ لأنّ النحو إنّما يتعلق بأحوال الألفاظ والهيأة ليست لفظاً... فلابدّ من التقييد بـ(حين الفعل) كما ذكرنا))[٤]، ولم يأخذ به معللاً سبب ذلك ومرجحاً الأصوب.

---

(١) وورد مثل هذا التعريف في الأصول في النحو: ٢١٣/١.
(٢) وعرّفه بذلك أبو البركات الأنباري ، ينظر: أسرار العربية:١٩٠.
(٣) موضح أسرار النحو: ٣٤٠-٣٤١.
(٤) المصدر نفسه: ٣٤٠-٣٤١.

ومن أمثلة اعتراضاته على الحدود في حدّه للإعراب قال: ((وأما الإعراب: فهو ما يختلف آخر المعرب به سواء كان حركةً أم حرفاً. هذا هو الذي ذكره ابن الحاجب في تعريفه[١]، وهو ليس بمرضيّ عندي، بل الحقّ في التعريف أن يقال: إنّه اختلاف أواخر الألفاظ باختلاف العوامل في العمل))[٢]. ففي النص السابق صرّح الفاضل الهندي بأنّه غير مقتنع بالتعريف الذي أورده ابن الحاجب، وعرض ما يراه صائباً ثم أوضح الفاضل السبب الذي دعاه إلى رفض تعريف ابن الحاجب ((فإن قلتَ: لم كان الحقّ هذا التعريف، ولم يكن تعريف ابن الحاجب مرضياً؟ قلتُ: لأنَّ الإعراب كما هو الظاهر والحقيقة، هو المعنى المصدري ...))[٣]. ويبدو أنَّ الفاضل في تعريفه للإعراب قد أيد تعريف أبي البركات الأنباري، إذ قال أمّا الإعراب فحدّه: ((اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً))[٤]، وأيّد الشريف الجرجاني في تعريفه كذلك ((هو اختلاف الكلمة باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً))[٥] ، فمعارضات الفاضل فيما سبق من الأمثلة المتمثلة بتغليطه للأنباري، وقوله على تعريف (ابن الحاجب) بأنّه (ليس بمرضيّ عندي)، فضلا عن أنّه لم يكتف بالاعتراض بل قدّم الأدلة على اعتراضه ورجّح الصحيح، وغيرها من الأمثلة تُعد دليلاً على جرأته وبروز شخصيته العلمية، ودليلاً على أنَّه لم يكن مجرد عارض للآراء مقلّداً أو مسلّماً بجميع ما يقال وإنما كان راداً ومناقشاً ومرجحاً.

٣-**عنايته بالتنبيهات أو الملاحظات التي يطلق عليها (فائدة):** فقد تكررت لفظة فائدة عنده سبعاً وعشرين مرة واستعملها لأغراض متعددة منها: للإشارة إلى قضية مهمة أو قاعدة عامة، ومثال ذلك: في موضوع المضمر قال: ((فائدة، لا يجوز فصل الضمير

---

(١) قال ابن الحاجب: ((ما اختلف آخره ليدل على المعاني المعتورة عليه))، الكافية في النحو: ١١/١.
(٢) موضح أسرار النحو: ٢٣٢.
(٣) موضح أسرار النحو: ٢٣٢-٢٣٣.
(٤) أسرار العربية: ١٩.
(٥) التعريفات، للجرجاني: ٣١/١.

إلا إذا تعذّر الوصل؛ لأنّ الوصل هو الأصل، ومخالفة الأصل لا تجوز إلا إذا لم يكن الإجراء على الأصل))[١]. فالفاضل أشار إلى عدم جواز فصل الضمير لأنَّه الأصل بهذه الملاحظة أو الفائدة، ثم أوضح سبب أصالة الضمير المتصل فذكر لأنّه الأخصر فكان هو الأصل[٢]، ومثال آخر لذلك ما أورده في حروف الجر قال ((فائدة، اعلم أنّه إذا تقدم على القسم ما يدلّ على الجواب،أو توسّط القسم بين أجزاء ما يدل عليه، جاز حذف الجواب)) [٣].

ومن الأغراض التي أفادتها (الفائدة) استعمالها في ذكر آراء العلماء في بعض المسائل والقضايا أو اختلافاتهم، فمثال ذلك عرضه رأي الكوفيين في المفعول له فبعد أن أتمّ شرحه عن الموضوع قال: ((فائدة، أنّ الكوفيين لا يثبتون المفعول له، ويقولون: إنّ كلّ ما يمثّل له، إن كان بلا لام فهو مفعول مطلق لفعل مقدّر، وإن كان باللام فهو جار ومجرور متعلّق بالفعل))[٤]. فاستعمل الفائدة في ذكر رأي الكوفيين وموقفهم من المفعول له، ومن أمثلة اختلافات النحاة، ما ذكره في موضوع المفعول معه قال: ((فائدة، اعلم أنّ النحاة اختلفوا في أنّ المفعول معه هل يجوز أن يؤتى به كلّما أُريد ليكون قياساً، أم* لا، بل يقتصر على مورد السماع؟ فقال الأكثرون بالأول، وقال شرذمة قليلون بالثاني والظاهر هو المذهب الأول، فلا بدّ لمخالفة من دليلٍ وليس))[٥]

---

(١) موضح أسرار النحو: ٢٥١.

(٢) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ١٦٧/١ إذ ذكر أن المتصل هو الأخصر ولم يسوغوا تركه للمنفصل إلا إذا تعذر الوصل، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : ٥٢٢/١.

(٣) موضح أسرار النحو: ٤٨٧.

(٤) موضح أسرار النحو: ٣٣٦.

*هكذا ورد في النص والصواب: أو

(٥) موضح أسرار النحو: ٣٣٩.

وهذه إحدى المسائل التي اختلف فيها النحويون ، فمنهم من جعله مقيساً وهذا مذهب الأخفش وأبو علي الفارسي (ت٣٧٧ هـ) ، وذهب بعضهم إلى كونه سماعياً[١] ، قال العلويّ (ت٧٤٩ هـ): ((والمختار ما عليه الجماهير من أهل البصرة أنّه مقيس بحيث لا تحصى مواقعه ، والعجب ممن زعم من النحاة كونه سماعياً...))[٢] ، والفاضل الهندي رجّح كونه قياسياً ، أي إنّه ذهب إلى ما ذهب إليه الأخفش وأبو علي الفارسي وأكثر النحاة بدليل قوله في النص المذكور آنفا : الظاهر على ذلك المذهب الأول أي القياسي ؛ لانّ خلاف ذلك يحتاج إلى دليل وليس هناك دليل يدلّ عليه .

- **شواهده:** استشهد الفاضل الهندي في كتابه موضح أسرار النحو بالقرآن الكريم، فلا يخلو باب من أبواب الكتاب دون أن يستشهد بآية قرآنية مما يدل على أهمية الشاهد القرآني وأنه يحتل أعلى مراتب السماع عنده فاستدل بإحدى وستين آية، واستشهد أيضاً بالقراءات في موضعين[٣]، ولم يحتج بالحديث الشريف في كتابه، وبالنسبة للشعر يأتي بالمرتبة الثانية بعد الآيات القرآنية إذ استشهد بسبعةٍ وثلاثين بيتاً شعرياً، وما ينسبها لأصحابها أقلّ بكثير مما لم ينسبها إلا أنّ معظم أشعاره كانت للشعراء الجاهلين والإسلاميين ولم يستشهد للشعراء المحدثين الا في موضعين[٤]، وقد أورد في كتابه طائفة من أمثال العرب وأقوالهم مستعملاً هذه الأقوال والأمثال في إرساء القواعد وتوضيحها إذ بلغت مجمل شواهده النثرية سبعة عشر شاهداً ، قد أشار في كتابه إلى بعض لغات العرب[٥]: منها لغة طيّئ، ولغة

---

(١) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٨٦/١، وشرح المفصل، لابن يعيش، ٤٤٨/١، وشرح الرضي على الكافية: ٥٢٦/١.

(٢) المنهاج في شرح جمل الزجاجي، يحيى بن حمزة العلوي: ٣٦٥/٢.

(٣) ينظر: موضح أسرار النحو: ٣٢٩ و ٤٩٨.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٩٤، ٤٤٢.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢٦٢، ٢٦٧، ٢٩٨.

تميم، ولغة الحجاز، فهذه الشواهد المتنوعة التي اشتمل عليها كتابه وقد استعان بها الفاضل الهندي في مباحثه المختلفة.

٥-**كثرة تعليلاته:** أكثر الفاضل الهندي من التعليل في كتابه الموضح، حتى إنّه علّل لكل مسألة شرحها، مثلاً في موضوع الخبر قال: ((لِمَ دخل الفاء في أخبار هذه الأسماء؟ قلتُ: لأنّها قائمة مقام لفظ الشرط، وصار الفعل الذي بعدها كالشرط والخبر كالجزاء، فيصحّ دخول الفاء، فإن قلتَ: لِمَ قيدت الموصول بما يكون صلته فعلاً أو ظرفاً، والاسم النكرة بما يكون صفته فعلاً أو ظرفاً. قلتُ: لتقوى مشابهتهما للفظ الشرط، فيكون إجراء حكم الشرط عليه صحيحاً))(١). وقد عرضت مثالاً واحداً لأنّي فصلتُ الكلام في التعليل وأنواعه عند الفاضل الهندي في الفصل الثاني.

٦-**ذكْر الآراء المختلفة:** يذكر الفاضل الهندي الآراء المختلفة، ويرجّح ما يراه ويستدل عليه ويعلل سبب ترجيحه، فشخصيته كانت واضحة فهو لم يرضَ بكل رأي أو قول للنحاة، وإنما كان يعقب على الآراء بالمناقشة والتعليل والرّد أو الترجيح.

ومثال ذلك ما ورد في موضوع المنادى في الحديث عن تابع المنادى المعطوف بالحرف المحلّى باللام إذ عرض رأي أبي عمرو(ت١٥٤هـ) والخليل(ت١٧٥هـ)(٢) ، وأبي العباس المبرد(٣) ثم أعطى دليل كل رأي وبعدها فصّل هذه الأدلة والآراء ورجّح الذي يراه صحيحاً، قال: ((اختلف الخليل وأبو عمرو، وأبو العباس، في المعطوف بالحرف المحلى باللام، في أن المختار فيه الرفع أو النصب، فذهب الخليل إلى الأول، وأبو عمرو إلى الثاني، وأبو العباس يفصّل بأنّه إذا كان نزع (اللام) منه صحيحاً فالمختار الرفع وإلّا فالنصب، أمّا دليل الأول: فهو أنّه منادى مستقل في الواقع ونفس الأمر، فالأولى أن

---

(١) ينظر: موضح أسرار النحو: ٢٩١.
(٢) ينظر: رأي الخليل في الكتاب: ١٨٦/٢-١٨٧.
(٣) ينظر: تفصيل هذه المسألة في المقتضب، أبو العباس المبرد: ٢١٢/٤-٢١٣، والأصول في النحو: ٣٣٦/١، والكافية في النحو: ١٩/١، وشرح المفصل، لابن يعيش: ٣٢٨/١.

يُرفع، كما إذا كان منادى مستقلاً، وأمّا دليل الثاني: فهو أنّه ليس منادى مستقلاً، لدخول (اللام) المانع من دخول حرف النداء، فيكون تابعاً للمنادى، وتابع المنادى يُحمل على محلّه، وأمّا دليل الثالث: فهو أنَّه إذا صحّ نزع (اللام) منه، كان منادى مستقلاً، فيختار الرفع، وإذا لم يصح لم يكن كذلك، فيختار النصب هكذا قيل وأقول...))[١]. ثم أخذ الفاضل يفصّل القول في هذه الأدلة وبعد ذلك كله عرض رأيه فقال: ((هذا والحق عندي مذهب أبي عمرو إذ المفروض أنَّه معطوف على المنادى لا على مجموع حرف النداء والمنادى، فكان تابعاً له، فالأولى أن ينصب لئلا يدخله حرف النداء))[٢]. فالفاضل كان مناقشاً للآراء ومرجّحاً للأقوى منها.

٧- مصادره :

بالطبع أنّ لكلّ كتاب علمي ذي قيمة علمية رفيعة مصادر ومراجع يستند إليها ويأخذ عنها، ويلحظ قارئ كتاب الموضح أنّ مؤلفه قد بثّ فيه علماً جماً، تمثل في مناقشات آراء النحاة المتقدمين والمتأخرين، والاعتراضات، والاستشهادات، والترجيحات والتحقيقات، وغير ذلك من أنواع المعارف التي سطّرها قلم الفاضل الهندي تسطيراً دلّ على حصيلته ومنزلته في علوم العربية بصورة عامة والنحو خاصة.

تتمحور مصادره في نوعين:

النوع الأول: الكتب

النوع الثاني: الأعلام

---

(١) موضح أسرار النحو: ٣١٤.

(٢) المصدر نفسه: ٣١٥-٣١٦.

- **الكتب:** إن الكتب التي صرّح بها الفاضل الهندي كانت قليلة موازنة مع ما ذكره من الأعلام؛ ولعلّ سبب ذلك أنّه أراد لكتابه أن يكون موجزاً مختصراً لم يرد أن يثقله بالمصادر أو؛ لأنّ المعلومة موجودة في أكثر من كتاب ولهذا لم يشر إلى الكتاب وأما إشاراته إلى الأعلام فإنَّ الرأي ينسب للعالم في معظم الكتب، وسأورد ما صرّح به من الكتب مرتبة حسب وفيات مؤلفيها:

١-الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: لجار الله محمود بن عمرو الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ورد ذكره مرة واحدة.

٢-المفصل في صنعة الإعراب: لجار الله محمود عمرو الزمخشري ورد ذكره مرة واحدة.

٣-الكافية في النحو: لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب، ورد ذكره مرتين.

٤-الشمسية في القواعد المنطقية: لنجم الدين القزويني الكاتبي (ت ٦٧٥ هـ) ورد ذكره مرة واحدة.

٥-شرح شافية ابن الحاجب: لفخر الدين أحمد بن الحسن الجاربردي (ت ٧٤٦ هـ) ورد ذكره مرة واحدة.

- **الأعلام:** أما الأعلام الذين صرّح بأسمائهم واستشهد بأقوالهم وآرائهم فقد أخذ من مؤلفاتهم أو ربما أخذ من المصادر الأخرى التي نقلت آرائهم، سأورد الأعلام الذين أخذ عنهم وصرّح بأسمائهم حسب تاريخ وفياتهم:

١-أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) ورد ذكره مرة واحدة.

٢-الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ) ورد ذكره سبع مرات.

٣-عمرو بن عثمان سيبويه (ت ١٨٠ هـ) ورد ذكره ثلاثاً وعشرين مرة.

٤-علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩ هـ) ورد ذكره مرة واحدة.

٥-أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ) ورد ذكره خمس مرات.

٦-أبو الحسن سعد بن مسعدة الأخفش (ت ٢١٥ هـ) ورد ذكره أربع عشرة مرة.

٧-أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي (ت ٢٢٥ هـ) ورد ذكره مرتين.

٨-أبو عثمان بن بكر بن محمد المازني (ت ٢٤٩ هـ) ورد ذكره مرة واحدة.

٩-أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ) ورد ذكره تسع مرات.

١٠-أبو الحسن محمد بن أحمد ابن كيسان (ت ٢٩٩ هـ) ورد ذكره مرة واحدة.

١١-أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١ هـ) ورد ذكره مرتين.

١٢-أبو الفتح عثمان ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) ورد ذكره مرة واحدة.

١٣- أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) ورد ذكره مرة واحدة.

١٤-أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ورد ذكره خمس مرات.

١٥-أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) ورد ذكره ثلاث عشرة مرة.

١٦-أبو محمد القاسم بن محمد اللورقي الأندلسي (ت ٦٦١ هـ) ورد ذكره مرة واحدة.

١٧-أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ورد ذكره مرة واحدة.

١٨-علي بن عمر نجم الدين القزويني الكاتبي (ت ٦٧٥ هـ) ورد ذكره مرة واحدة في المقدمة.

١٩-محمد بن الحسن رضي الدين الآستراباذي (ت ٦٨٨ هـ) ورد ذكره اربع مرات.

٢٠-أبو المكارم أحمد بن الحسن يوسف الجاربردي (ت ٧٤٦ هـ) ورد ذكره مرة واحدة.

هذه هي المصادر التي صرّح بها الفاضل في متن كتابه بنوعيها من الكتب والأعلام .

القيمة العلمية لكتاب موضح أسرار النحو

تتضح القيمة العلمية لكتاب موضح أسرار النحو بالنقاط الآتية:

١-اتباعه منهج التخصّص في التأليف فكتابه متخصّص بعلم النحو وهذا الشيء بلا ريب يكسب الكتاب دقة وتركيزاً وتقصياً مما يدلّ على وضوح الفكر عنده.

٢-العمق الذي تتسم به عقلية الفاضل الهندي المتمثلة في عرضه لمسائل النحو وتعرضه للآراء والخلافات النحوية، ومناقشاته وترجيحاته، فضلاً عن الدقة الواضحة في التعبير.

٣-بروز الأسلوب التعليمي بخصائصه المختلفة بالكتاب.

٤-كثرة الشواهد وتنوعها للتدليل على القواعد وإثبات صحتها أو عدم صحتها.

رابعاً: اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية

- التعريف بقائل العينية:

اسمه إسماعيل بن محمد بن زيد بن ربيعة بن مفزع الحميري ولد سنة (١٠٥ هـ) يكنى بأبي هاشم، ويلقب بالسيد[١]، وقيل إنّه لُقّب بهذا اللقب لذكاءٍ كان فيه، فقيل: سيكون سيداً فعلق هذا اللقب به لذلك[٢]، وروي عن الإمام أبي عبد الله الصادق (عليه السلام) أنّه لقي السيد بن محمد الحميري وقال: ((سمّتك أمك سيداً، ووفّقت في ذلك، وأنت سيد الشعراء))[٣]، ثم أنشد السيد في ذلك[٤]: [الكامل]

ولقد عجبتُ لقائلٍ لي مرَّةً

علّامةٌ فَهِمٌ من الفقهاءِ

سمّاك قومُكَ سيداً صَدقوا به

أنت الموفّقُ سيّد الشّعراءِ

نستشف من هذه الرواية بأنّ (السيد) ربما يكون اسماً للحميري وليس لقباً له بدليل قول الإمام الصادق (عليه السلام): سمتك أمك سيداً المذكور آنفاً.

---

(١) ينظر: كتاب الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني: ١٦٧/٧.

(٢) ينظر: أخبار السيد الحميري، المرزباني الخرساني: ١٥١

(٣) رجال الكشي، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي: ٢٤٣-٢٤٤.

(٤) ينظر: ديوان السيد الحميري: ٢١.

كان شاعراً مقدماً مطبوعاً، وقيل: إن أكثر الناس شعراً في الجاهلية والإسلام ثلاثة: بشار وأبو العتاهية والسيد[١]. وأما مذهبه فقد كان كيسانياً[٢]، ثم شملته عناية الإمام الصادق فصار امامياً وبقي على هذا المذهب حتى وفاته سنة (١٧٣ هـ)[٣] وأنشد[٤]: [الطويل]

تجعفرتُ بسمِ اللهِ واللهُ أكبرُ

وأيقنتُ أنَّ اللهَ يعفو و يغفرُ

ودنتُ بدينٍ غيرَ ما كنتُ دائناً

به ونهاني سيّدُ الناسِ جعفرُ

وله ديوان مطبوع بتحقيق ضياء حسين الأعلمي في بيروت برعاية مؤسسة الأعلمي للمطبوعات

- أما العينية: فتعد من أفضل أشعاره وأشهرها في مديح أهل البيت (عليهم السلام) وبيان فضلهم ومطلعها[٥]: [السريع]

لأُمِّ عمرٍو باللِّوى مربعُ

طامِسَةٌ أعلامُهُ بَلقعُ

وتقع في أربع وخمسين بيتاً، وكفاها مدحاً أنّه لم يعهد لشعرِ شاعر من الشعراء المجيدين ورود حديث في ثواب حفظه والأمر بحفظه كما عُهد لها، فقد روي عن سهل بن ذبيان عن الرضا (عليه السلام) في حديث طويل أنّه قال: قد أحفظني إياها جدي رسول الله

(١) ينظر: كتاب الأغاني: ١٦٧/٧.
(٢) والكيسانية هم ((القائلون بإمامة محمد بن الحنفية أنه المهدي المنتظر وأنه حيّ في جبل رضوى ... وأنه يخرج يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جورا))، أعيان الشيعة، محسن الأمين: ٤٠٦/٣.
(٣) ينظر: أعيان الشيعة: ٤٠٥/٣، وينظر أخبار السيد الحميري: ١٦٤، ١٦٥.
(٤) ينظر: ديوان السيد الحميري: ٩٥.
(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٢٨.

(صلى الله عليه وآله) في المنام من كثرة ما كرّرها وردّدها عليّ، بعدما قال لي: يا علي احفظ هذه القصيدة ومُرّ شيعتك بحفظها، فمن حفظها ضمنت له على الله الجنّة [١].

ولأهميتها ومكانتها فقد اعتنى العلماء بشرحها شروحاً عدة ومن هذه الشروح:

١-شرح الشيخ حسين ابن جمال الدين الخوانساري (ت ١٠٩٩ هـ)[٢].

٢-شرح الميرزا علي خان الكلبايكاني تلميذ العلامة المجلسي[٣].

٣-شرح المولى محمد قاسم الهزار (ت بعد ١١١٢ هـ) والمصنّف فيه كتابه (التحفة الأحمدية)[٤].

٤-شرح الحاج المولى محمد حسين القزويني المتوفى في القرن الثاني عشر[٥].

٥-شرح الحاج المولى محمد صالح بن محمد البرغاني[٦].

٦-شرح للآغا كمال الفسوي[٧].

٧-شرح للمولى علي عبد العظيم الواعظ الخياباني واسمه (تحفة الأحباء)[٨].

٨-شرح للسيد مرتضى بن علي رضا الحسيني فرغ منه سنة (١٢٩٠ هـ) وذكر صاحب الذريعة أنه رآها ضمن مجموعة عند السيد هادي الأشكوري[٩].

٩-شرح للميرزا محمد رضا القراجة التبريزي فرغ منه سنة (١٢٨٩ هـ) وطبع في تبريز سنة (١٣٠١ هـ)[١٠].

---

(١) ينظر: الغدير، الشيخ الأميني: ٢٢٣/٢.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٢٤/٢.
(٣) ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ١٠/١٤، والغدير: ٢٢٤/٢.
(٤) ينظر: المصدران أنفسهما، والصفحتان أنفسهما.
(٥) ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ١٠/١٤.
(٦) ينظر: المصدر نفسه، والغدير: ٢٢٤/٢.
(٧) ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ١١/١٤.
(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٤٠٩/٣.
(٩) ينظر: المصدر نفسه: ١١/١٤.
(١٠) ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، والغدير: ٢٢٤/٢.

١٠-شرح للسيد محمد عباس بن السيد علي أكبر الموسوي(ت ١٣٠٦ هـ)[١].

١١- شرح للمولى حسن بن الحاج محمد إبراهيم بن الحاج محتشم الأردكاني (ت ١٣١٥هـ)[٢].

١٢- شرح للشيخ بخش علي البزدي الحائري (ت ١٣٢٠ هـ)[٣].

١٣- شرح للميرزا فضل علي بن المولى عبد الكريم الأرواني التبريزي (ت ١٣٣٠ هـ)[٤].

١٤- شرح للشيخ علي بن علي رضا الخوئي (ت ١٣٥٠ هـ)[٥].

١٥- شرح للسيد أنور حسين بالأردوية (ت ١٣٥٠ هـ) وذكر صاحب الذريعة أنه مطبوع[٦].

١٦- شرح فارسي للسيد علي أكبر ابن السيد رضي بن محمد الرضوي البرقعي[٧].

١٧- شرح للحاج المولى علي التبريزي[٨].

فكانت لهذه القصيدة أهمية كبيرة ومكانة رفيعة ودوي واسع في المجتمع الإسلامي وقد وردت العديد من الروايات تشيد بفضلها ومكانتها عند الرسول وآل بيته الأطهار (عليهم السلام).

- شرح الفاضل الهندي للعينية (اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية):

ويقع هذا الشرح في مجلد واحد وهو شرح كبير ومتين يدل على إحاطة المؤلف بمفردات العربية وتراكيبها ومعانيها إحاطة تامة، وقد احتوى شرحه على علوم العربية وما يتصل بها من صوت وصرف ونحو ودلالة فضلاً عن الصور الأدبية والبلاغية التي عبّر عنها بأسلوب متين

---

(١) ينظر: الغدير: ٢٢٤/٢.
(٢) ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ١٠/١٤، والغدير: ٢٢٤/٢، ومعجم المؤلفين: ٢٧٥/٣.
(٣) ينظر: الذريعة: ٩/١٤، والغدير: ٢٢٤.
(٤) ينظر: المصدران أنفسهما، والصفحتان أنفسهما.
(٥) ينظر: المصدران أنفسهما، والصفحتان أنفسهما.
(٦) ينظر: المصادران أنفسهما، والصفحتان أنفسهما.
(٧) ينظر: المصدران أنفسهما، والصفحتان أنفسهما.
(٨) ينظر: الغدير: ٢٢٤/٢.

منظم ودقيق، قال الخوانساري فيه: ((وهو أقوى دليل على كون الرجل قد وجد من كل فن من الفنون اسه وكنزه))[١]. وطُبع الشرح ونُشر في مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام) سنة (١٤٢١ هـ) وطُبع طبعة ثانية ونُشِر في المؤسسة نفسها في سنة (١٤٢٧ هـ) وقدَّم لهذا الشرح وعلّق عليه المرجع المعروف الشيخ جعفر السبحاني، ويبلغ مجموع صفحات الكتاب ثمان وتسعين وخمسمئة صفحة يبدأ متن الكتاب من الصفحة الثالثة والخمسين وينتهي عند الصفحة السابعة والسبعين بعد الخمسمئة. وقد بوّب الفاضل الهندي شرحه على النحو الآتي:

١-المقدمة: ابتدأ الفاضل الهندي في شرحه بمقدمة مكونة من ست صفحات استعمل فيها نظام السجع الذي كان شائعاً في القرن الثاني عشر فضلاً عن استعماله غريب الألفاظ بشكل كبير مما يدلّ على سعة اطلاع المؤلف وعلميته الدقيقة وإلمامه الواسع باللغة العربية. وبين في مقدمته سبب تأليف هذا الشرح المتين إذ قال: ((قد انثالت عليّ لمّة من إخواني، وثبة من كُمّل أخداني ممن أرى إسعافهم من فروض العين، ولا أرى لبنات شفاههم مأنّة[٢] سوى العين، ملحّين بقثاثتهم[٣] عليّ، واضعين جعالتهم لنفاثتهم بين يديّ، مقترحين أن أشرح لهم القصيدة العينية التي لأمضغ العرب، للشيح[٤] والقيصوم[٥]، سيد الشعراء والأدباء في التخوم[٦]، القرم الهمام الخرشوم مدهدم أُطوم[٧]

---

[١] روضات الجنات: ١١٢/٧.

[٢] ربما أراد (ممأنّة) المخلقة والمجدرة، يقال: هو ممأنّة لكذا، أي جدير وخليق بكذا. ينظر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ٨٥٢/٢.

[٣] القثاث: المتاع ونحوه، ينظر: لسان العرب: ١٧٧/٢ . (قثث).

[٤] الشيح: نبات سهلي طيب الرائحة، ينظر: لسان العرب : ٥٠٢/٢. (شيح).

[٥] القيصوم: نبات طيب الرائحة من رياحين البر، ينظر: لسان العرب: ٤٨٦/١٢. (قصم).

[٦] التخوم: الفصْل بين الأرضين من الحدود والمعالم، ينظر: لسان العرب: ٦٤/١٢. (تخم).

[٧] القرم، من الرجال السيد المعظم، ينظر: لسان العرب: ٤٧٣/١٢، (قرم)، الهمام: أي العظيم الهمة وقيل السيد الشجاع، ينظر: المصدر نفسه: ٦٢١/١٢، (همم)، الخرشوم: هو الجبل العظيم، ينظر: المصدر نفسه: ١٧٣/١٢، (خرشم)، مدهدم: دهدم الشئ قلب بعضه على بعضٍ، ويقال: دهدمت البناء إذا كسرته، ينظر: المصدر نفسه:٢١٢/١٢، (دهدم) ، أطوم: أطم حصن مبني من الحجارة، ينظر: المصدر نفسه: ١٩/١٢، (أطم).

الخصوم، معفّر الخدود منهم ومرُغم الخرطوم: السيد إسماعيل بن محمد الحميري))[١] ، ثم قال في نهاية مقدمته: ((ثمّ لمّا طال منهم الإلحاح واجتهدوا في إبانة الشحاح حتى سدّوا عليَّ سبل الاعتذار، وحتموا عليَّ الإجابة بختم الأقضية والأقدار، لم ألف عنها سبيلاً للفرار، وفرضت على نفسي أن أصرف فيه شطراً من الليل والنهار فشرعت فيه مبسملاً، محمدلاً محوقلاً، على الله متوكلاً إليه موسّلاً، بالنبي وآله متوسلاً، مسمياً له بـ(اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية)))[٢].

٢-بعد المقدمة خصص فصلاً في بيان سبب تسمية القصيدة بـ (العينية) مكوناً من صفحتين إذ أدرج ست نقاط توضح سبب تسميتها، منها أنّها على قافية العين، ومنها أنّها لشرفها مما ينبغي أن تحمل على العين، ومنها أنّها من منشآت عين الأعيان وغيرها.

٣-وضع فصلاً في ذكْر أحوال السيد الحميري ذكَر فيه اسمه وكنيته ولقبه وذكر مذهبه الكيساني وبعض قصائده ثم ذكر روايات هدايته وتركه لمذهب الكيسانية على يدي الإمام الصادق (عليه السلام) وقصائده التي قالها في ذلك فكانت هذه الترجمة للشاعر مكونة من عشرين صفحة من كتابه.

٤-ذكر فصلاً في بيان فضل القصيدة وأكّد ذلك بروايات عن أهل البيت (عليهم السلام) منها رواية عن أبي عبد الله الحسين (عليه السلام) وأخرى عن جعفر بن محمد الصادق (عليه السلام) ورواية ثالثة عن الإمام الرضا (عليه السلام) وهذا الفصل مكون من ست صفحات.

٥-بعد هذه المقدمات جميعها بدأ بشرح أبيات القصيدة فشرح أربعة وخمسين بيتاً شعرياً قال: ((وإذا بلغ الكلام هذا المبلغ حان أن أُعوّض على الدرر مستعيناً بالله خالق القوى والقدر،

---

(١) اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية، مقدمة المؤلف:٥٥- ٥٦.

(٢) المصدر نفسه: ٥٨.

وقد اخترت من نسخ القصيدة أطولها وأبسطها وأوضحها وأسبطها))[1]. ثم شرع في الشرح.

٦-منهجه في الشرح : أما منهجه في الشرح، فإنّه يقوم في بداية الأمر ببيان المعاني اللغوية للمفردات وما يشتق منها من الأسماء، والأفعال، وأحياناً يوضح مخارج الحروف والأصوات، ويذكر ذلك كله تحت عنوان (اللغة)، بعدها يقوم بالإعراب فيعرب كل كلمة واردة في البيت ويذكر الوجوه المحتملة جميعها عارضاً آراء أكابر العلماء، ثم بعد ذلك يناقش هذه الآراء واحياناً يوافق آراء العلماء أو يرجحها أو يرفضها، وبعد أن يكمل الإعراب يشرع ببيان الصور الأدبية والبلاغية الواردة في البيت تحت عنوان (المعاني) و (البيان)، ويتمتع في كل ذلك بدقة الملاحظة وبراعة التصوير وجمال الأسلوب، ويمكن إجمال أهم ما يتميز به منهج الفاضل الهندي بالأمور الآتية:

١- عنايته بالشواهد:

اعتنى الفاضل الهندي بالاستشهاد، ونوّعه في هذا الكتاب، فمن يتصفّح هذا الشّرح، يُدرك لأوَّل وهلة احتفاءه بالنّصوص العديدة من القرآن الكريم وقراءاته والحديث الشريف، والأشعار والكلام المنثور، فاستدل بنحو: ست وستين وثلاثمئة آية، وهذا العدد يبين حرص الفاضل الهندي واهتمامه بالشواهد القرآنية على أساس أنَّه أوضح المسموعات، وقد استشهد في مواضع عدة بالقراءات إلا أنَّها كانت قليلة موازنة مع ما استشهد به من الآيات القرآنية فبلغ عدد ما استشهد به منها عشرين قراءة، كان يشير إلى القرّاء تارة وأخرى لا يشير إليهم. واستشهد بعشرة أحاديث نبوية، أما الأبيات الشعرية فحلت مرتبة ثانية بعد الآيات القرآنية من حيث الاعتداد بها والإكثار منها فبلغ ما استشهد به ثمانية وأربعين ومئة بيتٍ شعري وما نسبه منها لأصحابها كان أقلّ مما لم ينسبه بكثير، وأكثر الشعراء الذين استشهد بشعرهم ممن يحتج

---

(١) اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية، مقدمة المؤلف: ٨٧.

بكلامهم، واحتجّ بأقوال العرب وأمثالهم وحكمهم أيضاً فأورد ثمانية أقوال من كلام العرب المنثور، ومما تجدر الاشارة إليه أنّ هذه الشواهد المتنوعة ولا سيما الآيات القرآنية لم يستعملها لتوثيق وإرساء القواعد النحوية فقط وإنما استدل بها أيضاً على توثيق القضايا اللغوية، وبعض القضايا الدينية التي تدور حولها القصيدة فاقتناؤه للشواهد كان منوّعاً كما لا حظنا شمل جميع أنواع المسموعات، واستعماله لها كان منوعاً أيضاً سواء ما أورده هو، أو ما نقله من آراء النحاة السابقين.

٢- عنايته بمعاني الألفاظ:

بما أنّ القصيدة الحميرية كانت لشاعر عربي صميم، قد أخذ بناصية اللغة العربية، فأودع فيها الاصطلاحات المشهورة في البادية، حرص الشارح على بيان مفردات كل بيت ومعانيها اللغوية، وما يشتق منها من الأسماء والأفعال، وبيان أصواتها ومخارجها في بعض الأحيان؛ ليخرج شرحه موسّعا كاملاً، ولقيمة هذه القصيدة، ومكانتها، وكثرة الروايات حولها، وفضلها، شرحها الفاضل الهندي شرحاً دقيقاً مودعاً فيها المسائل النحوية واللغوية وغيرها؛ ليسهل حفظها وفهمها على الطلبة، لا سيما أنّه ذكر سبب تأليفه للشرح هو طلب وإلحاح من إخوانه وطلابه، وسأورد بعض الأمثلة على هذه المعاني:

أورد معنى كلمة (الرّواح) قال: ((الرّواح: الوقت من زوال الشمس إلى الليل وهو العشي، وإنّما سُمّي بذلك لراحة الناس فيه غالباً عن الأعمال. وقد يكون مصدر (راح يروح) في مقابله (غدا يغدو) ويقال: رحت القوم وإليهم وعندهم روحاً ورواحاً: ذهبت إليهم في الرواح، ويقال: سرحت الماشية بالغداة، وراحت بالعشي، أي رجعت وأرحنا إبلنا رددناها في الرّواح))[١].

---

[١] اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ١٣١، وقد ورد هذا المعنى في الصحاح، للجوهري: ٣٦٨/١-٣٦٩،(روح)، ولسان العرب، لابن منظور: ٤٦٤/٢، (روح)

ومما أورده في شرحه معنى كلمة (النهل) قال: ((النهل: محركة الشرب الأول، نهلت الإبل كفرحت نهلاً ومنهلاً والمنهل: المورد والموضع الذي فيه المورد))[١].

وكان الفاضل الهندي أحياناً في توضيحه معاني بعض المفردات يصرح بذكر آراء بعض العلماء في معناها، فمثال ذلك توضيحه معنى كلمة (العمر) قال: ((بالفتح والضم، وبضمتين: الحياة[٢]،وقال أبو حيان في (ارتشافه)[٣]، وفي معنى عمر قولان: أحدهما مذهب البصريين: أنّه بمعنى البقاء، تقول: طال عمرك وعمرك. والتزموا فتح العين مع اللام في القسم فالمجرور بعده فاعل والمصدر مضاف اليه، والثاني: ما ذهب إليه بعض الكوفيين والهروي: أنّه مصدر ضد الخلو، من: عمّر الرجل منزله، والمقسم يريد تذكير القلب بذكر الله تأكيداً للصدق وبه قال السهيلي))[٤]، ثم ذكر رأي الراغب الأصبهاني (ت ٥٠٢هـ) قائلاً: ((وقال الراغب: اسم لمدّة عمارة البدن بالحياة،–قال:– فهو دون البقاء فإذا قيل: طال عمره، فمعناه: عمارة بدنه بروحه، وإذا قيل: بقاؤه، فليس يقتضي ذلك، فإنّ (البقاء) ضد (الفناء)،–قال:– ولفضل البقاء على العمر وصف به الله تعالى، وقلّما وصف بالعمر))[٥].

ومن الأمثلة كذلك ما أورده في ذكر معنى (الضرّ) قال: ((إمّا بالفتح: مصدره (ضرّه) خلاف نفعه، مراداً به معنى اسم الفاعل، أي ما يضرّ، أو المعنى المصدري أو بالضم: مصدر أيضاً، أو اسم مرادف للألم والأذى))[٦]، ثم عرض قول الراغب قائلاً: ((وقال الراغب الضرّ: سوء الحال إمّا في نفسه لقلّة العلم والفضل والعفّة وإمّا في بدنه لعدم جارحة ونقص، وإمّا في

---

(١) اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٤٧٩، ورد هذا المعنى في لسان العرب: ٦٨٠/١١، (نهل)، وتاج العروس، للزبيدي: ٤٧/٣١، (نهل).

(٢) اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٩٤، وورد هذا المعنى في لسان العرب: ٤/ ٦٠١،(عمر) ، والقاموس المحيط للفيزوزآبادي : ٤٤٤/١، (عمر).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي: ١٧٧٠/٤.

(٤) اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية، ٩٤.

(٥) المصدر نفسه: ٩٤ ، والمفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الراغب الاصفهاني: ٥٨٦/١، (عُمْر).

(٦) اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٤١٤، ٤١٥.

حالة ظاهرة من قلّة مال وجاه–قال:– يقال: ضرّه ضرّاً: جلب إليه ضرّاً))[١]، ومما يُلاحظ في شرحه أنّ الراغب الأصفهاني كان أكثر العلماء الذين صرح بهم وذكر رأيهم في بيان معاني المفردات في (المفردات في غريب القرآن).

٣– عنايته بالمسائل الصرفية

لم يكتف الفاضل الهندي في شرحه للعينية بإيراد بعض المعاني اللغوية للمفردات واعراب أبيات القصيدة ، وإنما زاد عليها توضيح بعض المسائل والقضايا الصرفية فعرض أصول بعض الكلمات واشتقاقاتها وما يعتريها من تغييرات فمن أمثلة ذلك، ما أورده في كلمة (المَوضِع) قال: ((المَوضِع: –بكسر الضاد–: اسم مكان أو زمان من وَضَعه يَضَعه بفتح الضاد فيهما وَضْعاً ومَوضِعاً بكسر الضّاد وموضوعاً أي حطه، وقد يفتح ضاد الموضع: اسم مكان وزمان ومصدر، أو الأكثر على كسر مفعل مصدراً، أو اسم مكان أو زمان من المثال الواوي))[٢].

ومما أورده كلمة (المَرْجَع) ذكر أنّها ((إمّا مصدر ميمي أو اسم زمان أو مكان: من الرجوع وهو العود إلى ما كان منه البدء، وتحقيقاً أو تقديراً، وهو على كلّ تقدير بكسر العين مع أنّ القياس المصدر الميمي من غير معتل الفاء فتح العين فهو كالمهلك والميسر والمطلع))[٣]. وأنّه عرض آراء بعض العلماء واختلافاتهم في بعض المسائل الصرفية فمن ذلك اختلافهم في لفظة (ملك) فأورد رأي الكسائي قال: ((أن أصله (مَألَكْ) بتقديم الهمزة من ألك ألوكاً ألوكة ومألكاً ومألكة، بضم اللّام، وقد يفتح وهي الرسالة، ويقال للرسول: ألوك، ويقال امتالك مالكته، إذا حمل رسالته ...))[٤] ثم عرض بعدها رأي أبي عبيدة (ت٢٠٥هـ)، ثم رأي الراغب

---

[١] المفردات في غريب القرآن: ٥٠٣/١، (ضُرّ).
[٢] اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٢١٤، وورد في لسان العرب: ٣٩٦/٨، (وضع).
[٣] المصدر نفسه: ٤٥١.
[٤] ينظر: المصدر نفسه: ٣٢٠.

الأصفهاني في (ملك)، ثم استنتج الفاضل من كلامهم المذاهب التي تكون عليها هذه الكلمة ففيها أربعة مذاهب[١].

٤- عنايته بلغات العرب

من الأمور التي ضمّنها الفاضل الهندي شرحه ونالت اهتمامه عنايته بعرض لغات العرب، إذ نراه قد أشار إليها في مواضع عدة وقد أوردها عن العلماء الذين استقى منهم مادته، وأغلب اللغات التي ذكرها نُسِبت إلى القبيلة التي نطقت بها، وكذلك أورد بعض اللغات غير منسوبة إلى القبائل، فمن أمثلة ما أورده من اللغات المنسوبة إلى قبائلها في حديثه عن (ما) النافية الداخلة على الجملة الاسمية ذكر الفاضل فيها لغتين: ((إحداهما: رفع الاسم ونصب الخبر، وهو لغة الحجاز، قال الكسائي: وأهل تهامة وقال الفراء: لا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء ... واللغة الأخرى: رفع الاسمين، حكاها سيبويه عن تميم[٢] والفراء والكسائي عن نجد))[٣].

وفي موضع آخر من شرحه في حديثه عن (أنْ) المخففة من الثقيلة ذكر رأي العلماء فيها قال: ((وذهب الكوفيون إلى أنها المخففة من الثقيلة شذّ اتصالها بالفعل، وحكى الجزم بها أبو عبيدة واللحياني، وذكر أنّه لغة بني صباح من ضبة وأنشدوا[٤]: [الطويل]

إذا ما غَدَوْنا قالَ وِلدانُ أهلنِا

تعالوا إلى أنْ يأتنِا الصيدُ نحطِبُ))[٥].

---

[١] ينظر: اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٣٢٢، ٣٢٣.
[٢] ينظر: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: ٢٤٣.
[٣] اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ١٥٧.
[٤] وقد وردت هذه اللغة و الشاهد أيضاً بلا نسبة لقائلٍ في، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٤٥/١، وأيضاً في تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٤١٣٦/٨.
[٥] اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٢٦١.

فالفاضل في النصين المتقدمين أورد اللغات التي ذكرها العلماء قبله وجميعها منسوبة إلى القبائل التي نطقت بها. ومن أمثلة ما أورده من اللغات غير المنسوبة إلى قبائلها في حديثه عن (ثم) في أحد مواضع شرحه قال: ((يبدل ثاؤها فاء في بعض اللغات فيقال: فم، كما قيل في جدث جدف))[١]. وتحدث في موضع آخر عن (سوف) وذكر أن فيها لغات أُخر ((سَفْ بحذف الواو واسكان الفاء أو إبقائها على الفتحة و سَوْ بحذف الأخير وإسكان الواو أو فتحها وسَيْ بقلب الواو ياءً))[٢]. ومن الأمثلة أيضاً ما أورده في عسى من لغات قال: ((وفي الترشيح[٣] في (عسى) لغتان: عسى بفتح العين مثل (نَصَر) وعسى بكسرها مثل (رَضِي) فإن أُضمرت فيه وثنيت وجمعت، فعلى هاتين اللغتين زيد عَسَى وعَسَيا وعَسَوا وعَسَت وعَسَتا وعَسَين، هذا في لغة من فتح، وعِسِى وعِسِيا وعِسِوا وعِسِيت وعِسِيتا وعِسِين، هذا لغة من كسر...))[٤].

ففي النصوص السابقة وردت اللغات من دون نسبة إلى القبائل التي نطقت بها، وهناك العديد من الأمثلة وذلك يدل على الاهتمام والعناية التي قدمها الفاضل الهندي.

ومن الجدير بالذكر أنّ أكثر كتاب وردت فيه اللغات من بين كتب الفاضل الهندي النحوية التي تخص دراستنا هو كتاب اللآلئ العبقرية فهو شرح موسوعي، ويبدو أنّه ألّفه بعد اطّلاعه على العديد من المصادر ونضجه الفكري.

---

(١) اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٣٠٢، ووردت (ثم) بالفاء في همع الهوامع: ١٩٥/٣.

(٢) اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٤١٦، وقد وردت هذه اللغات في الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري: ٥٣٢/٢، (المسألة :٩٢)، وينظر: شرح المفصل، لابن يعيش ، ٩٥/٥، والجني الداني في حروف المعاني: ٤٥٨.

(٣) ترشيح العلل في شرح الجمل: لصدر الأفضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧ هـ)، ولم أجد فيه المسألة اللغوية التي ذكرها الفاضل الهندي.

(٤) اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٢٥٧.

٥- مصادره

لقد تنوعت مصادر الفاضل الهندي في شرحه للعينية بتنوع المسائل التي عرضها في شرحه، فيمكن القول إنَّ مصادره شملت كل ما يتعلق بعلوم العربية، من كتب تفسير وحديث وبلاغة ولغة ونحو وصرف وأخبار ونوادر وغيرها من المصادر التي تمتّ للعربية بصلة؛ لأنّ الفاضل أراد أن يكون شرحه دقيقاً موسوعياً وقد أشار إلى ذلك في مقدمته إذ وصف شرحه بقوله: ((شرحاً يقرع الظنابيب[١]، ويوسع العراقيب[٢]، ويبرز التعاجيب، ويرقص رؤوس اليعاسيب[٣] ببث ماحوته ألفاظها من المعاني، ويهتك الخدود عما قَصُرت فيها من الغواني، وينثّ ما فيها من اللغات العربية، وما أُودِعها من النكات الأدبية وما يتوقف عليه الإحاطة بها من القواعد النحوية، وما يُعلَم به وجوه بلاغتها من القوانين البيانية ...))[٤].

فبذلك يكون قد تطرق إلى مصادر عدة في مجالات متنوعة، وما يهمنا هنا المصادر النحوية أو التي تتعلق بالمادة النحوية حتى يكون الأمر محصوراً بها دون غيرها، ويمكن تقسيم مصادره على قسمين: الكتب التي صرح بأسمائها، والأعلام الذين صرّح بهم وأخذ عن مصادرهم من دون ذكر كتبهم.

القسم الأول: الكتب: إن الكتب التي ذكرها الفاضل الهندي في شرحه كانت قليلة إذا ما قورنت بالأعلام الذين ذكرهم أو صرّح بأسمائهم، وسأورد أسماء الكتب التي استعان بها مرتبة حسب وفيات مؤلفيها:

١-الكتاب، عمرو بن عثمان سيبويه (ت ١٨٠ هـ) مرة واحدة.

---

(١) الظنابيب: جمع (ظنبوب)، حرف الساق اليابس من قُدُم وقيل: هو عظمه وقرع ظنابيب الأمر، ذلله، ينظر: العين: ١٦٥/٨، (ظنب)، لسان العرب: ٥٧٢/١، (ظنب).

(٢) العراقيب: جمع (عرقوب) طريق ضيق يكون في الوادي البعيد القعر، لا يمشي فيه الا واحد، لسان العرب: ٥٩٠/١/ (عرقب).

(٣) اليعاسيب: جمع (يعسوب) وفيه الكثير من المعاني منها السيد وورد في حديث عن الامام علي (عليه السلام) ((انا يعسوب المؤمنين، المال يعسوب للكفار))، لسان العرب: ٦٠٠/١، (عسب).

(٤) اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية، مقدمة المؤلف: ٥٦.

٢-المسائل الكبير، لسعيد بن مسعدة الأخفش (ت ٢١٥ هـ) مرة واحدة.

٣-شرح القصيدة الذهبية (للسيد الحميري) السيد المرتضى علم الهدى (ت ٤٣٦ هـ) مرة واحدة.

٤-معجم الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣ هـ) ثلاث مرات.

٥-الكشف والبيان في تفسير القرآن، أحمد بن محمد الثعلبي (ت ٤٢٧ هـ) مرة واحدة.

٦-اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري (ت ٤٤٩ هـ) مرة واحدة.

٧-الخلاص أو دستور اللغة، لحسين بن ابراهيم النطنزي (ت ٤٩٩ هـ) مرة واحدة.

٨-مقامات الحريري، أبو محمد القاسم بن علي الحريري (ت ٥١٦ هـ) مرة واحدة.

٩-الفائق في غريب الحديث، محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ثلاث مرات.

١٠- المفصل في صنعة الإعراب محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) مرة واحدة.

١١- حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، القاسم بن فيره أبو محمد الشاطبي (ت ٥٩٠ هـ) مرة واحدة.

١٢- الف باء في أنواع الآداب وفنون المحاضرات واللغة، يوسف بن محمد البلوي المعروف بابن الشيخ (ت ٦٠٤ هـ) مرة واحدة.

١٣- التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦ هـ) مرة واحدة.

١٤-نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، أبو عبد الله محمد بن عمر فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦ هـ) مرة واحدة.

١٥- النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات بن الأثير (ت ٦٠٦ هـ) مرة واحدة.

١٦- مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر السكاكي (ت ٦٢٦ هـ) مرة واحدة.

١٧- الميسر في شرح مصابيح السنة، فضل الله بن حسين التوربشتي (ت ٦٦١ هـ) مرة واحدة.

١٨- الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) مرتان.

١٩- كنز المعاني في شرح حرز الأماني، محمد بن أحمد شمس الدين الجعبري (ت ٧٣٢ هـ) أربع مرات.

٢٠- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ثلاث مرات.

٢١- حلّ الرموز، لأحمد بن علي بن أحمد الهمذاني الكوفي (ت ٧٥٥ هـ) مرة واحدة.

٢٢- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف جمال الدين بن هشام (ت ٧٦١ هـ) أربع مرات.

٢٣- معجم القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزأبادي (ت ٨١٦ هـ) ثماني مرات.

٢٤- معجم غاية النهاية في طبقات القرّاء، شمس الدين محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) مرة واحدة.

القسم الثاني: الأعلام: فقد استعان الفاضل الهندي بآراء كثير من العلماء بصريين كانوا أم كوفيين وفي معظم الأحيان كان مصرحاً بأسمائهم وأحياناً قليلة لم يصرح بهم إنّما يكتفي بقول (قيل، يُقال، قال بعضهم) وسنعرض العلماء الذين أخذ منهم وعدد مرات تكررهم في كتابه مرتبين حسب وفياتهم:

١-أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) ثلاث مرات.

٢-الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ) خمس عشرة مرة.

٣-أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد الأخفش الأكبر (١٧٧ هـ) مرة واحدة.

٤-عمرو بن عثمان سيبويه (ت ١٨٠ هـ) اثنتين وثلاثين مرة.

٥-أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب (ت ١٨٢ هـ) أربع مرات.

٦-أبو جعفر محمد بن الحسن الرؤاسي (ت ١٨٧ هـ) مرة واحدة.

٧-علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩ هـ) ست عشرة مرة.

٨-محمد بن المستنير قطرب (ت ٢٠٦ هـ) خمس مرات.

٩-أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ) تسعاً وعشرين مرة.

١٠- أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ) تسع مرات.

١١- سعيد بن مسعدة الأخفش (ت ٢١٥ هـ) اثنتين وعشرين مرة.

١٢- أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأنصاري (ت ٢١٥ هـ) أربع مرات.

١٣- أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت ٢١٦ هـ) أربع مرات.

١٤- أبو الحسن بن المبارك اللّحياني (ت ٢٢٠ هـ) مرة واحدة.

١٥- أبو عمرو صالح بن إسحاق الجرمي (ت ٢٢٥ هـ) خمس مرات.

١٦- أبو عثمان بن بكر بن محمد المازني (ت ٢٤٩ هـ) ست مرات.

١٧- أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) مرة واحدة.

١٨- أبو علي الحسين بن الفضل بن عمير الكوفي (ت ٢٨٢ هـ) مرة واحدة.

١٩- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ) عشر مرات.

٢٠- أبو علي أحمد بن جعفر الدينوري (ت ٢٨٩ هـ) مرة واحدة.

٢١- أبو العباس ثعلب أحمد بن يحيى (ت ٢٩١ هـ) ثلاث مرات.

٢٢- أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان (ت ٢٩٩ هـ) خمس مرات.

٢٣- إبراهيم بن السري الزّجاج (ت ٣١١ هـ) ست مرات.

٢٤- أبو بكر بن السراج محمد بن السري (ت ٣١٦ هـ) مرتان.

٢٥- أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١ هـ) مرة واحدة.

٢٦- أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨ هـ) مرة واحدة.

٢٧- عبد الرحمن بن إسحاق الزّجاجي (ت ٣٤٠ هـ) مرتان.

٢٨- أبو محمد بن درستويه عبد الله بن جعفر (ت ٣٤٧ هـ) ثلاث مرات.

٢٩- الحسن بن عبد الله السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) أربع مرات.

٣٠- أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠ هـ) مرتان.

٣١- أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) ست عشرة مرة.

٣٢- أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) أربع عشرة مرة.

٣٣- أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٨ هـ) ثلاث مرات.

٣٤- أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (ت ٤٢٧ هـ) مرتان.

٣٥- السيد المرتضى علم الهدى أبو القاسم علي بن الحسين (ت ٤٣٦ هـ) مرة واحدة.

٣٦- أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧ هـ) مرة واحدة.

٣٧- أبو العلاء المعري أحمد بن عبد الله (ت ٤٤٩ هـ) مرة واحدة.

٣٨- أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) مرة واحدة.

٣٩- أبو الحسن علي بن محمد المهدوي (ت ٤٨٥ هـ) مرة واحدة.

٤٠- حسين بن إبراهيم النطنزي (ت ٤٩٩ هـ) مرة واحدة.

٤١- الراغب الأصفهاني أبو القاسم الحسين بن محمد (٥٠٢ هـ) سبعاً وعشرين مرة.

٤٢- أبو الفتح أحمد بن علي بن برهان (ت ٥١٨ هـ) مرة واحدة.

٤٣- أبو الحسين سليمان بن محمد بن الطراوة (ت ٥٢٨ هـ) مرة واحدة.

٤٤-أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) عشرون مرة.

٤٥-أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٨١ هـ) ثلاث مرات.

٤٦- يوسف بن محمد البلوي بن الشيخ (ت ٦٠٤ هـ) مرة واحدة.

٤٧- أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦ هـ) مرتان.

٤٨- أبو السعادات مجد الدين المبارك بن الأثير (ت ٦٠٦ هـ) مرة واحدة.

٤٩- عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت ٦٠٧ هـ) مرة واحدة.

٥٠- أبو الحسن علي بن محمد بن خروف (ت ٦٠٩ هـ) ثلاث مرات.

٥١- أبو المكارم ناصر بن عبد السيد المطرزي (ت ٦١٠هـ) مرة واحدة.

٥٢- يوسف بن أبي بكر السكاكي (ت ٦٢٦ هـ) ثلاث مرات.

٥٣- أحمد بن الحسين بن الخباز (ت ٦٣٧ هـ) مرة واحدة.

٥٤- أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) مرتان.

٥٥- أبو علي عمر بن محمد الأندلسي والشلوبين (ت ٦٤٥ هـ) مرة واحدة.

٥٦- محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي (ت ٦٤٦ هـ) مرتان.

٥٧-أبو محمد القاسم بن أحمد اللّورقي الأندلسي (ت ٦٦١ هـ) مرة واحدة.

٥٨- فضل الله بن حسن التوربشتي (ت ٦٦١ هـ) مرة واحدة.

٥٩-علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) ثلاث مرات.

٦٠- محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢ هـ) اثنتي عشرة مرة.

٦١- محمد بن الحسن رضي الدين الآستراباذي (ت ٦٨٨ هـ) اثنتين وعشرين مرة.

٦٢- أبو إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري (ت ٧٣٢ هـ) خمس مرات.

٦٣- أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ست مرات.

٦٤- أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام (ت ٧٦١ هـ) احدى عشرة مرة.

القيمة العلمية لكتاب شرح العينية:

إنّ أكثر ما يميز هذا الكتاب قيمته العلمية، وهذه القيمة راجعة إلى أمور عدة:

١-كثرة المادة العلمية وغزارتها، وعرض الاحتمالات الواردة في المسألة وتتبع كل ما قيل فيها، مع حرصه في نسبة الأقوال إلى أصحابها ومذهبها في معظم المواضع.

٢-اعتنى الفاضل الهندي بالتفصيل والتعليل والمناقشة ليصل إلى الحكم الصحيح الراجح في المسائل.

٣-إن شرحه ضم الكثير من الشواهد المنوعة والمختلفة التي جاءت على صحة قاعدة أو نفيها.

٤-إن الفاضل الهندي أورد من مسائل الخلاف بين النحاة سواء أكانوا بصريين أم كوفيين أم نحاة المذاهب أنفسهم.

٥-اعتمد الفاضل على مصادر تراثية عظيمة مما أضفى على هذا الشرح شيئاً من الجلال لا تحصل لكثير من المؤلفات.

الفصل الثاني
أدلة الصناعة النحوية
عند الفاضل الهندي

الفصل الثاني

أدلة الصناعة النحوية عند الفاضل الهندي

لقد اعتمد النحويون في إصدار أحكامهم النحوية على أصول ثابتة وأدلة قويمة استندوا إليها في إثبات آرائهم وقواعدهم وأحكامهم، ولكثرة اهتمام علماء العربية بالأصول النحوية قد ألّفوا العديد من الكتب التي فصّلت فيها القول، ليسهل فهم هذه الأصول ودراستها، ومن الأمثلة على ذلك كتاب (الأصول في النحو) لابن السراج و(الإيضاح في علل النحو) لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) و(لمع الأدلة) لأبي البركات الأنباري و (الاقتراح في علم أصول النحو) للسيوطي (ت ٩١١ هـ) وغيرها كثير، فتناولت هذه الكتب الأصول بشكل دقيق ومفصل مع الاختلاف في عدد الأصول وأهميتها وشروطها، وقد صنّف الفاضل الهندي كتاباً في أصول النحو أيضاً لخّص فيه كتاب (الاقتراح) للسيوطي وأطلق عليه (قراح الاقتراح) عرض فيه أدلة النحو باختصار: السماع، والقياس، والإجماع، والاستصحاب، وزاد أنواعاً أخر من الأدلة منها: الاستحسان، والاستدلال بالأصول، والاستدلال بوجود العلة وبعدمها، والاستدلال بعدم الدليل على المدلول، وقواعد التعارض والترجيح، وأحوال مستنبط النحو، والتزم الفاضل الهندي بالأصول النحوية التي ذكرها العلماء في مؤلفاته النحوية وزاد عليها. وساتحدث عن كل دليل من هذه الأدلة موضحة كيفية إفادته منها واعتماده عليها، مُقدّمةً لذلك بتعريف الأصول وآراء العلماء في تقسيمها.

عرّف الأنباريالأصول النحوية بأنّها ((أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله))[١].

---

(١) لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات الأنباري: ٨٠.

أما السيوطي فقال في تعريفها بأنّها ((علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل)) [١].

فنلاحظ أنّ الانباري أطلق على الأصول (أدلة النحو) في حين ذكر السيوطي أنّها (علم) فهذا يدل على تطور هذا العلم واختلاف وجهات النظر فيه من عالم إلى آخر. وقد اختلف النحويون في تقسيم الأصول النحوية، فقسّم ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) الأصول في كتابه (الخصائص) على سماع، وإجماع، وقياس، وقد ذكر هذا التقسيم عن ابن جني السيوطي في كتابه (الاقتراح)[٢] لكن الذي يطالع كتاب(الخصائص) [٣] لايجد التقسيم الذي ذكره السيوطي، بل يجد أن ابن جني قد تحدث عن الأدلة في مواضع متفرقة من كتابه[٤].

وبعده جاء أبو البركات الأنباري وعدّ الأصول ثلاثة أيضاً كابن جني: نقل، قياس، واستصحاب حال، إلا أنَّه ذكر الاستصحاب ولم يذكر الإجماع، فكأنّه لم يرَ الاحتجاج به، هذا ما ذكره السيوطي [٥].

لكنَّ المتصفح لكتاب (لمع الأدلة) للأنباري يُلاحظ أنَّه قد أشار إلى الإجماع في كتابه إذ قال: ((كيف وقد تلقّت الأمّة منه ذلك ... فكان إجماعاً، والإجماع حجة قاطعة)) [٦]، وأورد ذكره في مواضع مختلفة من مصنفاته كذلك قال في أسرار العربية: ((والذي يدل على ذلك وقوع الإجماع على جواز، (ضربَ غلامَه زيدٌ))) [٧]، وقال أيضاً في الإنصاف راداً على الكوفيين:

---

(١) الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين السيوطي:٢٥.
(2) ينظر : المصدر نفسه: ٢٦
(٣) ينظر: الخصائص، ابن جني: ١١٦/١، ١١٩،١٩٠.
(٤) ينظر: الإصباح في شرح الاقتراح، محمود فجال: هامش ٢٦.
(٥) ينظر: الاقتراح في أصول النحو: ٢٦.
(٦) لمع الأدلة: ٩٨.
(٧) أسرار العربية: ٧١.

((إذا كان الرفع قبل النصب فلأن يكون قبل الجزم كان ذلك من طريق الأولى فلما أدى قولهم إلى خلاف الإجماع وجب أن يكون فاسداً)) [١].

وهذا لا يستقيم مع ما ذكره السيوطي، إذ نستطيع القول إنّه احتج بالإجماع، واستدل به في مصنفاته ، لكن لم يعدّه من جملة الاستدلالات[٢]، وعندما جاء السيوطي دارساً لهذا العلم مزج بين الرأيين –ابن جني، والأنباري – وقد صرّح ذلك بنفسه، فتحصل عنده أربعة أدلة (السماع، والإجماع، والقياس، واستصحاب الحال) [٣]،

وسأفصل القول عن كل دليل منفرداً موضحةً موقف الفاضل الهندي منه:

أولاً: السماع

يعد السماع الأصل الأول وأهم دليل اعتمد عليه النحويون في دراسة اللغة وجمعها. وأطلق عليه الأنباري مصطلح (النقل) وعرّفه بقوله: ((الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة)) [٤].

فجعل الأنباري مصطلح النقل مرادف لمصطلح السماع لكن ليس أيَّ نقل إنّما اشترط في تعريفه الكلام الفصيح المنقول النقل الصحيح، فكأنّه أشار إلى ما وضعه النحويون من شروط قبول السماع أو روافده، وعرّفه السيوطي بأنّه ((ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى، وكلام نبيه (صلى الله عليه وآله)، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر)) [٥]. فقد عدد

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٤٩/٢(مسألة: ٧٤)
(٢) ينظر: أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية، فاضل صالح السامرائي: ١٦٤-١٦٥.
(٣) ينظر: الاقتراح في أصول النحو: ٩٨.
(٤) لمع الأدلة:٨١.
(٥) الاقتراح في أصول النحو: ٦٧.

السيوطي في تعريفه روافد السماع مرتبه بحسب منزلتها ومكانتها وأهميتها ابتداء من القرآن الكريم، ثم الحديث الشريف، ثم كلام العرب شعراً ونثراً، ثم أوضح المعيار الزماني الصحيح للأخذ بهذه الروافد.

فهذه التعريفات أوضحت آراء العلماء القدماء في السماع أما المحدثون فمن تعريفاتهم أنّه ((الكلام الذي اتُفِق على فصاحته ككلام الله تعالى ونبيه (صلى الله عليه وآله وسلم)... والعرب المأخوذ عنهم الموثوق بعربيتهم، وهم قيس، وتميم، وأسد، ثم هذيل، وبعض الطائيين)) [١]. فهذا التعريف يشابه تعريف السيوطي في أنه عدّد روافد السماع بحسب منزلتها ومكانتها إلا أنّه أوضح المعيار المكاني للأخذ بلغة العرب فعدد القبائل التي يصحّ الأخذ عنها وقد اختلفت آراء علماء العربية (قدامى ومحدثين) في نظرتهم إلى العربية المشتركة ولهجاتها وسأذكر ذلك في موضعه عند الحديث عن كلام العرب.

وقيل في تعريف السماع أيضاً بأنّه: ((الأخذ المباشر للمادة اللغوية من الناطقين بها)) [٢]، وبهذه الحدود يكون السماع مجموعة من الأعمال تبدأ بالتأملات وتنتهي بالكشف عن القواعد، ويتم بين البدء والانتهاء التصنيف والتقسيم والاستقراء [٣].

وهناك خلاف بين النحويين في حدود السماع وضوابطه، فالمدرسة البصرية كانت شديدة ((في تطبيق القياس على المسموع من كلام العرب، في سبيل وضع قواعد كلية تنظيمية بعد أن جعلت السماع الكثير أساساً لما وضعته من قواعد)) [٤].

---

(١) ارتقاء السيادة في أصول النحو، يحيى الشاوي: ٤٧.
(٢) أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم: ٣٣.
(٣) ينظر: أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني: ١٦.
(٤) في أصول اللغة والنحو، فؤاد حنا ترزي: ١٢١.

أما المدرسة الكوفية فقد كانت أكثر سلاسة وتساهلاً فيما وصل إليها من المسموع، فما رُفِض عند غيرها كان مقبولاً عندها فأخذت بالنوادر والشواذ من المسموعات، وجعلت لكل نادر وشاذ قاعدة بعينها [١]. فبذلك اشتُهر عن الكوفيين بأنهم أوسع رواية في حين كان البصريون أدق قياساً.

يقسم السماع على ثلاثة روافد:

١-القرآن الكريم وقراءاته.

٢-الحديث النبوي الشريف، وفيه خلاف بين النحويين وسيتم توضيحه في موضعه.

٣-كلام العرب منظومه ومنثوره.

فهذه هي الروافد التي اعتمدها النحويون في الاستشهاد لإثبات الأحكام وإرساء القواعد النحوية، وتبعهم الفاضل الهندي في ذلك وسأوضح موقفه من كلِّ رافد مشفوعاً بالأمثلة مرتبةً لها حسب أسبقية تأليف كتبه وهي: شرح العوامل في النحو، الرسالة التهليلية، موضح أسرار النحو، اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية.

١- القرآن الكريم وقراءاته

أ- القرآن الكريم:

لا شك في أنَّ القرآن الكريم أفصح نص عرفته العربية وأبلغه، فهو المعجز في حروفه وألفاظه، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه فقد تكفل الله بحفظه بقوله تعالى﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ** ﴾ [سورة الحجر / ٩]، كان هو الراجح الأول للاستدلال به من

---

[١] ينظر: في أصول اللغة والنحو : ١٢٢.

غيره، ولا خلاف بين النحويين في الاستشهاد به، بل هو الدعامة التي ترتكز عليها أصول الاستشهاد الأخرى[١].

فلأهمية القرآن الكريم ومنزلته ((لم يتوفر لنص ما توفر للقرآن الكريم من تواتر رواياته وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متناً وسنداً)) [٢].

وقد سار الفاضل الهندي على منهج أغلب النحويين الذين جعلوا القرآن الكريم هو الشاهد الأول والأرجح، بخلاف بعضهم الذين جعلوا الشاهد الشعري هو الشاهد الأول فأولوه عناية فائقة، واهتموا به اهتماماً كبيراً، فقد نُقِل عن ابن نباتة (ت ٧٦٨ هـ) قوله: ((من فضل النظم أن الشواهد لا توجد إلا فيه، والحُجج لا تُؤخذ إلا منه، أعني أنّ العلماء والحكماء والفقهاء والنحويين واللغويين يقولون: قال الشاعر، وهذا كثير في الشعر، والشعر قد أتى به فعلى هذا الشاعر هو صاحب الحُجَّة والشعر هو الحُجَّة)) [٣] ،فهذا النص يوضح أنّ بعض النحاة قد جعلوا الشاهد الشعري الحجّة الأساسية أو الدليل الأول للاستدلال به في إثبات القواعد وأرساء الأحكام عن غيره .

موقف الفاضل الهندي من الاحتجاج بالقرآن الكريم

اعتمد الفاضل الهندي على القرآن الكريم، وأكثر من الاستشهاد به في معظم الموضوعات النحوية والمسائل التي بحثها، فاتخذ من القرآن الكريم سنداً يقويها ويعضدها فقد وثّق بها المسائل النحوية، واللغوية، وغيرها، وأكبر نسبة وردت من شواهده في كتاب (اللآلئ العبقرية)، ثم يليه كتاب (موضح أسرار النحو)، وبعدها كتاب (شرح العوامل في النحو)، ثم

---

(١) ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرم: ٣٢٩.
(٢) في أصول النحو، سعيد الأفغاني: ٢٨.
(٣) الإمتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيدي: ٢ / ٢٥٢.

الرسالة التهليلية، ووردت أصغر نسبة في هذه الرسالة؛ لصغرها وإيجازها وأيضاً؛ لأنّها أُلِّفت على سمت علم الفقه والعقائد أكثر من كونها لغوية.

سأذكر الأمثلة والشواهد التي توضح استدلاله بالقرآن الكريم، فمما يُلاحظ على شواهده القرآنية ما يأتي:

١-يكتفي بذكر الجزء الذي يوجد فيه الشاهد النحوي أي إنّه لا يكمل الآية، فمن ذلك في موضوع أفعال المدح والذم في توضيحيه شروط فاعل (نعم، بئس) حين يكون مميزاً بـ (ما) نحو قوله تعالى: ﴿ **فَنِعِمَّا هِيَۖ** ﴾ [سوره البقرة /من الآية ٢٧١] فـ (ما) هنا نكرة بمعنى شيء[١] موضعها النصب على التمييز.

ومن أمثلة ذلك، في موضوع الممنوع من الصرف إذ ذكر أنّه يصرف أحياناً على الرغم من أنّه ممنوع لأسباب مختلفة ومنها، ما ورد من الآية المباركة قوله تعالى: ﴿ **سَلَٰسِلاً وَأَغۡلَٰلاً** ﴾ [سورة الإنسان /من الآية ٤]، وقد نوّن (سلاسلاً) مع أنّه غير منصرف لمناسبة (أغلالاً) لأنّه منصرف[٢]، وقد وردت في قراءة (سلاسلَ) بلا تنوين قال تعالى: ﴿ **إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَ وَأَغۡلَٰلاً وَسَعِيرًا** ﴾، وهذه قراءة أبي عمرو بن العلاء، وحمزة الزيات وحجتهم في هذه القراءة، أنّ (سلاسل) لا ينصرف؛ لأنّه على صيغة منتهى الجموع فثقل فمنع من الصرف، والصحيح أنها تُقرأ بالتنوين مناسبةً مع كلمة (أغلالاً)؛ ولورودها هكذا في مصاحف أهل المدينة وأهل الكوفة[٣].

وأورد معنى التقسيم في (أو) في قوله تعالى: ﴿ **إِن يَكُنۡ غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرًا** ﴾ [سورة النساء /من الآية ١٣٥] وقوله تعالى: ﴿ **وَقَالُواْ لَن يَدۡخُلَ ٱلۡجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰۗ** ﴾ [سورة

(١) ينظر: شرح العوامل في النحو: ١٤٩
(٢) ينظر: موضح أسرار النحو: ٤٤٣.
(٣) ينظر: إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس: ٦٣/٥.

البقرة /من الآية ١١١] [١]، ويبدو أنّ الفاضل الهندي كان يفعل ذلك اختصاراً فيكتفي بذكر محل الشاهد؛ ليتجنب الإطالة في مؤلفاته ، أو أنّ كثيراً من النحويين الذين سبقوه كانوا يفعلون ذلك وهو سائر على طريقتهم.

٢-إنه كما استشهد بالجزء من الآية المباركة أورد في مواضيع آيات كاملة منها: في حديثه عن مواضع استمرار كسرة همزة (إنّ) بعد القسم نحو قوله تعالى: ﴿ **وَٱلْعَصْرِ (١) إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِي خُسْرٍ (٢)**﴾[سورة العصر / ١و٢] ،و من الموضوعات التي ذكرها أيضاً بعد الأمر نحو قوله: ﴿ **ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ** ﴾ [سورة الدخان / ٤٩][٢] و من الأمثلة ايضاً في قوله تعالى: ﴿ **إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ** ﴾ [سورة الفاتحة / ٥] شاهداً على تقديم المفعول به على الفعل[٣]، واورد في موضع آخر قوله تعالى: ﴿ **مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ (٢) إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ (٣)**﴾ [سورة طه / ٢ و ٣] شاهداً على أنّ (إلا) تكون بمعنى (بل) [٤].

٣-إنه يستشهد للمسائل النحوية و اللغوية: فأما النحوية فمن ذلك ما أورده في الحروف المشبهة بالفعل أنه تلحق بـ (إنّ) المكسورة و (أنّ) المفتوحة (ما) الكافة فتلغيان عن العمل و حينئذٍ تدخلان على الجملتين كقوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ**﴾ [سورة المائدة /من الآية ٥٥] وقوله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ** ﴾ [سورة التوبة /من الآية ١٨][٥] فدخلت على الجملة الاسمية في الآية الأولى، و على الجملة الفعلية في الآية الثانية.

---

(١) ينظر: اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٢٩٣.
(٢) ينظر: شرح العوامل في النحو: ٤٨.
(٣) ينظر: موضح أسرار النحو:٣٠٧.
(٤) ينظر: اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية:١٦٠.
(٥) ينظر: شرح العوامل في النحو:٤٣-٤٦.

ومن الأمثلة أيضاً، في باب المفعول المطلق ((فإن قلتَ: هل يجوز أن يقال: (قعدتُ جلوساً) و (أقعدتُ قعوداً)؟ قلتُ: نعم، كيف لا، وقد قال الله تعالى: ﴿ **أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا** ﴾ [سورة الطارق /من الآية ١٧] و قوله تعالى: ﴿ **وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا** ﴾ [سورة ال عمران /من الآية ٣٧])) [(١)] و ذكر في موضع آخر (لو) بأنّها قد تكون للتمني نحو: ((قوله تعالى: ﴿ **فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً** ﴾ [سورة الشعراء /من الآية ١٠٢] ولذا نصب جوابها)) [(٢)].

أما المسائل اللغوية التي أوردها الفاضل الهندي ووثّقها من القرآن الكريم فأمثلتها كثيرة والمُلاحظ فيها أنّه كان يورد أكثر من معنى للمفردة الواحدة فمن أمثلة ذلك ما ذكره من معان لكلمة (المولى) فأورد لها خمسة وعشرين معنى نذكر منها: ((المولى: له معانٍ منها: الأولى، و هو أصل المعاني و عمادها، وجعله بمعناه أبو عبيدة[(٣)] في قوله تعالى: ﴿**فَالْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنْكُمْ فِدْيَةٌ وَلَا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا ۚ مَأْوَاكُمُ النَّارُ ۖ هِيَ مَوْلَاكُمْ**﴾ [سورة الحديد /من الآية ١٥]))[(٤)] ومن المعاني التي ذكرها لهذه المفردة أنها تكون بمعنى (ابن العم)، كما في قوله تعالى: ﴿**وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي**﴾ [سورة مريم/من الآية ٥][(٥)]، ومما ذكره من معان لهذه المفردة أيضاً (الناصر) كما في قوله تعالى: ﴿**فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ**﴾ [سورة التحريم / من الآية ٤][(٦)]

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً، كلمة (الهلاك) إذ أورد لها ثلاثة معانٍ، قال: ((الهلاك: على ثلاثة أوجه: الموت، ومنه قوله تعالى ﴿**إن امرؤٌا هلك**﴾ [سورة النساء/من الآية ١٧٠]، وقوله تعالى: ﴿**وما يُهْلِكُنا إِلّا الدَّهر**﴾ [سورة الجاثية/من الآية ٢٤]، وافتقاد الشيء بالفساد،

(١) موضح أسرار النحو: ٣٠١.
(٢) اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٢٢٧.
(٣) ينظر: مجاز القرآن: ٢/٢٥٤.
(٤) اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٣٢٣.
(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٣٢٤.
(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٣٢٤.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾ [سورة البقرة/من الآية ٢٠٥]، وكون الشيء باطلاً في نفسه، ومنه قوله تعالى: ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ۚ﴾ [سورة القصص/من الآية ٨٨]، وربما يقال: على الخوف والفقر والعذاب، وهو المراد هنا، ويتحمل أن يراد الخوف))[١]

وأورد في موضع آخر معنى مفردة (اللهو) إذ قال: ((اللهو ما يشغل الانسان عما يعنيه ويهمه، ويعبر عن كل ما به من استمتاع باللهو ، كما قال تعالى: ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا﴾ [سورة الانبياء /من الآية ١٧]))[٢].

٤-تعدد الشواهد القرآنية للمسألة الواحدة فهو يستتشهد بشاهدين أو أكثر، في الموضع الواحد ومن ذلك: ما أورده في موضوع أسماء الأعداد، فذكر أنّها ((أسماء تنصب النكرات على التمييز وهي أربعة أسماء وأول هذه الأسماء: عشرة، إذا رُكبت مع واحد واثنين، إلى تسعة وتسعين))[٣] نحو قوله تعالى: ﴿رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [سورة يوسف /من الآية ٤] و قوله تعالى: ﴿لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [سورة ص /من الآية ٢٣].

ومن الأمثلة كذلك، في حديثه عن مواضع حذف عامل المفعول المطلق ففي الموضع الأول ذكر ((ما أضيف المفعول المطلق إلى فاعله أو مفعوله أو كليهما))[٤]، ثم فصّل القول فيه بذكر بعض الأمثلة ومنها استتشهد بقوله: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ [سورة البقرة /من الآية ١٣٨] وقوله: ﴿كِتَابَ اللَّهِ﴾ [سورة النساء /من الآية ٤٢] .

وأورد أكثر من شاهد كذلك في حديثه عن (الفاء) بأن لها وجوهاً منها السببية، وهو كثير في عطف الجملة أو الصفة[٥]، نحو قوله تعالى: ﴿فَوَكَزَهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [سورة

---

(١) اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٤٩٤.
(٢) المصدر نفسه: ١٨٧.
(٣) شرح العوامل في النحو: ٩٧.
(٤) موضح اسرار النحو: ٣٠٢-٣٠٣.
(٥) ينظر: اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ١٩٠-١٩١.

القصص /من الآية ١٥] وقوله تعالى: ﴿**فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ**﴾ [سورة البقرة /من الآية ٣٧] وقوله تعالى: ﴿**لَآكِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّومٍ (٥٢) فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ(٥٣)**﴾ [سورة الواقعة / ٥٢ و ٥٣] ويبدو أنّه كان يورد أكثر من شاهد للقضية الواحدة لتعضيد القاعدة النحوية واكتسابها الحكم القطعي.

٥-إنّه يجعل الآية القرآنية حجة للتدليل على رأيه في معارضة الآخرين، فمن ذلك، ما أورده في اسم الفاعل وشروطه فذكر من شروطه أن يكون دالاً على معنى الحال أو الاستقبال، نحو: (زيد ذاهب أخوه الآن أو غداً) وذكر أنّه لا يجوز أن يقال (أمس)، وهو في كلامه هذا أيد رأي الجمهور[١]، خلافاً للكسائي فإنّ العمل جائز عنده فاكتفى في إلحاقه بالفعل الماضي لكونه موافقاً له بالمعنى فأجاب الفاضل على رأيه هذا ((بلى يجب أن يضاف إذا كان بمعنى الماضي، نحو (غلامُ زيدٍ ضاربُ عمر أمس) إلا إذا أريد به حكاية حال ماضية))[٢] كقوله تعالى: ﴿**وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ**﴾ [سورة الكهف /من الآية ١٨]، فإنّ (باسط) عمل في (ذراعيه) ولم يضف على إرادة حكاية الحال الماضية، والمقصود بحكاية الحال الماضية: ((إعادة حالة سبقت وحادثة وقعت، وترديد قصتها وقت الكلام، وكأنها أول مرة ساعة النطق بها، مع أنّها قد حصلت من قبل وانتهى أمرها قبل ترديدها))[٣]، ودليل الحكاية فيها أمران[٤]:

١-أن الجملة حالية والواو واو الحال في قوله تعالى: ﴿**وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ**﴾.

٢-في قوله تعالى: ﴿**وَنُقَلِّبُهُمْ**﴾ فأتى بالمضارع الدال على الحال أو الاستقبال.

---

(١) ينظر: الايضاح العضدي، أبو علي الفارسي: ١٤٢، والمفصل في صنعة الاعراب: ٢٨٩، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٨٤٩/٢.
(٢) شرح العوامل في النحو: ١٧٧-١٧٨.
(٣) النحو الوافي، عباس حسن: ٣٤١/٤.
(٤) ينظر: ايضاح المسائل من شرح العوامل، محمد زكي الجعفري: ١٧٧.

وأُنَبه على أن الكسائي قد احتج بالآية السابقة نفسها لإثبات رأيه في إعمال اسم الفاعل مطلقاً؛ لأنّه قد أخذ بظاهر الآية من دون تأويل[١]. فبهذا يكون الفاضل الهندي قد عارض رأي الكسائي أحد علماء المذهب الكوفي، وأيّد رأي جمهور المذهب البصري.

ومن أمثلة معارضاته لآراء العلماء في موضوع المفعول له في حديثه عن الخلاف في أيجوز أن يكون المفعول له معرفةً أم لا؟ فأبو عمرو الجرمي (ت ٢٢٥ هـ)[٢] ذهب إلى أنّه لا يجوز أما الفاضل الهندي فذهب إلى جوازه[٣]، مستدلاً فيه بقوله تعالى: ﴿**وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ**﴾ [سورة البقرة /من الآية ٢٦٥] فـ(ابتغاء مرضات الله) مفعول له.

ومعارضة الفاضل الهندي لرأي الجرمي وردّه كان متابعاً فيه لجمهور النحويين في ذلك إذ إنّهم أيضاً جوّزوا مجيء المفعول له معرفة خلافاً للجرمي[٤].

وفي إعرابه لكلمة التوحيد عارض الرأي القائل أنّ معنى (لا إله) (انتفى الإله) إذ قال: ((وما قيل: من أنّه إذا كان المعنى: انتفى الإله... فلا بدّ من أن يكون بمعنى (غير) وإلّا لكان المعنى أنّ هذا الجنس منتفٍ... فلا ينفي وجوده في ضمن أفراد هو داخل فيها، فلا يفيد التوحيد، فهو وهمٌ، منشؤه الخلط بين ما قيل من قوله تعالى: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾ [سورة الانبياء /من الآية ٢٢] وبين هذا الكلام، والفرق بينهما غير قليل، إذ لا ريبة في أنّ الاستثناء بعد الحكم، أو داخل في الحكم لا قبله))[٥].

يرى الفاضل الهندي أنّه يجب أن نقدر (إلا) بالرفع صفة بمعنى غير؛ لأنّها إن لم تكن هكذا صار المعنى خطأ غير المطلوب أو المراد، وقد ذكر هذا التقدير العلماء قبله فيكون

---

(١) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: ١٠٠/٤، وينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك: ١٠٤٣/٢.
(٢) ينظر: همع الهوامع:١٣٢/٢.
(٣) ينظر: موضح أسرار النحو: ٣٣٥.
(٤) ينظر: الكتاب: ٣٦٩/١-٣٧٠ وشرح المفصل، لابن يعيش: ٤٥٣/١، أسرار العربية : ١٨٨.
(٥) الرسالة التهليلية: ٣٠٢

الفاضل قد تابعهم وأيدهم في ذلك فذكر الفراء في قوله تعالى: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾ (إلا) في هذا الموضع بمنزلة سوى أو غير قال: ((كأنك قلت: لو كان فيهما آلهة سوى أو غير الله لفسد اهلهما يعني أهل السماء والأرض))[١].

وفصّل أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ) القول في الآية المباركة قوله تعالى: ﴿**إِلَّا اللَّهُ**﴾: ((الرفع على أنّ (إلّا) صفة بمعنى غير، ولا يجوز أن يكون بدلا، لأنّ المعنى يصير إلى قولك: لو كان فيهما الله لفسدتا، ألا ترى لو قلت: ما جاءني قومك إلا زيد، على البدل لكان المعنى: جاءني زيدٌ وحده وقيل: يمتنع البدل، لأنّ ما قبلها إيجاب ...))[٢].

ومن هذه النماذج يتبين لنا بوضوح عناية الفاضل الهندي واهتمامه الشديد بالشواهد القرآنية، واعتماده عليها في الاستشهاد، لتكون المصدر الأول في معظم القضايا والمسائل.

ب- القراءات القرآنية

تعد القراءات القرآنية من أهم مباحث علوم القرآن، خصّها العلماء بعناية كبيرة و بذلوا فيها جهوداً كثيرة، روايةً و تعليقاً و تأليفاً، وأوردوا تعريفات متعددة فمن ذلك نذكر تعريف بدر الدين الزركشي(ت٧٩٤هـ) قال: ((هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كَتْبة الحروف، أو كيفيتها من تخفيف و تثقيل وغيرهما))[٣]. وعرفها ابن الجزريّ (ت ٨٣٣ هـ) بأنّها ((علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزوّ الناقلة))[٤].

فيتضح من هذه التعريفات أنّ محور القراءات يدور حول اختلاف لفظ الحروف وأداء الكلمات عند القراء في اللغة والإعراب والحذف والإثبات وغيرها. إذن فالقرآن الكريم يختلف عن

---

(١) معاني القرآن، للفراء: ٢٠٠/٢.
(٢) التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري: ٩١٤/٢.
(٣) البرهان في علوم القران: ٣١٨/١.
(٤) منجد المقرئين ومرشد الطالبين: ٩.

القراءات فالقرآن هو كلام الله تعالى المنزل على رسوله (صلى الله عليه وآله) المنزّه عن الخطأ واللّحن ، البليغ بألفاظه المتعبد بتلاوته ، وقد أوضح الزركشي الاختلاف بين القرآن والقراءات بقوله: ((واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد (صلى الله عليه آله وسلم)، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها...))[١]. و وضع العلماء شروطاً وضوابط للقراءة الصحيحة إذ اشترط ابن الجزري للقراءة الصحيحة أن توافق وجهاً من وجوه العربية ويشترط فيها صحة السند، ووافقت رسم أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وإن انتقض شرط من هذه الشروط الثلاثة سميت القراءة ضعيفة أو شاذة، سواء أكانت عن القرّاء السبعة أم عن غيرهم[٢].

وقد جرى عرف العلماء في الاحتجاج بالقراءات بشكل كبير وورد عن السيوطي قوله: ((أما القرآن فكل ما ورد أنه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواتراً، أم آحادا، أم شاذاً))[٣]. فالسيوطي أجاز الاحتجاج بكل ما قرئ بالقرآن الكريم فلغة القرآن الكريم أفصح وأبلغ أساليب العربية على الاطلاق فقد قال عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ): ((... فكلامه عزّ اسمه أفصح كلام، وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه))[٤].

فعبد القادر البغدادي قد أشار في كلامه أيضاً إلى جواز الاستشهاد بكل ما ورد عن القرآن الكريم سواء أكان متواتراً صحيح السند والرواية أم شاذاً غير مطابق لشروط القراءة الصحيحة، فالقرآن متواتراً وشاذاً مبني هذا الرأي على القول بوحدة القرآن والقراءات.

وقد أوضح ابن جني في كتابه (المحتسب) القراءة الشاذة، وحرص على تبيان ما يحتج به منها قال في توضيحه لأضرب القراءات: ((ضرباً اجتمع عليه أكثر قراء الامصار... وضرباً

(١) البرهان في علوم القران: ٣١٨/١.
(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر: ٩/١.
(٣) الاقتراح في علم أصول النحو: ٦٧.
(٤) خزانة الأدب: ٩/١.

تعدّى ذلك، فسمّاه أهل زماننا شاذاً أي خارجاً عن قراءة القرّاء السبعة... إلا أنّه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرّائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه ... وربما كان فيه ما تلطف صنعته وتعنف بغيره فصاحته...))[١]. فابن جني كان في كتابه هادفاً إلى بيان أهمية الشاذ من القراءات دأباً على إبعاد كل ما يظن أنّه غضّ منها، أو اتهام لها.

وقد تباين موقف نحاة المدرستين البصرة والكوفة من القراءات فمنهم من ردّ بعضها وقبل بعض، ومنهم من جعل القراءات كلها حجة[٢]. فالبصريون أخضعوا القراءات لأصولهم وأقيستهم فما وافق منها أصولهم ولو بالتأويل قبلوه، وما لم يوافق أصولهم رفضوا الاحتجاج به، ووصفوه بالشذوذ[٣]، في حين كان للكوفيين موقف مغاير من القراءات، فقد قبلوها واحتجوا بها، وثبتوا على ما جاء منها كثيراً من أصولهم وأحكامهم، وهم إذا رجحوا القراءات التي يجمع عليها القرّاء فلا يرفضون غيرها، ولا يغلطونها، لأنها صواب عندهم أيضاً[٤].

موقف الفاضل الهندي من القراءات القرآنية

اهتم الفاضل الهندي بالقراءات واحتجّ بها في مؤلفاته لإثبات الأحكام والقواعد، وأكثر كتاب وجِدَت فيه القراءات (اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية) وبعدها كتاب (موضح أسرار النحو) ثم (شرح العوامل في النحو)، والذي يُلاحظ أنّ أغلب القراءات التي ذكرها الفاضل الهندي كان ينسبها إلى القرّاء مثلاً يقول: كقراءة ابن محيصن (ت١٢٣هـ)، وقراءة أبي السّمال(ت١٦٠هـ)، وقراءة نافع(ت١٦٩هـ)، وقراءة ابن ذكوان(ت٢٤٢هـ)... وغيرها[٥]، وفيما يأتي بعض الأمثلة التي تُوضّح استدلاله بالقراءات:

---

(١) المحتسب، مقدمة المؤلف: ٣٢/١.
(٢) ينظر: أصول النحو العربي: ٣٥.
(٣) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي: ٣٣٧.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣٤١.
(٥) ينظر: اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٢٠١، ٢٩٣، ٢٦٠، ١٩٦.

١- لكنّ ملغاة عن العمل:

قال: ((قد تخفف (لكنَّ) فتلغى عن العمل كأخواتها، ويجوز معها ذكر الواو كقوله تعالى: ﴿ **وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا**﴾ [سورة البقرة/من الآية ١٠٢]، بتخفيف (لكنَّ) ورفع الشياطين، فرقاً بينها وبين (لكن) الذي هو حرف عطف))[١]، فالملاحظ أنّ الفاضل الهندي لم يصرّح بأنهما قراءة لكن كما ذكرت مسبقاً[٢] فقوله: بتخفيف (لكنَّ) ورفع الشياطين إشارة إلى أنّها قراءة، وقراءة تخفيف (لكنَّ) هي قراءة ابن عامر(ت١١٨هـ) وحمزة(ت١٥٦هـ) والكسائي[٣].

٢- ما أُضمِرَ عامله على شريطة التفسير:

قال الفاضل الهندي: ((فإن قلتَ: إنّه يختار النصب إذا كان الاسم قبل الأمر أو النهي، فما تقول في قوله تعالى: ﴿**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا** [**سورة** المائدة/من الآية ٣٨]

،

على أنّ القرّاء[٤] أكثرهم على رفع (السارق)))[٥]، وأجاب الفاضل الهندي بأنّ ذلك ليس مما أُضمر عامله، لأنّ اللام في (السارق) لام الموصول والفاء فاء الجزاء ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها[٦]، ثم ذكر بأن هذا رأي المبرد[٧]، والرأي الآخر أنّه في الآية الكريمة توجد جملتان، ولا يعمل جزء جملة في جزء جملة أخرى وتقديرها (السارق والسارقة حكمهما فيما يتلى عليكم) وأوضح أن هذا رأي سيبويه[٨]، ولم يرجّح الفاضل الهندي بين المذهبين، قال: ((لكلٍّ وجهٌ، لا

---

(١) شرح العوامل في النحو: ٥٤.
(٢) ينظر: الفصل الأول من هذه الرسالة: ٢٨.
(٣) ينظر: حجة القراءات: ١٠٨/١.
(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٤٣٥/١، والبرهان في علوم القرآن: ١٣٩/٣.
(٥) موضح أسرار النحو: ٣٢٩.
(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٣٣٠.
(٧) ينظر: الكامل في اللغة والأدب: ١٩٦/٢.
(٨) ينظر: الكتاب: ١٤٤/١، وشرح قطر الندى، لابن هشام: ١٩٤/١.

يمكنني أن أرجح أحدهما على الآخر... إلا أن يقال: وجه سيبويه راجح من حيث إنّ حمل الإنشاء أفحش من التقدير، والله أعلم بالصواب))[١].

٣- إعمال (إنْ) المخففة من الثقيلة وإهمالها:

ذكر الفاضل الهندي أنّ (إنْ) المكسورة المخففة من الثقيلة في أحيانٍ كثيرة تكون عاملة[٢]، واستدل بقوله تعالى: **﴿وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا لَيُوفِّيَنَّهُمْ﴾** [سورة هود/من الآية ١١]، بقراءة التخفيف[٣] من غير الإشارة إلى أنّها قراءة .

٤- حركة ياء المتكلم:

ومما استدل به من القراءات حركة ياء المتكلم[٤] إذ ذكر أنَّها تورد بالاستعمال ساكنة ومتحركة فتكون واجبة التحريك إذا تجتمع مع ساكن نحو (عصاي) وإذا لم تجتمع مع ساكن كان الإسكان أكثر؛ لكونها لا تفتقر إلى الحركة ، ولأنها حرف علّة يثقل عليها التحريك، وذكر أنها جاءت ساكنة مع كون ما قبلها ألفاً في قراءة نافع[٥]: **﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾** [سورة الانعام /من الآية ١٦٢] وعلل الفاضل سبب اسكانها بقوله: ((إمّا لإجراء الوصل مجرى الوقف، أو لأنّ الألف لما كان أكثر مداً من أخويه قام مقام الحركة)) [٦]، وذكر أن الفتح هي الحركة التي تأخذها الياء إذا تحركت إلا في لغة بني يربوع فإنهم يكسرونها، وعليها قراءة حمزة

---

(١) موضح أسرار النحو: ٣٣٠.
(٢) ينظر: موضح أسرار النحو: ٤٩٨.
(٣) قراءة التحفيف هي قراءة ابن كثير ونافع، وقد قرأ جعفر وابن عامر وحمزة الزيات وحفص بن عاصم بالتشديد، ينظر: المبسوط في القراءات العشر: ٢٤٢/١.
(٤) ينظر: اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ١٩٦.
(٥) ينظر: إبراز المعاني من حرز الأماني، أبو شامة الدمشقي: ٣٠٠/١ وذكر أن الرواية الصحيحة أسندها أبو بكر بن مجاهد في كتاب الياءات عن أحمد بن صالح عن ورش عن نافع في (محياي ومماتي) مفتوحتان.
(٦) اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ١٩٧.

والأعمش(ت١٤٨هـ) ويحيى بن ثابت (ت١٠٣هـ) ﴿ **وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ** ﴾ [سورة ابراهيم /من الآية ٢٢] وحكى هذه اللغة الفراء وقطرب(ت ٢٠٦هـ) وأبو عمرو بن العلاء[١].

٥- أصل الفعل (قال):

ذكر الفاضل أصل الفعل (قال) واشتقاقه بقوله: ((وفي حرف ابن مسعود[٢] ﴿ **ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَالَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ**﴾ [سورة مريم /من الآية ٣٤]، وأصل (قال) قول بفتح العين لا بكسرها بدليل (يقول)، ولا بضمّها لتعدّيه)) [٣]. ونلاحظ أنّه أطلق مصطلح (حرف) بدل (القراءة) وهو مصطلح مرادف للقراءة، فقد ورد في الرواية عن الفضيل بن يسار عن الأمام الصادق (عليه السلام) قال: ((قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إن الناس يقولون: إن القرآن نزل على سبعة أحرف، فقال: كذبوا أعداء الله ولكنه نزل على حرف واحد من عند الواحد))[٤]، فأراد الأمام الصادق (عليه السلام) بالحرف (القراءة).

٦- (أو) بمعنى (بل):

ذكر الفاضل الهندي الحرف (أو) بأنّه يأتي للإضراب كـ (بل)[٥] مستدلاً بقراءة أبي السّمال ﴿**أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَّبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُم**﴾ [سورة البقرة /من الآية ١٠٠] بسكون الواو[٦]، وقد اشترط سيبويه لمجيئها بهذا المعنى شرطين: الأول: تقدم نفي أو نهي، والثاني: إعادة العامل، نحو: لست بشراً أو لست عمراً[٧]. ومجيء (أو) بمعنى الواو و بل على مذهب

---

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر: ٢٩٨/٢، ٢٩٩ وذكر أنّها (القراءة الحميدة التي اجتمعت فيها الأركان الثلاثة).

(٢) ورد في التبيان في إعراب القران: ٨٧٤/٢ ولم ينسبها لابن مسعود وإنما قال: ((ويقرأ (قال الحق)، والقال اسم للمصدر، مثل القيل)) وينظر: تفسر ابن كثير:٢٣٠/٥.

(٣) اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٢٢٠.

(٤) الكافي، للكليني: ٦٣٠/٢.

(٥) ينظر: اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٢٩٣.

(٦) ينظر: مختصر في شواذ القرآن ، ابن خالويه: ١٦ ،و المحتسب: ٩٩/١

(٧) ينظر: الكتاب: ١٨٨/٣.

الكوفيين، وحجتهم في هذا أنّها كثيرة الورود في القرآن الكريم وكلام العرب، وذهب البصريون إلى أنّها لا تكون بمعنى الواو، ولا بمعنى بل، وذلك للفرق بينها؛ لأنّ أو تكون لأحد الشيئين والواو تكون للجمع بين الشيئين في حين (بل) تكون للأضراب[١] ، فأبو السّمال بجعله (أو) بمعنى (بل) قد تابع فيه رأي الكوفيين وتابعهم الفاضل الهندي في ذلك أيضاً .

٢-الحديث الشريف

هو الرافد الثاني من روافد السماع ويشمل مصطلح الحديث أقوال الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) أو أقوال الصحابة التي تروي أقواله، أو تحكي فعلاً من أفعاله، أو حالاً من أحواله وهذه الأقوال المنسوبة إلى الصحابة والتابعين، متى جاءت من طريق المحدثين تأخذ حكم الأقوال المنسوبة إلى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) من جهة الاحتجاج بها في إثبات معنى لفظ لغوي، أو قاعدة نحوية[٢].

فحديث الرسول (صلى الله عليه وآله) يأتي بعد كلام الله عز وجل فصاحة وبلاغة وصحة عبارة، فكان ينبغي أن يحتل الحديث الشريف المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم في الاحتجاج به وإثبات القواعد والأحكام؛ لأنّه كلام أفصح العرب لساناً، وأبرعهم بياناً فلم تعهد العربية بعد القرآن الكريم كلاماً أبلغ من كلام النبي (عليه وآله أفضل الصلاة والسلام)، لكن النحويين انصرفوا عن الاهتمام بالحديث الشريف سواء أكانوا قدماء أم محدثين فلم يعتنوا أو يستشهدوا به كاعتنائهم واستشهادهم بالقرآن الكريم وفصيح كلام العرب، وذلك يعود إلى سببين[٣]:

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٩١/٢ (المسألة: ٦٧) ، والظواهر الصوتية والصرفية والنحوية في قراءة أبي السّمال العدوي، حيدر حبيب حمزة: ٧٧ (بحث).

(٢) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين: ١٦٦-١٦٧، وينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، خديجة الحديثي: ١٣.

(٣) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي: ١٤١-١٤٢.

١-إنّ الرواة جوّزوا النقل بالمعنى، فنجد القصة الواحدة قد جرت في زمانه (صلى الله عليه وآله وسلم) فتنقل بألفاظ مختلفة، فنعلم أنّه (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يلفظ جميع الألفاظ، إذ يحتمل أنّه قال لفظاً آخر مرادفاً لهذه الألفاظ، فأتى الرواة بالمقصود منه، ولم يأتوا بلفظه.

٢-إنّ اللحن وقع في كثير مما روى من الأحاديث؛ لأنّ كثيراً من الرواة لم ينشأوا في بيئة عربية خالصة، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك، ونحن نعلم أن الرسول الكريم (صلى الله عليه وآله) كان أفصح الناس فلم يكن يتكلم إلا بأفصح اللغات، فلذلك منع النحويون الاحتجاج بالحديث، ولكن لا نعمّم ذلك على النحويين جميعهم؛ لأنّ هناك نحاة اعتمدوا الحديث وجوزوا الاستشهاد به وهناك من وقف موقفاً وسطاً بين المانعين والمجوزين، فعلى ذلك انقسم النحويون في الاحتجاج بالحديث على ثلاثة أقسام[١]:

١-مذهب المانعين مطلقاً: وفي مقدمتهم ابن الضائع (ت ٦٨٦هـ).

٢-مذهب المجوّزين مطلقا: ويمثلهم ابن مالك، ورضي الدين الاستربادي، الذي اعتمد على الاحتجاج بكلام أهل البيت (عليه السلام) ولا سيما كلام الإمام علي (عليه السلام).

٣-مذهب المتوسطين: وفي مقدمتهم الشاطبي (ت ٧٩٠هـ.)

موقف الفاضل الهندي من الاحتجاج بالحديث الشريف:

استدل الفاضل الهندي بالحديث الشريف في كتابه (اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية) وفي كتابه (شرح العوامل في النحو) استعان به في موضع واحد، أما في كتابه

---

(١) ينظر: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، فاضل السامرائي:٥٣، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ٢٠، ٢٢، ٢٥، والقياس في النحو العربي نشأته وتطوره، سعيد جاسم الزبيدي: ٩٧.

(موضح اسرار النحو) والرسالة (التهليلية) فلم يحتج به، فالفاضل الهندي وقف موقف المتحفظين الذين لم يرفضوا الحديث جملة كما لم يجيزوه جملة.

نستشف من هذا أنّه لم يكن من المكثرين في الاحتجاج بالحديث الشريف، لكنّه أيضاً لم يمنع الاحتجاج به بدليل أنَّه استشهد به في مواضع قليلة، والذي نلاحظه أنَّه عند استشهاده بالحديث لا يخرّج الحديث المذكور إنّما يقول: قوله فيما روي عنه (صلى الله عليه وآله وسلم) وشأنه في ذلك شأن كثير من النحويين الذين سبقوه إذ إنّ اهتمامهم بموضع الشاهد وليس بإخراج سند الحديث، والحديث الذي ذكره في كتابه (شرح العوامل في النحو) لم ينسب الرواية فيه إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) كعادته وذكره على سبيل التمثيل في إيضاح استعمال (ربّ) للتكثير، إذ قال: ((قد تستعمل للتكثير نحو: **(رُبَّ تال القرآن والقرآن يلعنه)**))[١]، وقد اختلف في نسبة هذا الحديث إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فنسبه الميرزا حسين النوري(ت١٣٢٠هـ) إلى الرسول الأعظم (صلى الله عليه واله وسلم)[٢]، في حين نسبه الغزالي(ت٥٠٥هـ) إلى أنس بن مالك(ت٩٠هـ)[٣]، ويبدو أنّ هذا هو السبب الذي دفع الفاضل الهندي إلى عدم نسبة الحديث إلى رسوله الله (صلى الله عليه وآله)؛ للخلاف في صحة سنده.

ومن أمثلة ما أورده من الأحاديث:

١- **((قول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فيما روي عنه في بنت أبي سلمة: أنّها لو لم تَكنْ رَبيبتِي في حجْري ما حَلّت لي، إنّها لابنةُ أخي مِنَ الرّضَاعة))**[٤]. استشهد به

(١) شرح العوامل في النحو: ٢٥.
(٢) ينظر: مستدرك الوسائل، للنوري: ٢٤٩/٤.
(٣) ينظر: إحياء علوم الدين، للغزالي: ٢٧٤/١.
(٤) صحيح البخاري: ١١/٧.

في (لو) عندما يؤتي بها ((فيما الجزاء مستمر الوجود على تقديري وجود الشرط وعدمه وذلك في كل ما يكون نقيض الجزاء أليق بالشرط، ونقيض الشرط أوفق بالجزاء))[١].

٢-ومما أورده فيما روي عنه (صلى الله عليه وآله وسلم) في قوله لعائشة: ((**إنّي لأعلم إذا كُنتِ عنِّي راضِيةً وإذا كُنتِ عليَّ غَضبى**))[٢]. أورده لذكر رأي ابن مالك[٣] في إعراب (إذا) قال: ((وزعم ابن مالك فيما روي عنه (صلى الله عليه وآله)... أن إذا مفعول به لأعلم))[٤].

٣-ومما ذكره قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) فيما روي عنه: ((**أنّ امرأةَ دخلتِ النّارَ في هرّةٍ**))[٥]. أورده شاهداً على مجيء (في) تفيد التعليل[٦].

٤-واستدلّ بقوله (صلى الله عليه وآله): ((**خيرُ المالِ سكةٌ مأبورةٌ ومهرةٌ مأمورة**))[٧]، على مجيء اسم المفعول بمعنى اسم الفاعل في الفعل (أمر) إذا لم يكن متعدياً[٨].

واستشهد الفاضل الهندي بالحديث لبيان معاني بعض المفردات فمن ذلك:

- استدلاله بقوله فيما روي عنه (صلى الله عليه وآله): ((**ألا أُخبركُمْ بخيرِ دورِ الأنصَارِ دورُ بني النَّجارِ**))[١]، وقوله (عليه السلام): ((**لم تبقَ دار إلا بني فيها مسجد**))[٢]، لبيان معنى كلمة (الدار) على إنّها تكون بمعنى (القبيلة)[٣].

---

(١) اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٢٢١.
(٢) ورد الحديث في صحيح البخاري: ٣٦/٧.
(٣) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك: ٢١٠/٢، وينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الاندلسي: ٣١٠/٧.
(٤) اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية : ٢٣٨.
(٥) صحيح البخاري: ١٣٠/٤ وورد في رواية اخرى: ((اطلعت في النار ليلة أسري بي، فرأيت امرأة فيها فسألت عنها، فقيل بأنّها ربطت هرة فلم تطعمها ولم تسقها ولم تدعها تأكل من حشائش الأرض، فعذبها الله تعالى بذلك)) البيان في مذهب الإمام الشافعي، أبو الحسين يحيى الشافعي: ٢٧٢/١١ وورد شاهداً في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢١/٣ وشرح الأشموني : ٨٤/٢.
(٦) ينظر: اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٢٦٠.
(٧) البيان في مذهب الإمام الشافعي: ٥٦٤/١٠، وروي (بفرس مأمورة) أيضاً.
(٨) ينظر: اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٤٥١.

– وأيضاً استدلاله بقوله (صلى الله عليه وآله): ((**أربّ إبل أنتَ أم ربّ غنم**))[٤]، لبيان معنى كلمة (الربّ) إذ ذكر أنّها تكون بمعنى (المالك)[٥].

ومن هذا الإحصاء نستنتج أنّ الفاضل الهندي أحتج بعدد قليل من الأحاديث النبوية بين ثلاثة كتب، وهذا عدد قليل جداً، كأنَّه متأثر برؤية النحويين الذين استدلوا به على قلّة.

٣- كلام العرب

هو ثالث الروافد السماعية التي اعتمدها النحويون ويشمل الشعر والنثر، وقد حظي الشاهد الشعري بالنصيب الأوفر من اهتمام النحويين، ولعل ذلك يعود إلى المنزلة الكبيرة المحفوظة عند العرب للشعر. وقد أوضح إبراهيم أنيس سبب اهتمام النحويين والفصحاء في الاستشهاد بالشعر والكثرة منه دون غيره إذ قال: ((إنّ رواية الشعر أدق من رواية النثر، وإنّ تذكّر المنظوم أيسر من تذكّر المنثور، وإن احتمال التغيير والتبديل في الشعر أقل من احتماله في المروي من النثر، وذلك لحرصهم على تصوير الأساليب العربية في أدق صورها، ولعلهم كانوا على صواب في هذا، أو لعلهم كانوا معذورين في الاعتماد على الشواهد الشعرية))[٦].

لكن النحويين لم يحتجوا بكل ما ورد عن العرب سواء أكان شعراً أم نثراً وإنّما قسموا القبائل على قبائل فصيحة يقبل كلامها ويحتج به وأخرى لا يحتج بكلامها؛ لأنّها غير فصيحة. فأوّل شيء كان يهم النحوي في استقراء كلام العرب هو توثيقه والتأكد من صحة نقله

---

(١) صحيح البخاري: ١٢٥/٢.
(٢) شرح سنن ابن ماجه، لمغلطاي أبو عبد الله علاء الدين: ١٢٥٩/١.
(٣) ينظر: اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ١٥٦.
(٤) مسند الحميدي: ١٣٣/٢.
(٥) ينظر: اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٣٠٥.
(٦) من أسرار اللغة، ابراهيم أنيس: ٣٤٢.

وفصاحته[١]. فلذلك بحث علماء العربية عمن يصح الاحتجاج بكلامهم ووضعوا معايير لتحديد من يوثق بفصاحتهم وسلامة عربيتهم.

فأوّل هذه المعايير المعيار الزماني: فقد قبلوا الاحتجاج بكلام عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني سواء سكنوا الحضر أم البادية[٢]. أمّا الشّعراء فتم تقسيمهم على أربع طبقات: جاهليين لم يدركوا الإسلام، كامرئ القيس والأعشى، مخضرمين: أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد، وحسان بن ثابت، وإسلاميين: لم يدركوا الجاهلية، ويقال لهم المولدون، كجرير، والفرزدق، ومحدثين: أولهم بشار بن برد، وأجمع النحويون على الاستشهاد بشعر الطبقتين الأوليتين، والطبقة الثالثة اختلفوا في الاحتجاج بها وذكر عبد القادر البغدادي أنّه يصح الاحتجاج بها، أما الرابعة فلا يستشهد بكلامها مطلقاً، فعلى هذا كان آخر من يصح الاحتجاج بشعره إبراهيم بن هرمة (ت ٧٠-١٥٠ هـ)[٣].

والمعيار الثاني الذي اعتمدوه في الاحتجاج، المعيار المكاني، فقد صنّف العلماء القبائل التي يصح أخذ اللغة عنها، فيكاد يتفقون على أنّ لهجة قريش هي أفصح اللهجات، وهي التي نزل بها القرآن الكريم، وقد أيّد كثير من العلماء قدامى ومحدثين هذا الرأي، ورفض بعضهم هذه الفكرة، فأما المؤيدون من القدماء فقد نقل لنا السيوطي أقوال بعض منهم، فمن ذلك: الفراء إذ قال: ((كانت العرب تحضر المواسم في كل عام وتحج البيت في الجاهلية، وقريش يسمعون لغات العرب فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به، فصاروا أفصح العرب، وخلت لغتهم من مستبشع اللغات، ومستقبح الألفاظ))[٤].

---

[١] ينظر: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري: ٤٥، وأصول النحو العربي: ٣٨.
[٢] ينظر: في أصول النحو: ١٩.
[٣] ينظر: خزانة الأدب: ٥/١-٦، وفي أصول النحو: ١٩-٢٠.
[٤] المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ١٧٥/١.

ونقل قول ثعلب (ت٢٩١هـ) أيضاً قال: ((وقال ثعلب في أماليه: ارتفعت قريش في الفصاحة عن عنعنة تميم، وتلتلة بهراء ...))[١]، ونسب السيوطي قولاً للفارابي (ت ٣٣٩ هـ) في كتابه (الألفاظ والحروف) مؤيداً فيه لهجة قريش أيضاً قائلاً: ((كانت قريش أجود العرب انتقاداً للأفصح في الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً وأبينها إبانة عما في النفس))[٢].

والجدير بالإشارة أنّي عندما رجعت إلى كتاب (الالفاظ والحروف) للفارابي لم أجد الكلام المنسوب إليه بنصّه، فالفارابي تكلم على من يصح أخذ اللغة عنهم، ولكن بطريقة أخرى فمما قاله: ((... ثم من سكان البراري من كان في أواسط بلادهم ومن أشدهم توحشاً وجفاءً، وأبعدهم إذعاناً وانقياداً، هم قيس وتميم وأسد، وطيّئ، ثم هذيل، فإن هؤلاء هم معظم من نقل عنه لسان العرب، والباقون فلم يؤخذ عنهم شيء؛ لأنّهم كانوا في أطراف بلادهم مخالطين لغيرهم من الأمم...))[٣].

ومن أيّد لهجة قريش من المحدثين، طه حسين في كتابه (في الأدب الجاهلي) إذ ذهب إلى أنّ قريش كان لها سلطان سياسي في مكة وما حولها، وهذا السلطان السياسي يعتز بسلطان اقتصادي عظيم إذ كان المقدار الأعظم من التجارة في يد قريش، وكان هذا السلطان يعتز بسلطان ديني قوي من عرب الشمال، وعلى هذا اجتمع لقريش سلطان سياسي، واقتصادي، وديني، وقد أدى كل هذا إلى فرض قبيلة قريش لهجتها على قبائل الحجاز فرضاً لا يعتمد على السيف، وإنما يعتمد على تبادل المنفعة[٤].

---

(١) المصدر نفسه: ١٦٧/١.
(٢) الاقتراح في أصول النحو: ٩٠.
(٣) كتاب الحروف: ١٤٦-١٤٧.
(٤) ينظر: في الأدب الجاهلي: ١٠٨.

ومن المؤيدين أيضاً الدكتور حسن عون في كتابه (اللغة والنحو) وقد ذهب إلى ما ذهب إليه الدكتور طه حسين وقال أيضاً: ((وحتى لو سلمنا جدلاً بأنّ اللهجة القريشية الأولى قد انمحت تماماً وحلّ محلها هذا الخليط من اللهجات الأخرى فإننا لا نزال نجد أنفسنا أمام لهجة متماسكة ومتميزة عن غيرها من اللهجات الأخرى ويستوي في ذلك أن نسميها لهجة قريش أو لهجة بيئة الحجاز))[١]، بعد عرض المؤيدين للهجة قريش، نذكر أنّ ما ذهبوا إليه هو خطأ فادح وقد وقعوا فيه بسبب الاتباع دون تفكير وتمحيص، فقد أوضح الدكتور عبده الراجحي في كتابه (اللهجات العربية والقراءات القرآنية) أنّ لهجة قريش لم تكن المستوى الأعلى من الفصاحة، والبلاغة، ويرى أن القرآن الكريم نزل باللغة العربية المشتركة المكونة من جميع اللهجات العربية[٢].

وأعقّب على ما ذُكرت من آراء تؤيد لهجة قريش بأن من الأدلة التي تشير إلى أنّ لهجة قريش لم تكن أفصح اللهجات، أنّها لم يكن منها أحد من فحول الشعراء أصحاب المعلقات، ومن الأدلة أيضاً، مكة ديار قبيلة قريش، وكان العجم والعرب يترددون عليها بقصد التجارة ؛ لكونها مركزاً تجارياً هاماً، وهذا يعني أنّ لهجة قريش كانت أكثر اللهجات عرضة للتأثر باللّغات التي تفد إليها، وهذا دليل على أنّها لم تكن لهجة نقية عربية خالصة.

وأنا أتفق مع الدكتور طه حسين في أنّ قبيلة قريش كان لها سلطان سياسي واقتصادي وديني، وأنّها فرضت لهجتها على كثير من القبائل المجاورة لها، إلا أنّ هذا لا يؤدي بالضرورة إلى القول بإنّ لهجة قريش هي أفصح اللهجات العربية، فالقول بأنّ اللغة العربية المشتركة هي الأفصح، وهي اللغة التي نزل بها القرآن الكريم هو الأصح على ما يبدو.

---

(١) اللغة والنحو: ٤٢-٤٣.
(٢) ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ٤٨.

وقد تباين موقف نحاة المدرستين البصرة والكوفة من الاحتجاج بلغات القبائل، فالبصريون اعتمدوا في الاحتجاج على لغات القبائل التي ذكرناها بتصنيفها، أمّا الكوفيون فاعتمدوا عليها كذلك لكن زادوا الاستشهاد بلغات القبائل الأخرى التي رفض البصريون الاحتجاج بها كلهجات سكان الأرياف الذين وثقوا بهم كأعراب سواد الكوفة من تميم، وأسد، وأعراب سواد بغداد من أعراب الحطمية[١].

فعلى هذا تراوح النحويون ما بين مستكثر ومتساهل ينقل عن جميع العرب بدويّهم وحضريهم، وهم الكوفيون وبين متشدد لا ينقل إلا عن فصحاء العرب الذين لم تصبهم آفات الحضارة، وهم البصريون[٢]، فالكوفيون بذلك كانوا أقوى صلة بالمنهج النحوي، وأكثر انتفاعاً بالمصادر اللغوية التي رفض البصريون كثيراً منها، لأنّهم أقلّ اندفاعاً إلى الأخذ بأساليب أصحاب المنطق والكلام من الاعتداد بالعقل وعناية بالأصول العامة[٣].

موقف الفاضل الهندي من كلام العرب

اعتنى الفاضل الهندي بكلام العرب واعتدّ به في مواضع كثيرة سواء أكان منظوماً أم منثوراً وقد نصّ بلفظه في سياق موضوع التأكيد بأنّ ((كلام العرب يخلو من كلّ نقصٍ، وترك الأولى نقصٌ، فيجب أن يشتمل الكلام على ما هو أولى وهو المطلوب))[٤]. فالفاضل الهندي رجّح بأنّ اللغة التي تتسم بالكمال والتي تخلو من كلّ نقص اللغة العربية، على الرغم من أنّه كان فارسيّ الأصل والنشأة والوفاة، إلا أنّه فضّلها على لغته، ويبدو أنّ تأثره بالقرآن الكريم ولغته وفهم دقائق هذه اللغة وأسرارها، واطلاعه كذلك على منظوم كلام العرب ومنثوره،

---

(١) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٨١.
(٢) ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف: ١٥٩.
(٣) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٢٠٢
(٤) موضح أسرار النحو: ٣٩٢.

والتماسه ما يحويه من فصاحة وبلاغة وبيان، جعله يضع اللغة العربية في المرتبة الأولى من بين اللغات بالفصاحة والبلاغة. وبالطبع هو محقّ في ذلك، كيف لا؟ وهي اللغة التي أنزل الله عزّ وجلّ بها كتابه، وهي اللغة التي تكلم بها النبي العربي محمد (صلى الله عليه وآله) وآل بيته الأطهار (عليهم السلام)، فكلام العرب يتكون من الشعر والنثر، سنوضح موقف الفاضل الهندي من الشعر ثم من النثر:

أ- موقف الفاضل الهندي من الشاهد الشعري

يحتل الشاهد الشعري عنده مرتبة عليا من مراتب السماع فهو يقع في المركز الثاني بعد القرآن الكريم في استشهاده ، وأعلى نسبة من شواهده كانت في كتاب (اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية) ، ثم يليه كتاب (موضح أسرار النحو) ، وبعده كتاب (شرح العوامل في النحو)، إذ استدل بالأبيات بنسبة قليلة ، ولعلَّ سبب هذه القلة ؛ التزامه بمنهج كتاب (العوامل المئة) للجرجاني فهو كتاب صغير ومختصر، والجرجاني لم يذكر فيه أي شاهد شعري، وإنّما وردت آيات قرآنية قليلة فقط في مواضع مختلفة، فشارح الكتاب ربما التزم المنهجية للمؤلف، إذ استشهد بالآيات القرآنية وأكثر منها للتوضيح، وأستشهد بهذه الأبيات القليلة مما رآه ضرورياً، وللتنوع في شواهده، وأما بالنسبة إلى الرسالة التهليلية فلم يذكر فيها أي شاهد شعري لصغر هذه الرسالة واختصارها.

ومما يلاحظ أنّ الشواهد التي ذكرها الفاضل في مصنفاته تنتمي إلى اشعار الفصحاء الذين حددّ العلماء الأخذ عنهم فقد استشهد بشعراء الجاهليين، وشعراء المخضرمين، وشعراء الإسلاميين كذلك، إلا أنّه في كتابه (شرح العوامل في النحو) استشهد في موضع واحد بشعر

أبي العتاهية (ت ٢١١ هـ) من شعراء الدولة الإسلامية المحدثين شاعر الدولة العباسية[١]، ولا يحتج بشعره، ذكره في توضيح معنى (ليت) وهو التمني عندما يكون ممتنعاً[٢].

قال الشاعر[٣]: [الوافر]

ألا ليتَ الشبابَ يعودُ يوماً

فأُخبره بما فعلَ المشيبُ

والذي نلاحظ أنّ الشارح ذكر هذا البيت على سبيل التمثيل لا على سبيل الاحتجاج، فيكون بذلك أنّه ملتزم بالمعايير الصحيحة التي وضعها العلماء للاحتجاج. واستشهد كذلك في كتاب (موضح أسرار النحو) بشعر المحدثين في بيتين، الأول: منسوب لأبي مطاع التغلبي (ت ٤٢٨ هـ) استشهد به على اقتران خبر لكن بالفاء[٤]، والبيت هو[٥]:[الطويل]

فوَ اللهِ ما فارقْتَكُم قالياً لكم

ولكنّ ما يقضى فسوفَ يكونُ

والبيت الثاني: هو لمهيار بن مرزويه الديلمي (ت ٤٢٨ هـ)، ورد في صرف الممتنع من الصرف لضرورة الشعر[٦] وهو قوله[٧]: [الطويل]

أعِدْ ذِكرَ نعمانٍ لنا إنَّ ذِكرهُ

---

(١) ينظر: الأدب العربي في العصر العباسي، ناظم رشيد: ٨٨.
(٢) ينظر: شرح العوامل في النحو: ٥٥.
(٣) ينظر: ديوان أبي العتاهية: ٤٦.
(٤) ينظر: موضح أسرار النحو: ٢٩٤.
(٥) نُسب إلى أبي مطاع في معجم البلدان: ٣٧٩/١ ، و تاج العروس: ٤١٩/٧، وروي غير منسوب في ارتشاف الضرب: ١١٤٤/٣، وشرح قطر الندى: ١٤٩.
(٦) ينظر: موضح أسرار النحو: ٤٤٢.
(٧) ينظر: ديوان مهيار الديلمي: ١٨٤/٢.

هو المِسكُ ماكَرّرته يتضوَّعُ

إنّ احتجاج الفاضل الهندي بشعر الشعراء المحدثين لا يدلّ على أنّه أخذ بجميع كلام العرب ولم يفصل بين الفصيح السليم وغيره ولكنه سار على هدي بعض النحويين الذين سبقوه والذين احتجوا بشعر المتأخرين والمحدثين ممن يوثق بكلامهم توسعاً بالاستشهاد من ذلك استشهاد ابن جني بشعر المتنبي (ت ٣٥٤ هـ) وذكر ابن جني أن المبرد احتج بشعر حبيب بن أوس الطائي ويقصد به أبا تمام (ت ٢٣١ هـ)[١]، واستشهد الزمخشري كذلك بشعر أبي تمام وغيره من الشعراء المتأخرين[٢]، فكان الفاضل الهندي متابعاً لهؤلاء العلماء في استشهاده بشعر المحدثين[٣].

ومما يلاحظ على شواهد الفاضل الهندي:

١–أنه أحياناً يورد موضع الشاهد فقط فيذكر الشطر من البيت ويكتفي به فمن أمثلة ذلك، في حديثه عن (لعلّ) أنها للترجي وشذ الجر بها[٤]، نحو:

قول الشاعر[٥]: [الطويل]

*** لعلّ أبي المغوارِ منكَ قريبُ***

---

(١) ينظر: الخصائص: ٢٥/١.

(٢) ينظر: الكشاف: ٧٧/١.

(٣) ينظر: موضح اسرار النحو، دراسة المحقق: ١٩٧.

(٤) ينظر: شرح العوامل في النحو: ٥٧.

(٥) البيت لكعب بن سعيد من قصيدة يرثي بها أخاه وتمامه: (فقلت ادعُ اخرى وارفع الصوت جهرةً ** لعل أبي المغوار منك قريب)، وهو من شواهد مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٣٧٧/١ ،وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٨/٢ ،وخزانة الأدب: ٤٢٦/١٠.

وكذلك ورد في موضوع عطف البيان قال: ((هو تابع يوضح متبوعه ولا يدلّ على معنى في متبوعه في جميع المواد))[١] كقول الأعرابي[٢]: [الرجز]

*** أقسم بالله أبو حَفصٍ عُمَر ***

ومما ورد من الأمثلة أيضاً في إعرابه لـ (كان) الواردة في بيت السيد الحميري[٣]:[السريع]

وأزمَعُوا غدراً بمولاهُمُ

تَبّاً لما كانَ به أزمَعُوا

إذ قال: كان إن كانت ناقصة كان ((اسمها الضمير العائد على القوم وجاز افراده بناء على لفظ القوم أو العائد إلى (ما) إنْ كانت موصولة او، يُقرأ (كانُ) بضم النون على أنّ الأصل (كانوا) فحذُف الواو للضرورة))[٤]، كقول الشاعر[٥]: [الوافر]

*** فلو أنَّ الأطباءَ كانُ حَولي ***

٢-كان الفاضل الهندي في أحيانٍ كثيرة لا يصرّح باسم الشاعر بل يكتفي بذكر (كقوله) و (قال الشاعر) وقد اعتنى محققا كتابيه (شرح العوامل في النحو) و(موضح أسرار النحو) بتخريج الشواهد ونسبتها إلى قائليها أما كتاب (اللآلئ العبقرية) فأغلب شواهده غير محققة النسبة وغير مخرجة، فعمدت إلى تخريج شواهده التي اعتمدتها في هذه الرسالة.

---

(١) موضح أسرار النحو: ٣٩٩.

(٢) وورد هذا الشاهد في شرح شذور الذهب، جمال الدين بن هشام: ٥٦١ وشرح ابن عقيل: ٢٠١/٢ وخزانة الادب: ١٥٤/٥.

(٣) ينظر: الديوان: ١٣٠.

(٤) اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٤٢٠.

(٥) ورد البيت غير منسوب لقائل في: أسرار العربية، ٢٢٧، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٤٣/٢ (المسألة: ٧٢).

٣-كان الفاضل الهندي يعضد المسألة النحوية بأكثر من شاهد لتوثيقها وتوضيحها وللتنويع في الشواهد على غرار ما فعله في الآيات القرآنية فمن أمثلة ذلك:

- ما ذكره في مواضع صرف ما لا ينصرف قال: أما الأول[١]: كقول فاطمة الزهراء (عليها السلام) في تربة خاتم الأنبياء (صلى الله عليه وآله وسلم) [٢]: [الكامل]

ماذا على مَن شمَّ تربةَ أحمدٍ

أنّ لا يَشَمَّ مَدى الزمانِ غَواليا

صُبّتْ عليَّ مصائبٌ لو أنّها

صُبّتْ على الأيامِ صِرنَ لياليا

إذ صرف (مصائب) مع أنّه غير منصرفٍ؛ لأنّ صيغته صيغة منتهى الجموع، لأنّه لو لم ينون لاختلّ الوزن.

وكقول جرير[٣]: [الكامل]

مشقَ الهواجرُ لحمهنَ مع السَّرى

حتى ذهبنَ كلا كلاً وصدورا

وكقول ابن الطفيل[٤]: [الكامل]

---

(١) ينظر: موضح أسرار النحو: ٤٤٠.

(٢) وردت هذه القصيدة في كثير من مصادر التاريخ والسيرة، ينظر: نهاية الإرب في فنون الأدب، شهاب الدين النويري: ٤٠٣/١٨، وينظر: عوالم العلوم والمعارف، الشيخ عبد الله البحراني الأصفهاني: ٨٠٥/٢.

(٣) ينظر: الديوان: ٢٢٧/١.

(٤) ينظر: الديوان: ٥٥.

فلأ بغينّكم قَناً وعوارِضا

ولأُقبِلنَّ الخيلَ لابةَ ضَرْغدِ

ومن الأمثلة أيضاً ما ذكره في (لو) إذ قال: ((وزعم قوم أنّ استعمالها في المضي هو الغالب وأنّها تستعمل للشرط بمعنى (إنْ)))[1]،كقوله[2]: [الطويل]

ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنِا

ومن دونِ رَمسَينا من الأرضِ سَبسَبُ

لظلَّ صَدَى صَوْتِي وإنْ كنتُ رِمَّةً

لصوتِ صَدَى ليلى يهشُّ ويَطربُ

وقوله[3]: [الطويل]

ولو أنَّ ليلى الأخيلية سَلَّمَت

عليَّ ودونيَ جندلٌ وصفائحُ

لَسَلَّمتُ تسليمَ البشاشةِ أو زقا

إليها صدىً من جانبِ القبرِ صائحُ

٤-استعمل الفاضل الشاهد الشعري لتوضيح المعاني اللغوية للمفردات إلى جانب ما أورده من القضايا النحوية و لا سيما في كتاب (اللآلئ العبقرية في شرح العينية)، ومن الأمثلة

(١) اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٢٢٦.

(٢) قائلها: أبو صخر الهذلي، ينظر: شرح أشعار الهذليين، أبو سعيد السكري: ٩٣٨، وهي من شواهد، شرح التسهيل، لابن مالك: ٩٦/٤، وشرح التصريح: ٤١٧/٢.

(٣) قائلها: توبة بن الحمير، ينظر: شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، الخطيب التبريزي: ١٠٨/٢، وهو من شواهد شرح الكافية الشافية: ١٦٣٢/٣، وشرح التسهيل، لابن مالك: ٩٦/٤.

على ذلك: ذكره معنى (أتيته) قال: ((إتياً وإتياناً وإتيانة ... جئته بسهولة ... ثم اتّسع فاستعمل في مطلق المجيء، وجاء أتوته أتوه بمعناه))[١].

قال الراجز[٢]:

يا قوم مالي وأباذُؤَيب

كُنتُ إذا أتوته مِن غَيبِ

يَشَمُّ عطفي ويبزُّ ثوبي

كأنني أَرْبتُهُ بُريبِ

وورد مثل هذا المعنى في معجم العين[٣]، وفي لسان العرب[٤] كذلك.

ومما ذكره من المعاني اللغوية للمفردات وأصلها اللغوي واشتقاقها معنى لفظ الجلالة (الله) إذ عرض آراء العلماء التي قيلت في معانيها واشتقاقها فمنهم من قال: إنّ أصله من (لاهت)، ((لاهت العروس تلوه لوهاً إذا احتجبت))[٥]، قال الشاعر[٦]: [البسيط]

لاهَتْ فما عرفتْ يوماً بخارجةٍ

يا ليتها خرجتْ حتى رأيناها

وقيل إنّ أصله من (ألهت)، ((ألهت بالمكان أي أقمت به لأنّه الدائم الثابت الذي لا يزول))[٧]، قال الشاعر[٨]: [الطويل]

---

(١) اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٢١١.
(٢) القصيدة لخالد بن زهير الهذلي، ينظر: شرح أشعار الهذليين: ٢٠٧
(٣) ينظر: معجم العين، الخليل بن احمد الفراهيدي: ١٤٥/٨.(أتى)
(٤) ينظر: لسان العرب: ١٧/١٤.(أتى)
(٥) اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٣١٠.
(٦) لم أجد قائله وورد بلا نسبة في تفسير القرطبي: ١٠١/١٧، وتفسير الثعلبي: ٩٨/١.
(٧) اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٣١٠.
(٨) لم أجد قائله، وورد بلا نسبة في، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٥٤/١.

ألهنا بدارٍ ما تبيدُ رسومها

كأنّ بقاياها وشامٌ على اليدِ

ومما أورده معنى (الصفرة) قال: ((اللون المعروف، وقد يقال على السواد)) [١]، كقوله[٢]: [الطويل]

وكُلُّ أُناسٍ سوفَ يدخُلُ بينهم

دويهيةٌ تَصفَرُّ منها الأنامِلُ

وقوله[٣]: [الخفيف]

تلك خيلي منها وتلك ركابي

هنَّ صفرٌ أولادها كالزبيبِ

وأخيراً فإنّ شواهد الفاضل الهندي هي شواهد النحويين واللغويين الذين سبقوه، والذين نقل عنهم من البصريين والكوفيين وغيرهم.

ب- موقف الفاضل الهندي من الشاهد النثري

اهتم الفاضل الهندي بكلام العرب المنثور من أقوال، وأمثال، واستعان به في وضع الأحكام، وإرساء القواعد متابعاً في ذلك معظم النحويين واللغويين الذين اعتنوا به واعتمدوا عليه في إثبات قواعدهم، وقد ذكرت آنفاً أنّ النصيب الأوفر من العناية والاهتمام كان للشعر عند النحويين ، في حين حظي النثر باهتمام أقلّ منه، فمن استقرائي لمصنفات الفاضل الهندي، يبدو أنّه كان مؤيداً للنحويين في كثرة عنايتهم بالشعر من دون النثر، إذ أنّ شواهده النثرية ، قليلة جداً موازنة مع ما استشهد به من الشعر، وأكثر كتاب احتوى على شواهد نثرية كتاب

(١) اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٤٤٥.
(٢) البيت للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه: ١٣٢.
(٣) البيت للأعشى الكبير في ديوانه: ٢١٩.

(موضح أسرار النحو)، ويليه كتاب (اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية)، ثم كتاب (شرح العوامل في النحو)، أما (الرسالة التهليلية) فلم تحتوِ على أي شاهدٍ نثريّ.

وسأورد بعض النماذج والأمثلة توضح اعتماده على الشاهد النثري فمن ذلك: **(لله لا يؤخر الأجل)** [١] استشهد به في بيان معنى القسم للام[٢].

(رُبّه رجلاً) [٣] استشهد به للدلالة على أن (رُبّ) تدخل على ضمير مبهم مبين بنكرة منصوبة[٤]، ومن أمثلة شواهده ايضاً:

- **(هذا بسراً أطيب منه رطباً)، (هذا رطباً أطيب منه تمراً)**[٥]، استشهد بهما على وقوع الحال جامدة[٦].
- ومن شواهده أيضاً **(الناس مجزيون بأعمالهم،إن كان خيراً فخيرٌ،وإن كان شرّاً فشرٌّ)** [٧]، استشهد به على جواز حذف عامل خبر (كان)، وتقديره: إن كان خيراً فجزاؤهم خير، وإن كان شرّاً فجزاؤهم شرّ [٨].
- ومن شواهده **(صلاة الأولى)**[٩]: استشهد به على ما ظاهره إضافة صفة لموصوفها وهو غير جائز ثم أوضح إنّ (الأولى) صفة لمقدرٍ، إذ إنّ تقديرها (صلاة الساعة الأولى)[١٠].

---

(١) ورد من شواهد مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٥٨٣/١.
(٢) ينظر: شرح العوامل في النحو: ٢١.
(٣) ورد الشاهد في كتاب الخصائص:٢٢/٢ وكذلك ورد في كتاب شرح شذور الذهب، لابن هشام: ١٧٢/١.
(٤) ينظر: شرح العوامل في النحو: ٢٤.
(٥) ورد من شواهد الأصول في النحو: ٢٢٠/١ ،و المفصل في صنعة الإعراب: ٩١/١.
(٦) ينظر: موضح أسرار النحو: ٣٤٧.
(٧) ورد من شواهد الكتاب : ٢٥/١ والأصول في النحو: ٢٤٨/٢، والمفصل في صنعة الإعراب: ١٠٢/١.
(٨) ينظر: موضح أسرار النحو: ٣٥٩.
(٩) ورد من شواهد الأصول في النحو: ٨/٢، وأسرار العربية: ٢٨١.
(١٠) ينظر: موضح أسرار النحو: ٣٧١.

- استشهد بقولهم: **(ما جاءت حاجتك)** [١]، وقولهم: **(أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة)**[٢] لتوضيح مجيء (جاء، قعد) بمعنى (صار)[٣].

ومن الأمثلة التي استشهد بها المثل السائر **(عسى الغُوَيَر أبوساً)**[٤] استشهد به على مجيء خبر عسى اسماً مفرداً[٥]. وذكر بعض المعاني موضحاً لها بالشواهد النثرية مثلاً، ذكر معنى اللام في أنّها تكون لتقوية العامل أو الاختصاص أو الانتفاع، أو للتملك بمعنى عندكما [٦]، **(كما في قولهم: كتبته لخمس خلون)**[٧].

وأورد أيضاً معنى كلمة **(الثرى)** قال: ((التراب الندي الذي إذا بُلَّ لم يصر طيناً... **وتقول العرب: شهر ثرى، وشهر ترى، وشهر مرعى))** [٨].

ومما أورده في ذكر معنى الإعراب قولهم **(امرأة عروب)** [٩] أي متحبّبة إلى زوجها، إذا المتكلم متحبّب إلى فهم المخاطب[١٠].

ثانياً: القياس

[١] ورد من شواهد الكتاب : ٥٠/١، والمفصل في صنعة الإعراب: ٣٤٩/١.
[٢] ورد من شواهد المفصل في صنعة الإعراب: ٣٤٩، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢٢٣/١.
[٣] ينظر: موضح أسرار النحو: ٤٦٢.
[٤] ينظر: مجمع الأمثال : ١٧/٢.
[٥] ينظر: اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٢٣٧.
[٦] ينظر: المصدر نفسه: ٢٩٠
[٧] وورد من شواهد الكتاب: ٥٦٣/٣ وشرح شواهد المغني: ٢٨١/١
[٨] اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ١٦٢، وينظر هذا القول للعرب في : مجمع الأمثال: ٣٧٠/١.
[٩] ينظر: موضح أسرار النحو: ٢٣٤.
[١٠] ينظر: المخصص، لابن سيده: ٣٤٣.

هو الأصل الآخر الذي اعتمد عليه العلماء والنحويون بعد السماع في تثبيت الأحكام وإرساء القواعد وضبط الألفاظ عرّفه الرماني (ت ٣٤٨ هـ) بأنّه ((الجمع بين أول وثان يقتضيه في صحة الأول، صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول))[١].

وقال أبو البركات الأنباري في تعريفه: ((هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع))[٢]. فعلى هذا يكون القياس معياراً ثابتاً وقاعدة أساسية أصلية تحمل عليها الفروع جميعها فتأخذ حكمها، لعلة تكون جامعة أو مشتركة بينهما. فالقياس بهذه الحدود هو ((حمل مجهول على معلوم وحمل غير المنقول على ما نقل، وحمل مالم يسمع على ما سمع في حكم من الأحكام وبعلة جامعة بينهما))[٣]. وقد ارتبط القياس ارتباطاً وثيقاً بالنحو فعدّه الكسائي عماد النحو بقوله[٤]:[الرمل]

إنّما النَّحو قياسٌ يُتَبع

وبه في كلِّ علمٍ يُنتَفعْ

لقد حظي القياس بأهمية كبيرة عند النحويين، فالنحو هو القياس؛ فلذلك لم يكن بمقدور أحد إنكاره أو تضعيفه، وقد أوضح أبو البركات الأنباري هذا الأمر بقوله: ((اعلم أنّ إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأنّ النحو كله قياس، ولهذا قيل في حدّه: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس، فقد أنكر النحو))[٥].

وقد بدأ القياس فطرياً بسيطاً عند عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧ هـ)، ثم نما وتطور حتى أصبح أصلاً من أصول الدّرس النحوي عند الخليل وسيبويه فقد أكثر منه

---

(١) رسالة الحدود ، للرماني:٦٦.
(٢) لمع الأدلة: ٩٣
(٣) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٢٢١.
(٤) ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ١٦٤/٢.
(٥) لمع الأدلة: ٩٥.

الخليل وتوسع فيه واتبعه سيبويه في ذلك، والناظر لكتاب سيبويه يجد العديد من الأمثلة للأقيسة المختلفة[١]، وسار القياس خطى واسعة حتى بلغ ذروته من النضج والتكامل في القرن الرابع الهجري على يد أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني ، وقد نهض به هذان العالمان نهضة لم يحظ بمثلهما قبلهما ولا بعدهما[٢]، ثم جاء أبو البركات الأنباري وألف كتابيه (الإغراب في جدل الإعراب) و (لمع الأدلة في أصول النحو) متأثراً بالبحوث الفقهية، منهجاً، وتعريفاً، وتفريعاً، مستوفياً الأصول النحوية جميعاً علماً قائماً بذاته بتقسيماته وتفريعاته[٣].

ويقسم القياس النحوي على ثلاثة أقسام[٤]:

١-قياس العلة: هو حمل الفرع على الأصل بالعلة التي علّق عليها الحكم في الأصل، مثل حمل نائب الفاعل على الفاعل بعلة الإسناد.

٢-قياس الشبه: هو حمل الفرع على الأصل لضرب من الشبه غير العلة التي علّق عليها الحكم في الأصل، كإعراب المضارع لأنه أشبه الاسم في أوجه عدة.

٣-قياس الطرد: وهو الذي تراعى فيه العلة وتكون غير مناسبة، كالقول بأنّ (ليس) مبنية؛ لاطراد البناء في كل فعل غير متصرف وهذه العلة غير مناسبة.

والقياس يرتكز على أربعة أركان[٥]:

١-الأصل: هو المقيس عليه، ويشمل اللغة المسموعة عند العرب.

٢-الفرع: هو المقيس، وهو الذي يراد قياسه على الأصل.

٣-الحكم: هو ما يسري على المقيس مما هو في المقيس عليه.

---

(١) ينظر: القياس في النحو العربي نشأته وتطوره: ١٩

(٢) ينظر: في أصول النحو: ٨٥-٨٦.

(٣) ينظر: القياس في النحو العربي نشأته وتطوره: ١٩.

(٤) ينظر: لمع الأدلة: ١٠٥، ١٠٧، ١١٠.

(٥) ينظر: والاقتراح في أصول النحو: ١٨١، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٢٣٣.

٤-علة جامعة: هو ما يراه النحويون من أشياء استحق بها المقيس حكم المقيس عليه.

وقد اعتد نحاة المدرستين البصرة والكوفة بالقياس إلا أنّهم كعادتهم اختلفوا في المنهج الذي ساروا عليه، فالبصرة كانت أكثر التزاماً وتشدّداً، والكوفة كانت أكثر سلاسة وتسامحاً، فالكوفة كانت تأخذ بالشاهد الواحد وتخرج له بقاعدة، أما البصرة فكان القياس عندهم لا يبنى على شاهدٍ واحد، فكان هذا أهم ما يفرق بين مدرستي البصرة والكوفة فالأولى سلكت مسلك المتشدد والمتحرّج، والثانية سلكت مسلك المتسامح المترخص[١].

موقف الفاضل الهندي من القياس

اعتنى الفاضل الهندي بالقياس واعتدّ به في تثبيت القواعد والأحكام، ونصّ بلفظ القياس في أكثر من موضع في مصنفاته، ومن مظاهر عنايته بالقياس أنّه كان يشير إلى ما يخرج عن القياس وما يخالفه في بعض المواضع وسنوضح فيما يأتي نماذج لعنايته في القياس:

- ذكر في تعداده معاني حرف الجر (الباء) ((الزيادة: قياساً في النفي والاستفهام نحو: (ما زيد بقائم) و (هل زيد بقائم؟)))[٢].
- وذكر في مواضع أسماء الأعداد ((وتركيب المذكر أحد عشر رجلاً، واثنا عشر رجلاً، على القياس المشهور. والمؤنث إحدى عشرة امرأة واثنتا عشرة امرأة على القياس المشهور))[٣].
- ومما ورد عن القياس في اسم الفاعل قال: ((هو قياسي كلّه، فقياسه من الثلاثي أن يكون على (فاعِل)، نحو (ضارِب) من (ضَرَب)، ومن غير الثلاثي أن يكون وزنه وزن المضارع، إلّا أنّ ما قبل آخره مكسور أبداً، سواء كان ما قبل آخر المضارع أيضاً كذلك

---

[١] ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٣٧٦-٣٧٧، ، في أصول اللغة والنحو: ١٢١-١٢٢.

[٢] شرح العوامل في النحو: ١٣

[٣] المصدر نفسه: ١٠٠

أم لا، ويتبدّل حرف المضارعة بالميم المضمومة، وإن كان هو مفتوحاً، نحو: (مُكرِم)، و (مُستخرِج)، و (مُتدحرِج)))[١].

- ومما يلاحظ أنّه أطلق مصطلح (القانون) على القياس في كتابة موضح أسرار النحو في موضوع المصدر واشتقاقاته قال: ((واعلم أنّ من المصادر ما هو مقصورٌ على السماع، ومنها ما قد بُيّن له قانون، فلا يحتاج إلى السماع. فالأول هو مصادر الأفعال الثلاثية... والثاني: أعني القياسي، في غير الثلاثي...))[٢]. فجعل الفاضل مصطلح (القانون) مرادفاً لمصطلح (القياس) ويبدو أنّه كان محقاً في تسميته؛ لأنّ القياس قانون أو قاعدة تنضبط بها الأحكام النحوية واللغوية، وقد سبقه في استعمال هذا المصطلح أبو موسى الجزولي (ت ٦٠٧ هـ)، إذ سمّى كتابه النحوي بـ(القانون)، تعبيراً لما فيه من القوانين والأحكام والقواعد التي تضبط أصول العربية وفروعها[٣].

ومن أمثلة القياس عنده في تعداده مواضع (ها) عندما تكون للتنبيه قال: ((بعد أي في نداء المعرف وهو فيه لازم، فتارة يكون مع اسم الإشارة نحو: يا أيهذا[٤] الرجل، وقد يكون لا معها نحو: يا أيّها الرجل، وفي الارتشاف ولا يحفظ يا أيهذان الرجلان، ولا يا أيّها ولاء الرجال، والقياس يقتضي جوازه))[٥].

ومن المسائل التي ذكر فيها مخالفة القياس، ما ذكره في موضوع المجموع قال: ((فإن قلت: قد شرطت في الجمع الصحيح للمذكر ما شرطت، وهي غير مطردة في نحو (سنون)، و

---

(١) موضح أسرار النحو: ٤٢٤

(٢) المصدر نفسه: ٤٢١

(٣) ينظر: الجهود النحوية لأبي موسى الجزولي، هاشم جعفر حسين: ٤٧.

(٤) ورد في الأصل المطبوع: (يا أهذا)، والصواب ما أثبته.

(٥) اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٣٢٦

(أرضون)، و (منون)، و (الَّذون)، قلتُ: أمّا الثلاثة الأول فهي شاذة أمّا الأوّلان فبمعنى مخالفة القياس، وإن كانا كثيري الاستعمال، وأمّا الثالث فبمعناه، ومعنى القلّة في الكلام أيضاً...))[١].

ويتضح من الأمثلة الواردة في مصنفاته المختلفة أنّه اعتدّ بالقياس بوصفه أصلاً من الأصول النحوية المعتمدة متبعاً معظم النحويين في ذلك، وأنّ قياساته التي ذكرها لم يخرج بها عما جاء به النحويون السابقون وإنّما كان متابعاً لهم ، والذي يمكن ملاحظته أيضاً أنّ نسبة ورود السماع عنده أكبر من القياس على مستوى مصنفاته الخاصّة بالدراسة ففي حالة تعارض السماع والقياس كان الفاضل يرجّح الأخذ بالسماع على القياس فقد ذكر في كتابه (قراح الاقتراح) في أحوال مستنبط النحو: ((إذا أدركت القياس إلى شيء، ثم سمعت من العرب خلافه، فاترك القياس، واتبع ما سمعته، فإنّ النص ينفي الاجتهاد))[٢].

فكلامه هذا يدل على أنّه كان يفضل السماع أكثر من القياس وقد توضح ذلك في البحث، فملخص موقفه من القياس أنّه كان يعتمد عليه ويحتج به ولم تخرج قياساته عما جاء به النحويون إلا أنّ نسبة اعتداده بالسماع كانت أكثر من القياس، وما ذكرته من أمثلة في المسموعات والقياس توضح ذلك.

العلة النحوية

هي أحدى أركان القياس المهمة عرّفها العلماء بأنّها ((تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه))[٣]. وقيل في تعريفها بأنّها ((الصفة أو المميزة التي من أجلها أعطي المقيس الحكم الذي في المقيس عليه))[٤]. وقد

---

(١) موضح اسرار النحو: ٤١٩

(٢) قراح الاقتراح، الفاضل الهندي: ٤٠

(٣) أصول النحو العربي ، محمد خير الحلواني: ١٠٨.

(٤) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٣١٧

اعتنى النحويون الأوائل بالعلل النحوية واهتموا بها ويعد عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي أول من مدّ القياس وشرح العلل [١]، ويرى ابن جني أن أبا عمرو بن العلاء أول من نقل استعمال التعليل في اللغة عن العرب[٢]. وجاء بعده الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلامذته وقد توسعوا في التعليل، ويرى الدكتور شوقي ضيف أنّ الخليل أول من أوضح القول في العلل بشكل مبسط بعيد عن التعقيد[٣]. ثم بعد ذلك أخذت المدارس النحوية عن الخليل وشغل حديث العلة النحويين جميعاً، ولم يكتفوا بالسهل القريب الظاهر منها بل أخذوا يغوصون في كوامن العلل وخفاياها كل حسب قدرته العقلية ومواهبه في استنباط مالم يصل إليه المتقدمون من علل، حتى بدأوا يفردون لها تصانيف منذ وقت مبكر[٤].

وقد قسم النحويين العلل على تقسيمات كثيرة ومختلفة فمن ذلك تقسيم أبي عبد الله الحسين بن موسى الدينوري (ت٤٩٠هـ) في كتابه ثمار الصناعة إذ صنف اعتلالات النحويين على صنفين:

١- علة مطردة في كلام العرب ومنساقة إلى قانون لغتهم.

٢- علة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم، وهم للأولى أكثر استعمالاً وأشد تداولاً، وهي واسعة الشُعب، إلا أنّ المشهور منها على أربعة وعشرين نوعاً هي: علة السماع، وعلة التشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة محل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب،

---

(١) ينظر: طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي: ٣١

(٢) ينظر: الخصائص : ٢٥٠/١ ، و الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٣١٧.

(٣) ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف: ٥١.

(٤) ينظر: أصول النحو العربي، محمود أحمد نحلة: ١٢٥-١٢٦.

وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تعليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أولى(١).

وقسم أبو القاسم الزجاجي العلل في كتابه (الإيضاح في علل النحو) على ثلاثة أضرب(٢):

١-العلة التعليمية: وهي العلل التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب كأن نقول: العلة في نصب (زيدا) من (إن زيداً قائم) هي مجيء (إن) قبلها.

٢-العلة القياسية: وهي التي تأتي بعد العلل الأولى كأن يسأل سائل عن العلة في نصب (إن) كلمة (زيدا)، فيكون الجواب أن (إن) واخواتها ضارعت الفعل المتعدي، فأعملت إعماله.

٣-العلة الجدلية: وهي ما يأتي بعد العلل الثواني ومثالها كأن يسأل سائل عن الأفعال التي شبهت (إنّ) أفعل ماضٍ أم مضارع أم مستقبل أم حادث؟ فكل جواب يقوله النحويون من هذا فهو علل جدلية.

موقف الفاضل الهندي من التعليل

عند تتبع الفاضل الهندي في مصنفاته نجده قد اعتدّ بالتعليل بشكل كبير فتميز بكثرة تعليلاته وتشعبها بشكل واضح حتى بدت سمة بارزة، لذلك أفردناها بالبحث، وصاغ تعليلاته بأسلوب يعتمد على نزعته الأصولية في الفقه والتي استندت إلى علوم المنطق والأصول والكلام وتمييّز بتعدد العلل وتفريعاته للمسألة الواحدة:

- فمن ذلك ما أورده في بيان أفعال المقاربة فذكر في (كرب) ((فمعناه دنوّ الخبر على معنى الأخذ والشروع في الخبر ف(كرب) مخالف ل(عسى) لانتفاء معنى الرجاء والطمع فيه، ومخالف ل(كاد) أيضاً لحصول الشروع في خبر (كرب) بخلاف (كاد) فلم يستعمل

---

(١) ينظر: الاقتراح في أصول النحو: ٢٢٧-٢٢٩.
(٢) ينظر :الإيضاح في علل النحو: ٦٥-٦٦.

(كرب) إلّا بالفعل المضارع مجرداً عن (أن) ، لأنّ (أن) للاستقبال، وخبر (كرب) محقّق في الحال فتحقّق خبر كرب في الحال أكثر من تحقّق خبر (كاد) في الحال؛ لأنّ الخبر في كاد يصحّ تقديره مستقبلاً على وجه يصحّ دخول (أن) لذلك، وها هنا لا وجه لتقديره مستقبلاً لكونه مشروعاً فيه، فقد تحقّق فيه معنى الحال فلم يكن لدخول (أن) في خبرها وجه؛ لأنّ (أن) للاستقبال))[1].

- ومن أمثلة تعدد العلل كذلك في إعرابه لكلمة التوحيد ذكر أنّه ((لا يخلو عدم تقدير الخبر، إمّا أن يكون لعدم احتياج (لا) إلى خبر، أو لأنّ خبرها (إلا الله). وكلاهما فاسد، أما الأول: فلأن الحكم لا يتم إلا بجزأين، فلا بد من تقدير الخبر، ليكون محكوماً به.

وأما الثاني: فلأن (إلا) لا يخلو إما أن يكون للاستثناء، أو بمعنى غير. فعلى الأول: يكون ما بعده مستثنى، والمستثنى لا يصلح أن يكون خبراً للمستثنى منه؛ لأنّ الاستثناء بعدم تمام الحكم. وعلى الثاني: يكون صفة، لما تقرر عندهم من أنّ (غير) أو (إلّا) التي بمعنى صفة، فلا يكون خبراً، ولو كانت خبراً كان المعنى: أنّ جنس الإله ليس غير الله مع أنه غيره. إذ كل كلي مغايرٌ لجزئياته، إلا إذا اعتبر الموجود الخارجي))[2].

فنلاحظ فيما سبق كيفية تشعب العلل وتداخلها في المسألة الواحدة ويوجد كثير من ذلك في مصنفاته. وأورد الفاضل الهندي أنواعاً متعددة من العلل نذكر منها:

١-علة الاختصار: يميل العرب إلى الاختصار والإيجاز وهو كثير عندهم، ومثالها في توضيحه لماذا الأصل في الضمير الوصل؟ قال الفاضل الهندي: ((قلتُ لأنّ وضع الضمير للاختصار، إذ فيه كفاية عن التصريح باسم المشار إليه، فالأخصر هو الأصل، ولا شكّ أنّ الضمير المتّصل أخصر من المنفصل، فكان هو الأصل))[3]، ومن أمثلتها

---

(١) ينظر: شرح العوامل في النحو: ١٤٠

(٢) الرسالة التهليلية: ٣٠٠.

(٣) موضح أسرار النحو: ٢٥١.

في موضع آخر ((حذف عائد الموصول إن كانت (ما) موصولة اسمية، للاختصار والوزن والتوجيه))[١].

٢-علة الاستثقال: هي علة لاستثقال المعرب كلمة أو حرفاً أو حركة، ويستدعي بها الاتجاه إلى التخفيف[٢]. ومثالها، ما ذكره في حديثه عن الإعراب في مقدمة الموضح قال: ((فإن قلت: لِمَ كان إعراب (قاضٍ) حال الرفع والجر تقديرياً دون النصب؟ قلتُ: لأنّ (قاضٍ) لو ظهر الإعراب فيه حال الرفع والجر، لاجتمع الضمّ أو الكسر مع الياء، وكلاهما ثقيلان؛ أمّا الأول فلاستلازمه اجتماع الضدين، وأمّا الثاني فلا ستلازمه اجتماع المثلين، بخلاف حالة النصب، فأنّه يلزم من التلفّظ بالإعراب اجتماع الفتحة مع الياء، وهو لا يستلزم شيئاً ممّا ذكرنا، فلذا كان الإعراب فيها لفظياً))[٣].

٣-علة الأصل: ويقصد بها الرجوع إلى الأصل ومراعاته في تقدير الحكم النحوي، ومثالها في جوازم المضارع التي تجزم فعلاً واحداً (لما) وتختص بجواز حذف فعله نحو (ندم زيد ولما) أي: لما ينفعه النَّدم؛ لأنّ أصله (لم) فزيدت عليه (ما) فنابت مناب الفعل[٤]، ومن الأمثلة أيضاً في شرحه للقصيدة في توضيحه لسبب تنكير (مفزعاً) في قول السيد الحميري[٥]:

فقالَ لو أعلمتُكُم مَفزَعاً

كُنتُم عسيتُم فيه أنْ تصنَعوا

قال: ((إمّا إن كان مفعولاً ثانياً، فلأنّه الأصل لأنّه مخبر به وفي الأصل خبر المبتدأ، و خصوصاً إذا قدّر المفعول الأوّل منكراً فإنّه يصحّ أن يكون المخبر عنه نكرة

---

(١) اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٤٢٣.
(٢) ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير اللبدي: ٣٦.
(٣) موضح أسرار النحو: ٢٤٢.
(٤) ينظر: شرح العوامل في النحو: ٨٠-٨١.
(٥) ينظر: الديوان :١٢٩.

والمخبر به معرفة وأما إن كان مفعولاً أول، فللتعظيم والإبهام، ويشمل التقديرين رعاية الوزن))[١].

٤–علة الأولى: ويقصد بها ترجيح شيء على شيء؛ لأنّه الأولى بالاستعمال[٢]، ومن أمثلتها قوله في موضوع الفعل: (((لا يقال: أعلم فاضل زيداً عمراً) بأن يقع الثالث مقام الفاعل والأول من باب (أعطيت) أولى من الثاني... لأنّ الأول آخذ ، والثاني مأخوذ، فالأولى أن يقال: (أعطي زيد درهماً) وإن جاز أعطي درهم زيداً))[٣].

ومثالها أيضاً في موضوع (المستثنى) إذ قال الفاضل الهندي: ((فإن قلتَ: لم اختير البدل؟ قلتُ: لأنّه إذا جُعل بدلاً كان مطابقاً للمستثنى منه، بخلاف ما إذا جُعل مستثنى، ومطابقة الجزئي لكليته الشامل له ولغيره، أولى من عدم المطابقة))[٤].

٥–علة أمن اللبس: هي مظهر من مظاهر التخفيف في النحو العربي وتعني حرية في إدارة وجوه الكلام تقديماً وتأخيراً حذفاً، وتوسعاً، وزيادة وغيرها[٥]. ومن أمثلتها، ما جاء في المبني من الأسماء قال: ((أعلم أنّ خبر المبتدأ قد يكون معرفة، وحينئذ يجب أن يُفصل بينه وبين المبتدأ بصيغةٍ مطابقةٍ للمبتدأ في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، والغيبة والخطاب والتكلّم، لئلّا يلتبس الخبر بالصفة، ومثل المعرفة (أفعل من كذا)، فإنّه في حكم المعرفة، فتقول:(زيد هو المنطلق)، و(كان زيد هو المنطلق)، وقوله تعالى: ﴿**كُنْتَ أَنتَ الرَّقِيْبَ**﴾[سورة المائدة /من الآية ١١٧] وغير ذلك))[٦] اشار الفاضل الهندي بكلامه أن الخبر إذا كان معرفة يجب أن يفصل بينه وبين المبتدأ إلى (ضمير الفصل)

---

(١) اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٢٨١.
(٢) ينظر: علل النحو، لابن الوراق: ٣١.
(٣) شرح العوامل في النحو: ١٧٠.
(٤) موضح أسرار النحو: ٣٥٧.
(٥) ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي، حسن خميس الملخ: ١٣٠.
(٦) موضح أسرار النحو، ٢٥٧.

وهو الضمير الذي يفصل بين الخبر والصفة حتى لايلتبس الخبر بالصفة[١] ، فقولنا: زيد هو المنطلق فلو لم نأت ب(هو) لأحتمل أن يكون المنطلق صفة لزيد وأن يكون خبراً عنه ، فلما أتينا ب(هو) تعين أن يكون (المنطلق) خبراً عن زيد.

ومن الأمثلة أيضاً في قوله: ((وأما عدم تقدّم الحال، فيحتمل أن يكون لالتباسها إن قدّمت بعامل الظّرف إلّا أن يكون جامداً، فإن أُوّل بالمشتق جرى فيه الالتباس وإلّا احتمل التأويل به لتعلّق الظرف به، وبالجملة فالالتباس جارٍ في الكل))[٢].

٦- علة التخفيف: ويراد بها ما يتصل بطبيعة العرب وميلهم إلى الإيجاز والاختصار والتخفيف في كلامهم إذا لم يكن مخلاً[٣]، ومثلها في موضوع المضاف قال: ((امتنع وقوع النكرة صفة للمعرفة، وجاز (الضاربا زيد) و (الضاربو زيد) لإفادة التخفيف وهو حذف النون وامتنع (الضارب زيد) لعدم وجود التخفيف))[٤].

٧- علة التشبيه: ووردت هذه العلة بشكل كثير في كتب النحويين وهذه العلة تقوم على إعطاء المتشابهين حكماً واحداً[٥]. ومن الأمثلة ما قاله في موضوع الصفة المشبهة ((إنّما سميت مشبه لأنّها تشبه اسم الفاعل في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، نحو: حسن، حسنان، حسنون، حسنة، حسنتان...))[٦].

٨- علة الفرق: وهي علة يؤتى بها بقصد التوضيح والتمييز بين حكمين متشابهين[٧]. ومن الأمثلة عليها ما ورد في أسماء العدد قال: ((ويجب أن يعلم أنّ من (الواحد) إلى (الثلاث) للمؤنث يُلحق التاء، والمذكر لا يُلحق، تقول : (واحد)، و(واحدة)، و(اثنان)،

---

(١) ينظر: الكافية: ٣٣، وشرح ابن عقيل: ٣٢٧/١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٥٦٥/١.
(٢) اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية، ١٠٦.
(٣) ينظر: علل النحو، ٦٠، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ٧٦.
(٤) شرح العوامل في النحو، ١٩٣-١٩٤.
(٥) ينظر: علل النحو، ٦٧.
(٦) شرح العوامل في النحو، ١٨٦-١٨٨.
(٧) ينظر: علل النحو:٨٤.

و(اثنتان)، و(امرؤ)، و(امرآن)، و(امرأة)، و(امرأتان)، ومن الثلاث إلى (العشرة) بالعكس وإنما فُعل ذلك ؛ لأنّ العدد فرع المعدود، والمعدود إذا كان للمذكر لم تلحق به التاء، وإذا كان للمؤنث لحقته ، فأعطي للفرع حكم عكس حكم الأصل للفرق بينهما هذا هو الوجه الوجيه))[١] .

ومن أمثلتها ما ذكره في مواضع الفتح الكسر للّام قال: ((فإنْ قلتَ: على من كسرها أنّ الأصل في البناء لا سيما في الحروف، أن يبنى على السكون لخفّته... قلنا: فرقاً بينها وبين لام الابتداء، ولم يعكس ليطابق حركة الجارّة، أثرها الذي هو الكسر وما بحكمه، ولمّا كان الافتراق في الضمائر حاصلاً فإنّ لام الابتداء لا يتصل به ضمير جعلت فيها مع الأصل إلاّ في الياء، فإن استدعاءها كسر ما قبلها قويّ، وإبقاءها في المستغاث على الفتح للفرق بين المستغاث والمستغاث له، وكسرها في المعطوف لحصول الفرق بالعطف))[٢].

٩-علة المناسبة: ويقصد بها اختيار أمر من الأمور دون غيره؛ لأنّه يؤدي إلى المناسبة أو المشاكلة في الكلام، فمن ذلك ما أورده في مقدمة الموضح قال: ((فإن قلتَ: لم قُدّر الإعراب في (عصًا) و (غلامي) في الأحول الثلاث؟ قلتُ: لأنّ الألف لا تقبل الإعراب أصلاً، سواء كانت مذكورةً كـ(العصا) أو محذوفة كـ (عصًا). وكذا الاسم الملحق به ياء المتكلّم، فأنّه يجب أن يكسر آخره، لمناسبة الياء فالكسرة التي فيه كسرة المناسبة، فلا يجوز تبديله بضمةٍ ولا فتحةٍ ولا بكسرة الإعراب، فإنّه يلزم انتفاء المناسبة هذا ما قيل[٣]. وهو سهوٌ، لأنّ الغرض مناسبة آخر الكلمة للياء ولا شكّ أنّه يحصل بالكسرةِ إعرابيةً كانت أو غيرها...))[٤] .

---

(١) موضح أسرار النحو: ٤٠١

(٢) اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٩٢.

(٣) ينظر: الفوائد الضيائية :٨٠/١

(٤) موضح أسرار النحو: ٢٤١-٢٤٢.

ومن الأمثلة أيضاً في توضيحه سبب تأخير الوصف بـ (الرقش) عما تقدمه في قول السيد الحميري[١]:

برَسمِ دارِ ما بها مُؤنس
إلا صلالٌ في الثَّرى وُقَّعُ
رقشٌ يخافُ الموتُ نفثاتِها
والسمُّ في أنيابِها منقعُ

قال: ((ووجهه أنّ ما تقدّمه سواء كان نعتاً واحداً أو نعتين بما يتعلّق بالدار، ويعلم منه نعتها بالإقفار وإمحاء الرسوم واتّصافها بحالة عجيبة يتحيّر منها، فناسب التقديم على ما لا يتعلّق بها من الأوصاف، وهذا هو الوجه في تأخير (وقّع) عن الظرف إن كان صفة، مع ما تقدّم من التوجيه ورعاية الوزن والقافية))[٢].

١٠- علة الوجوب: ((أحد الأحكام التي تتصف بها التعبيرات في طرق تركيبها وإعرابها))[٣]. ومن أمثلتها ما ذكره في باب الفعل قال: ((ويسند المبني للمفعول إلى مفعول به إلا إذا كان الثاني من باب (علمت)، والثالث من باب (أعلمت) فإنّها لا يقعان مقام الفاعل ولا يقال: (علم قائم زيداً) لأنّ المفعول الثاني منه مسند إلى المفعول الأول دائماً، لكونهما مبتدأ وخبراً في الأصل، فلو وقع مقام الفاعل لكان مسنداً ومسنداً إليه في حالة واحدة وهو غير جائز))[٤].

---

(١) ينظر: ديوان السيد الحميري:١٢٩.
(٢) اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ١٧٣
(٣) معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ٢٣٨-٢٣٩.
(٤) شرح العوامل في النحو: ١٦٩-١٧٠.

ومن الأمثلة كذلك ما ذكره في بيان خواص أفعال القلوب قال: ((من خواصها: أنّه إذا ذُكر أحد مفعوليها، وجب ذكر الآخر لا محالة؛ وذلك لأنّ الكلام لا يتمّ بدون ذكرهما معاً. نعم، إذا حُذفا معاً فهو جائز، لأنّه بدونهما أيضاً يتمّ الكلام))[١].

لقد اعتمد الفاضل الهندي كثيراً على التعليل؛ ليرسخ القواعد النحوية في أذهان المتعلمين، لهذا وجدناه استعمل عدداً معتبراً من أقسام العلل التي ذكرها النحاة ولكن من دون أن يشير إلى هذه الأقسام بالاسم.

ثالثا: الإجماع

هو الأصل الثالث من الأصول النحوية المعتمدة بعد السماع والقياس، ويقصد به ((إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة))[٢]. أي اتفاقهم في إصدار حكم نحوي أو ترجيح مسألة على أخرى أو رفض رأي من الآراء او غيرها.

وقد تحدث العلماء عن الإجماع واعتنوا به منهم ابن جني فقد خصّص له باباً في كتابه الخصائص سمّاه (باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة)، قال فيه: ((اعلم أنّ إجماع أهل البلدين إنّما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألّا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأمّا إن لم يعطِ يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجّة عليه، وذلك أنّه لم يَرِد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سُنَّة أنّهم لا يجتمعون على الخطأ ؛ كما جاء النص عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من قوله (أمَّتي لا تجتمع على ضلالة) وإنّما هو عِلْم منتزع من

---

(١) موضح أسرار النحو: ٤٦٠.
(٢) الاقتراح في أصول النحو: ١٥٩.

استقراء هذه اللغة، فكل مَنْ فرق له عن علّةٍ صحيحة ،وطريق نهجةٍ كان خليل نفسِه وأبا عمرو فكره))[1].

من كلام السيوطي وابن جني اتضحت لنا شروط الإجماع ويمكن إيجازها:

١-أن يكون الإجماع من النحويين فلا يعتد بإجماع غيرهم من العامة.

٢-أن يكون النحويون المجمعون من نحاة البلدين البصرة والكوفة، ويبدو أن المراد بنحاة البلدين من تبنى رأي البصريين أو الكوفيين، وليس من نزل منازلهم.

٣-أن لا يخالف الإجماع المسموع، ولا المقيس على المسموع.

٤-أن يكون الإجماع اتفاقاً من النحويين جميعهم دون خرق من أحد ويدل على ذلك قول السيوطي (نحاة البلدين)، وكذلك قول ابن جني (أهل البلدين).

وقد تفاوت النحويون في عنايتهم بالإجماع والاحتجاج به في إثبات القواعد النحوية، فإذا كان السيوطي وقبله ابن جني قد عدّا الإجماع من أدلة الصناعة النحوية، فقد سبقهما في ذلك المبرد إذْ تمسك بهذا الأصل واعتدّ به، وقد صرّح بأنّ إجماع النحويين حجة على من خالفهم[2]، والذين كتبوا في أصول النحو من المحدثين واعتدوا بالإجماع بوصفه أصلاً (يحيى الشاوي) في كتابه (ارتقاء السيادة)، وقد قسم كتابه على كتب فكان الأول للسماع، والكتاب الثاني للإجماع، أما الذين رفضوا الإجماع كأصل من أصول النحو ولم يذكروه أو يعتدوا به فمن المتقدمين، ابن مالك عدّه من الأصول الضعيفة[3]، وأما المحدثون فمنهم أيضاً من لم يعتد به بوصفه أصلاً من أصول النحو، إذْ درسوا أصول النحو، من دون ذكر الإجماع، كالأستاذ سعيد الأفغاني في كتابه (في أصول النحو)، وتمام حسان في كتابه (الأصول) وغيرهم.

---

(١) الخصائص: ١٨٩/١.

(٢) ينظر: المقتضب: ١٧٥/٢، و الأصول في النحو العربي، محمد خير الحلواني: ١٢٧.

(٣) ينظر: الأصول في النحو العربي، محمد خير الحلواني : ١٢٨.

موقف الفاضل الهندي من الإجماع

بعد الاطلاع على مصنفات الفاضل الهندي تبين أنّه تمثل هذا القول فلم يتجاوز ما اتفق عليه النحويون، وإنّما كان ملتزماً في الأغلب، وكان ينبه على كثير من المسائل المجمع عليها، وأحياناً يتخذها حجة لإثبات حكم من الأحكام، إلا في موضع واحد حيث رأى أنّ الأقوى مخالفة دعوى الإجماع وهذا في حديثه عن تركيب (كأن) في كتابه (اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية)، إذ قال: ((كأنّ حرف مركب عند الخليل وسيبويه وأكثر البصريين، وادّعى ابن الخبّاز وابن هشام الخضراوي عليه الإجماع، ومن البصريين من ذهب إلى أنّه حرف بسيط، وهو الاقوى ...))[١] وأرى أنّ في النص السابق الإجماع عند النحويين مجرد دعوى قال: وادّعى... عليه الإجماع، والدعوى ليست بحجة، فيحتمل أنّ تكون هذه الدّعوى ليس لها وجود في الأصل، وبذلك يكون الفاضل الهندي لم يخالف الإجماع أصلاً هنا أيضاً، وفيما يأتي نماذج لعنايته بالإجماع:

- في الأفعال الناقصة ذكر (((ليس) تكون لنفي مضمون الجملة حالاً عند أكثرهم لاستعمال العرب كذلك))[٢].
- ومن نماذج الإجماع في موضوع التأكيد قال: ((أعلم أنّه لا خلاف في أنّه يمكن أن تؤكّد النكرة بالتأكيد اللفظي، إنّما الخلاف في التأكيد المعنوي، أيجوز أم لا؟ فذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز والبصريون إلى عدم الجواز... فمذهب الكوفيين هو الحقّ، ولا محذور، والله أعلم بالصواب))[٣].

[١] اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ١٩٢.
[٢] شرح العوامل في النحو: ١٣١.
[٣] موضح أسرار النحو: ٣٩٢.

- وقال في التمييز: ((فإن كان العامل اسماً جامداً، فلا يجوز بالاتفاق أن يتقدّم المميِّز على العامل، لأنّه اسم جامد عمله ضعيف لا يقوى على أن يعمل فيما قبله))(١).
- ومن أمثلة استدلاله بالإجماع في موضوع الأفعال الناقصة، في حديثه عن جواز تقديم أخبار الأفعال الناقصة عليها، قال: ((أمّا فيما ليس في أوله (ما)، فهو جائز بالاتفاق، فإنَّها شبيهة بالمفعول، فيجوز تقديمها عليها، كما يجوز تقديم المفعول على فعله، وأمّا فيما أوله (ما) فهو ممتنع بالاتفاق؛ وذلك لأنّ (ما) في غير (مادام) للنفي، وقد عرفت أنّ النفي له صدارة الكلام، فلا يعمل فيما قبله وحمل (مادام) على غيره))(٢).
- ومما أورده من أمثلة الإجماع في حديثه عن حذف أحد مفعولي أفعال القلوب قال: ((...لا خلاف في أنّه قليل مطلقاً، وسبب القلّة أنّ المفعولين معاً بمنزلة اسم واحد لأنّ مضمونهما معاً هو المفعول به في الحقيقة فحذف أحدهما بمنزلة حذف بعض أجزاء الكلمة))(٣) .

و في مصنفات الفاضل الهندي من أمثلة ميله إلى اتفاق النحاة وإجماعهم وعدم مخالفتهم، والاحتجاج لمذهبهم شيء كثير، مما يؤكد اعتداده بإجماع النحويين، بوصفه أصلاً من أصول النحو.

رابعاً: استصحاب الحال

هو آخر الأصول التي اعتمدها النحاة في تثبيت قواعد النحو وأحكامه، عرّفه أبو البركات الأنباري بقوله: ((إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر: إنما كان مبنياً ؛ لأنّ الأصل في الأفعال البناء، وإنّ ما يعرب

---

(١) المصدر نفسه:٣٥١.
(٢) موضح اسرار النحو: ٤٦٦.
(٣) اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٢٥٥-٢٥٦.

منها لشبه الاسم، ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقياً على الأصل في البناء))[١]، وعرّفه أبو زكريا الشاوي بأنّه ((هو إبقاء ما كان على ما كان عند عدم دليل النقل عن الأصل، وهو معتبر كبقاء الاسماء على الإعراب والأفعال على البناء، حتى يوجد الناقل، وكذا البساطة في (كم) و (إذن) فلا مطالبة عليه بخلاف مدّعي الخروج عن الأصل؛ فالتمسك بالأصل هو التمسك باستصحاب الحال))[٢] ، وقال أبو البركات الأنباري: ((ومن عدل عن الأصل، افتقر إلى إقامة الدليل، لعدوله عن الأصل واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة))[٣]، ثم قال في لمع الأدلة: ((واستصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل ؛ ألا ترى أنّه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه ، وكذلك لا يجوز التمسك في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب))[٤]، والذي يبدو أنّ هناك نوعاً من التناقض والغموض في نصيّ أبي البركات الأنباري، فهو يقول عن استصحاب الحال إنّه دليل معتبر تارة، وإنّه دليل ضعيف تارة أخرى، وقد يُفسر كلامه بأنّه قصد أنّ هذا الدليل يكون دليلاً معتبراً معتمداً عليه حين تنعدم الأدلة الأخرى من القرآن أو السنة أو الشعر أو كلام العرب أو القياس أو الإجماع، ويكون دليلاً ضعيفاً لا يتمسك به عندما يتعارض وجوده مع وجود الأدلة الأخرى.

أما استصحاب الحال عند النحويين بصريين كانوا أم كوفيين فقد استدلوا به في مواضع كثيرة من سيبويه إلى الأنباري ولكن لم نجد أحداً منهم يصرح بمصطلح استصحاب أو استصحاب الأصل إلى أن جاء أبو البركات الأنباري في القرن السادس الهجري فهو أوّل من

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب: ٤٦.
(٢) ارتقاء السيادة في علم أصول النحو: ٩٧.
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٤٥/١.(المسألة:٤٠)
(٤) لمع الأدلة: ١٤٢.

أورد لفظة استصحاب الحال ثم تناقلها النحويون بعده[١]، وأوضح تمام حسّان سبب ذلك بقوله: ((ولست أتهم المؤلفين في أصول النحو بأنّ تفاصيل نظرية الاستصحاب لم تكن واضحة في أذهانهم إذ لو كان الأمر كذلك لما استطاعوا أنْ يحسنوا التطبيق، وكل ما أوجهه إليهم أنّهم تركوا الكثير من المعلومات دون إثبات ؛ لأنهم اتكلوا على شيوعها في زمانهم، أو لأنّهم لم يجدوا من الضروري إثباتها؛ لأنّ الاستصحاب كان عندهم من أضعف الأدلة))[٢].

موقف الفاضل الهندي من الاستصحاب

كان الفاضل الهندي قليل الاعتماد على الاستصحاب موازنة بأدلة النحو الأخرى، إلّا أنّه أشار في حديثه وتعليقاته على المسائل النحوية إلى إبقاء الأصل وقد ذكرنا آنفاً أن التمسك بالأصل هو تمسك باستصحاب الحال، فمن الأمثلة على ذلك:

- قوله في علة إلحاق(اثنين) بالمثنى: ((لأنّ النون فيه، وإن كانت زائدةً، لكن الألف ليست كذلك ؛ لأنّ أصل (اثنان) ثنيٌ، قُلبت الياء ألفاً فالألف أصليّ))[٣].

ومما أورده في موضوع المبني من الأسماء في المضمر أنّه ((لا يجوز فصل الضمير إلاّ إذا تعذّر الوصل؛ لأنّ الوصل هو الأصل، ومخالفة الأصل لا تجوز إلاّ إذا لم يمكن الإجراء على الأصل))[٤]، ومما ذكره في حديثه عن الخلاف في إعراب (أفعى)، و(أجدل)،

---

(١) ينظر: استصحاب الحال بين أصول الفقه وأصول النحو، عاطف فضل محمد خليل، بحث منشور في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، العدد [٣٦]، ٣٣٨/١٨.

(٢) الأصول: ١٠٧.

(٣) موضح أسرار النحو: ٢٣٩.

(٤) المصدر نفسه: ٢٥١.

و(أخيل) أمنصرفة أم لا؟ قال: ((والحقّ أنّها منصرفةٌ ؛ لأنّ الأصل في الاسم الصّرف، فيجب أن يُحكم به ما لم يُقم على خلافه دليلٌ، وهنا ليس))(١)، أي وليس هنالك دليل.

وفي موضع آخر تحدث عن سبب فتح التاء للمخاطب الواحد فقال: ((وإنّما فُتِحت فرقاً بينها وبين (تاء) المتكلّم و(تاء) خطاب المؤنث، وإنّما لم تكسر وتفتح تاء خطاب المؤنث ؛ لأنّ خطاب المذكر أكثر فناسب التخفيف ؛ ولأنّ الأصل في الألفاظ الموضوعة على حرف واحد أن تكون مفتوحة كما عرفت والمذكر أصل فأُعطي الأصل ، وإنّما أُعطي الضم تاء المتكلّم ؛ لأنّه لمّا كان اعرف المضمرات أُريد أن يجعل له نوع من شبه استقلال فجرت خفته بأن ضمّت ، فإنّ الضمة حركة ثقيلة تقوم مقام حرف آخر))(٢).

(١) المصدر نفسه: ٤٣٥.
(٢) اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية:٢٤٠.

الفصل الثالث
شخصية الفاضل الهندي العلمية

الفصل الثالث

شخصية الفاضل الهندي العلمية

بعد الاطلاع على مؤلفات الفاضل الهندي النحوية الخاصّة بالبحث، اتضح أنّ للمؤلف شخصية علمية جريئة، وحاضرة في مُصَنَفاته، تمثلت في ردوده على العلماء، وترجيحاته، ومناقشاته، وتضعيفاته، فهو لم يكن مسلّماً لغيره من العلماء في آرائهم جميعاً، بل كان يختار ما يراه أقرب إلى الصواب عنده وينتقد ما يراه ضعيفاً.

لكن هذا الأمر لم يكن على مستوى واحد في مصنَّفاته جميعها، بل تفاوت بين مُصَنّف وآخر، وأكثر مُصنف برزت شخصيته العلمية فيه هو كتاب (موضح أسرار النحو)، وقد أوضح سبب ذلك في مقدمة كتابه إذ قال: ((التمس مني بعض خلاّني وخُلّص إخواني –بلغه الله ما يتمناه– وقد كان مشتغلاً بالدرس عندي، وكان له شوق إلى اقتناص الحقائق من المعاني، واقتباس الدقائق من المثاني، أن أكتب له كتاباً في علم النحو، متنكباً عن الإيجاز المخلّ، والاسهاب المملّ، مشتملاً على قواعده وعوائده، وتحقيقاته وفوائده، محتوياً على المذاهب الحقّة عندي، ودفع بشبه المخالفين لي، وأسعفته بموجب ملتمسه، فشرعت في تأليفه))(١).

ففي النص المذكور صرَّح الفاضل الهندي بأن تأليفه الكتاب هو طلب من أصحابه وطلابه، ويلاحظ أيضاً أنهم التمسوا وطلبوا طريقةً لتأليف كتابه (الموضح) وهي أن يحتوي على اجتهاداته النحوية واختياراته، وانتقاداته مشفوعاً بالأدلة، بعيداً عن الإيجاز المخلّ، والإسهاب المملّ.

وهذا دليل على مُكنته وبراعته في علم النحو، وكأنّه عالمٌ مختصٌ به، على الرغم من أنّه كان فقيهاً أصولياً، فقد استجاب الفاضل الهندي لطلبهم فألّف كتابه بهذه الطريقة التعليمية

(١) موضح أسرار النحو، مقدمة المؤلف: ٢٢١.

السهلة السلسة مع التزامه منهج التخصّص في التأليف أي إنّ كتابه خاصٌ بالنحو، وقد اتسم بالدّقة والتزام المنهج التعليمي والإيجاز مع مراعاة الإحاطة الكاملة.

وعند الاطلاع على كتابه (اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية) نجده في الأعم الأغلب عارضاً للآراء حريصاً على نسبة كلّ رأي إلى صاحبه، وأما بالنسبة إلى مناقشاته العلمية، وترجيحاته، وانتقاداته فقد كانت قليلة جداً موازنة مع كتاب (موضح أسرار النحو)؛ والعلة في ذلك أنّه شرح لقصيدةٍ شعرية من قصائد السيد الحميري، والمعروف أنّ شرح الشعر يكون الكلام فيه متنوعاً بين صوت، وصرف، ونحو، ودلالة، وبلاغة، وتاريخ، وغيرها، فلذلك لم يثقل الفاضل الهندي شرحه للقصيدة بالمناقشات والردود والترجيحات، فاكتفى غالباً بعرضه للآراء.

أو ربما كان الفاضل الهندي مقتنعاً بكل ما أورده من آراء فاكتفى بعرضها، وهذه الآراء تمثل إلمامه الواسع وربما تشير إلى أنّه ألّفه بعد أن قطع شوطاً كبيراً من الاطلاع على العلوم والمعارف فصبّ فيه خبرته الواسعة فخرج كتابه بهذه الصورة الموسوعية المميزة، التي يستطيع أنْ يقف عليها القارئ عند مطالعته.

وعند تصفح كتابه (شرح العوامل في النحو) نجده لم يصرّح بذكر العلماء فيه إلّا في مواضع قليلة من غير إشارة إلى تأييد آرائهم أو رفضها، ولم يصرّح بموقفه من المدارس النحوية أيضاً في هذا الكتاب، ولعل سبب ذلك إيجاز شرحه واختصاره.

وعند الرجوع إلى رسالته (التهليلية) نجد أنّها رسالة صغيرة، موجزة، ومختصرة أيضاً فلم يصرّح فيها بذكر أي عالم نحوي، ومن الأسباب في ذلك أنّه ألّف (التهليلية) بعقلية الفقيه الأصولي؛ إذ ساد فيها التحليل اللغوي العقلي بعيداً عن الاستشهاد، وبرزت شخصيته فيها على الرغم من اختصارها بترجيح الآراء، وتضعيفها، وتعليل ذلك، من غير أن ينسبها إلى أصحابها، فالفاضل الهندي في مصنفاته أثبت جدارته وجهده وجرأته في اختياراته وردوده في موقفه من النحاة، وموقفه من المدارس النحوية.

وسأعرض بعض المسائل للدلالة على موقفه من المدارس النحوية مرتبة حسب ورودها في كتبه، وبعضها للدلالة على موقفه من النحويين منفردين حسب وفياتهم.

موقف الفاضل الهندي من المدارس النحوية

يبدو أنّ الفاضل الهندي لم يكن منتمياً لمذهب معين بل كان يعرض الخلاف ويذكر المسألة بين المدرستين، وبعدها يجتهد ليؤيد أو يخالف، فلم يعلن انتسابه إلى أيٍّ منها وقد قال في (قراح الاقتراح) في أحوال مستنبط النحو: ((ليس المستنبط مكلفاً بالتعبّد بمذهب البصريين، أو الكوفيين، بل له أن يختار بينهما مذهباً آخر إن أدّى إليه قياسه ورأيه، ولم يخالف النص))[١].

وقد أتضح لي من هذه الدراسة أنَّ الفاضل الهندي خالف البصريين في بعض المسائل وخالف الكوفيين أيضاً، ولكن المسائل التي وافق فيها البصريين أكثر من المسائل التي وافق فيها الكوفيين، وهو لا يتعصب لأيّ منهما وبذلك لا يمكن أن نصنِّف الفاضل في مدرسة نحوية بعينها.

والمنهج الذي سأتبعه في عرض مسائل الخلاف أني أورد الأقوال في كل مسألة مع ذكر الأدلة أحياناً، جاعلة القول المرجّح عند الفاضل الهندي آخر الأقوال مع التعليل إن وجد، عارضةً طريقته في عرضه للمسألة حيناً، ومكتفية بالعبارة الواضحة من اختياره أو ردّه حيناً آخر، وبعد ذلك أذكر ما يبدو لي مع التعليل أو التعليق إنْ أمكن.

---

[١] قراح الاقتراح: ٣٠

أولاً: موافقاته للبصريين:

ووردت هذه المسائل في كتابه (موضح أسرار النحو) واكتفيت بعرض خمسة نماذج منها مرتبة حسب ورودها في كتابه.

١- عامل المبتدأ والخبر

اتفق البصريون على أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، واختلفوا في تحديد معنى الابتداء الذي يرفع المبتدأ، أهو التعري من العوامل اللفظية أم كونه أولاً مقتضياً ثانياً؟ [١].

أما الكوفيون فقد افترقوا في ذلك، فقالت طائفة منهم: إنّ المبتدأ مرفوع بالخبر، وقالت طائفة أخرى: إنّه يرتفع بما يعود عليه من الخبر[٢].

أما رافع الخبر فقد ذهب البصريون إلى أنّه مرفوع بالابتداء، أو بالمبتدأ، أو بهما معاً[٣]، والكوفيون اتفقوا على أنّ الخبر مرفوع بالمبتدأ، وعليه فالمبتدأ والخبر يترافعان[٤].

وقد رجّح الفاضل الهندي مذهب البصريين الذي يجعل المبتدأ مرفوعاً بالابتداء، ودليل ترجيحه تعريفه للمبتدأ إذ قال: ((الاسم المعمول بالعامل المعنوي دون اللفظي، أو الصفة المذكورة بعد حرف النفي، أو الاستفهام))[٥].

---

[١] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٨/١، (المسألة: ٥)، والتبيين عن مذاهب النحويين، أبو البقاء العكبري: ٢٢٤-٢٢٥،(المسألة:٢٧)، واللباب في علل البناء والإعراب: ١٢٦/١، شرح التصريح: ١٩٦/١.

[٢] ينظر: المصادر أنفسها، والصفحات أنفسها.

[٣] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٨/١، وارتشاف الضرب: ١٠٨٥/٣، وهمع الهوامع: ٣٦٤/١..

[٤] ينظر: المصادر أنفسها، والصفحات أنفسها.

[٥] موضح أسرار النحو: ٢٨٣.

فقصد بالعامل المعنوي دون اللفظي (الابتداء). بعد تعريفه للمبتدأ باللفظ الذي ذُكِر آنفاً ذكر تعريف المبتدأ لأحد العلماء بقوله: ((فاعلم أنّ بعضهم عرّف المبتدأ بأنّه :كل اسم ابتدأته وعريته عن العوامل اللفظية لفظاً أو تقديراً))[١].

ثم فصّل القول في الفرق بين تعريفه وهذا التعريف ((ولا شقاق بين هذا التعريف والذي ذكرنا إلا بزيادة لفظة (كلّ) و (ابتدأته)...))[٢].

وبعدها صرّح بأنّ ما أوضحه من التعريفين هو على ما ذهب إليه البصريون ثم ذكر الكلام في مذهب الفريقين وأدلتهم، قال: ((ثم اعلم أنّ ما ذُكر في التعريفين من أنّ المبتدأ مجرد عن العوامل اللفظية، إنّما هو على مذهب البصريين، من أنّ العامل فيه ما في النفس من الإخبار عنه، وأمّا الكوفيون فيذهبون إلى أنّ العامل هو الخبر، أمّا دليل الأولين: فهو أنّ العامل في الحقيقة هو المعنى، إذ لا أثر للّفظ من حيث اللفظ في المعمول، فاعتبار الأصل إذا أمكن أولى، بل واجب، وأمّا دليل الثاني: فهو أنّ الخبر مسندٌ إلى المبتدأ في الأكثر، وهو يصلح للعمل فيجب أخذه عاملاً)) [٣].

وقد أجاب عن دليل الكوفيين بقوله: ((الجواب: أنّا لا نسلّم أنّه يجب أخذه عاملاً إذا أمكن، لما ذكرنا من أنّه لا مدخل للفظ في العمل)) [٤] .

وأحسبُ أنَّ الرأي ما ذهب إليه ابن الأنباري[٥]، وهو أنَّ الخبر مرفوع بالابتداء بوساطة المبتدأ، ذلك أنَّ المبتدأ اسم، فالأصل في الأسماء ألّا تعمل، ولما كانت مرتبة الخبر لا تَقَع إلّا بعد المبتدأ فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ. والدليل على صحة ما ذهب إليه

---

(١) موضح أسرار النحو: ٢٨٥، وقصد ببعضهم أبا البركات الأنباري إذ عرّفه هكذا في أسرار العربية :٧٢.
(٢) المصدر نفسه: ٢٨٥.
(٣) المصدر نفسه: ٢٨٦.
(٤) المصدر نفسه:٢٨٦
(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٩/١-٤٠.(المسألة: ٥)

الأنباري أنَّ النار تسخن الماء بواسطة القدر، والحطب، فالتسخين إنما حصل بالنار وحدها فكذلك هاهنا الابتداء[١].

٢- الخلاف في ترخيم المنادى المضاف إليه

شرط البصريون للاسم المراد ترخيمه أن يكون مفرداً، ولا يجوز عندهم ترخيم ما كان مضافاً وحجتهم في ذلك أن الاسم المرخم منادى في الأصل، ((النداء يؤثر فيه البناء ويغيّره عما كان عليه قبل النداء، ألا ترى أنه كان معرباً فصار مبنياً؟ فلمّا غيره النداء عمّا كان عليه من الإعراب قبل النداء جاز فيه الترخيم، لأنّه تغيير، والتغيير يُؤنَس بالتغيير، فأمّا ما كان مضافاً فإنّ النداء لم يُؤثر فيه البناء ولم يُغيّره عمّا كان عليه قبل النداء، ألا ترى أنّه معرب بعد النداء كما هو معرب قبل النداء؟))[٢].

في حين ذهب الكوفيون إلى جواز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه محتجّين بما ورد من الاستعمال في ذلك[٣]، كقول الشاعر[٤] : [الطويل]

خذوا حظَّكم يا آلَ عكرمَ واحفظوا

أواصرنَا فالرّحمُ بالغيبِ تذكرُ

فحذفوا التاء من (آل عكرمَ) وأصلها (آل عكرمة).

وقول الآخر[٥]: [الطويل]

أبا عُروَ لا تبعد فكلُّ ابن حُرّةٍ

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٣٩/١-٤٠.
(٢) المصدر نفسه: ٢٨٦/١، (مسألة :٤٨).
(٣) ينظر: أسرار العربية: ٢٣٩، وشرح المفصل، لابن يعيش: ٣٧٥/١، شرح الرضي على الكافية: ٣٩٤/١، وارتشاف الضرب، ٢٢٢٧/٥-٢٢٢٨.
(٤) البيت لزهير بن أبي سلمى، ديوانه: ٥٧.
(٥) البيت لا يعرف قائله، وهو من شواهد أسرار العربية: ٢٣٩، وشرح الرضي على الكافية: ٣٩٤/١، وشرح التصريح: ٢٥٢/٢، وخزانة الأدب: ٣٣٩/٢.

سيدعوه داعي ميتةٍ فَيُجيبُ

فرُخِمت (أبا عُروَ) والأصل (ابا عروة).

أشار الفاضل الهندي إلى هذا الخلاف في بيانه شروط ترخيم المنادى قال: ((فاعلم أنّ البصريين والكوفيين اختلفوا في بعض تلك الشروط ...)) [1].

ثم رجّح رأي أحد المذهبين معلّلاً: ((والجواب: أنّ هذا الترخيم ليس من ترخيم المنادى بشيءٍ، بل إنّما هو ترخيم اسم غير المنادى لضرورة الشعر؛ لأنّ المضاف إليه ليس نفس المنادى، ولا خلاف في أنّ غير المنادى مطلقاً، يُرخم لضرورة الشعر)) [2].

وهو في إجابته هذه مستنداً إلى سيبويه وسائر البصريين فقد جعل سيبويه في كتابه باباً سمّاه (باب ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطراراً) [3].

ويتضح من ذلك أنَّ الفاضل الهندي رجّح رأي البصريين وردّ رأي الكوفيين؛ لأنَّ ما ذكروه من أمثلة لترخيم المنادى المضاف إليه كان لأجل الضرورة الشعرية.

٣- الخلاف في ترخيم المنادى الرباعي الذي ثالثه ساكن

اختلف النحويون في طريقة ترخيم المنادى المفرد الذي قبل آخره ساكن، فذهب البصريون إلى أنّه يرخم بحذف الحرف الأخير فقط مع إبقاء الساكن، ودليلهم أنَّ حركة الاسم المرخم باقية بعد دخول الترخيم كما كانت قبل دخول الترخيم ضم وفتح وكسر، فمثال ذلك ما نقوله في (بُرْثُن) (يا بُرْثُ) وفي (جَعْفَر) (يا جعْفَ) وفي (مالِك) (يا مالِ)، وقد قرأ البعض ﴿**وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ**﴾ [سورة الزخرف/ من الآية ٧٧]، بترخيم كلمة مالك إلى (يا مالِ) وذُكِر أنّها قراءة أمير المؤمنين علي (عليه السلام)[4]، إذ تبقى كل واحدة من هذه

---

(١) موضح أسرار النحو: ٣٢٠.

(٢) المصدر نفسه: ٣٢١.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢٦٩/٢.

(٤) ينظر: تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد القرطبي: ١١٦/١٦.

الحركات بعد دخول الترخيم كما كانت قبل وجود الترخيم وهذا ؛ لأنّ الحركات إنّما بقيت على ما كانت عليه ليكون بها اتمام الاسم، ولو لم يكن كذلك لكان يجب أن يحرك المرخم بحركة واحدة [١].

في حين ذهب الكوفيون إلى جواز حذف الحرفين أي الأخير والساكن، ودليلهم أنّه لو بقي الساكن لأشبه الأدوات أو الحروف المبنية، وهذا خلاف الأصل[٢].

ورُدّ رأي الكوفيين بأنّه غير صحيح؛ ((لأنّه لو كان هذا معتبراً؛ لكان ينبغي أن يُحذف الحرف المكسور، لئلا يؤدي ذلك إلى أنّ يُشابه المضاف إلى المتكلّم، ولا قائل به؛ فدل على فساد ما ذهبوا إليه)) [٣].

وأيّد الفاضل الهندي رأي البصريين وردّ الإجابة عن رأي الكوفيين بإجابة أبي البركات الأنباري فعندما ذكر الكوفيون في دليلهم أن الساكن إذا بقي ((لأشبه الحروف وهو ممنوع)) [٤]، أجاب الفاضل الهندي: ((لا نسلّم أنّه ممنوع، كيف وقد جاءت الأسماء المشابهة للحرف كثيراً، وأيضاً لو صحَّ لزم أن لا يجوز أن يكون الاسم مكسور الآخر؛ لأنّه يشبه المضاف إلى ياء المتكلم المحذوفة، وكذلك مفتوح الآخر؛ لأنّه يشبه المضاف إلى الياء المقلوبة إلى الألف المحذوفة، هذا ما قيل[٥] في الجواب)) [٦]، ثم ذكر الفاضل الهندي إجابته: ((وأقول: مقصود الكوفيين أنّه لو أُبقي الساكن، لأشبه مبني الأصل، فيلزم أن يكون مبنياً، وإن كان نكرةً، وليس كذلك. ولا يخفى أنّه حتى يندفع هذا الجواب، فالجواب الحقّ أن يقال: لا تكفي هذه المشابهة في البناء)) [٧]. ويتضح أنَّ الفاضل الهندي لم يأخذ برأي الكوفيين القائل بحذف الحرف ساكن

---

[١] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٩٦/١، (مسألة :٥٠).
[٢] ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: ٣٧٩/١، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٤٥٨-٤٥٩، (مسألة :٥٨).
[٣] أسرار العربية:٢٤٢.
[٤] موضح أسرار النحو: ٣٢٢.
[٥] القائل أبو بركات الأنباري، ينظر: أسرار العربية: ٢٤٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٩٧/١، (مسألة :٥٠).
[٦] موضح أسرار النحو: ٣٢٢-٣٢٣.
[٧] المصدر نفسه: ٣٢٣.

لئلا يشبه الأدوات وما تشبهها من الأسماء؛ لأنّ النحاة لم يحذفوا الحرف المكسور في المنادى لئلا يشابه المضاف إلى ياء المتكلم.

٤- الخلاف في تقديم خبر ليس عليها

يجوز تقديم الخبر في أخوات كان إلا خبر ليس فإنّ الكوفيين[١] والمبرد[٢] منعوا تقديمه عليها؛ لعدم تصرفها وشبهها بالحرف، وأجاز البصريون[٣] تقديمه، نحو: قائماً ليس زيد وقد أورد ابن برهان العكبري أدلة البصريين، في هذا بقوله: ((ولنا في جوازه رواية ودراية، فأمّا الرواية فقوله تعالى: ﴿ **أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ**﴾ [سورة هود/من الآية ٨]، وتقدم معمول الخبر كتقدم عامله، وأما الدراية فإنّه إذا كان خبرها غير ظرف، لم يصح تقدمه لا على اسمها ولا عليها و (كان) يصح تقدم خبرها على اسمها وعليها، فلما كانت (ليس) بمثابتها في أحد الوجهين، كانت كذلك في الوجه الآخر هذه علة تطرد وتنعكس))[٤].

وقد لخّص السيوطي القول في هذه المسألة عند قوله: ((... وأما (ليس) فجمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي وابن أخته الجرجاني، وأكثر المتأخرين منهم (ابن مالك) على المنع فيها قياساً على فعل التعجب... واختاره ابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور على الجواز، لتقديم معموله على قوله تعالى: ﴿**أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ**﴾)) [٥]، أما الفاضل الهندي فقد رجّح مذهب البصريين في المسألة لكنه اعترض على دليلهم فدليلهم مكون من وجهين كما ذكره: ((الأول: أنّه فعل يعمل للفعلية، ومعمولات

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٣٠/١، (المسألة :١٨)، والكناش في فني النحو والصرف: ٤٤/٢، وائتلاف النصرة في نحاة الكوفة والبصرة، أبي بكر الزبيدي: ١٢٣

(٢) ينظر: المقتضب: ١٩٤/٤.

(٣) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين، ٣١٥، وهمع الهوامع: ٤٢٩/١.

(٤) شرح اللمع، ابن برهان: ٥٨-٥٩.

(٥) همع الهوامع: ٤٢٩/١.

الأفعال تتقدم عليها. الثاني: أنّه كما يجوز تقديم خبره على اسمه، كذلك يجب أن يجوز تقديم خبره عليه)) [١].

ثم ردّ الفاضل الهندي على الوجه الثاني من دليلهم بقوله: ((وأقول: الوجه الأول صحيح، ولكن يردُ على الثاني أنّ ذلك القياس لا وجه له، على أنّه بين تقديم خبره على اسمه وتقديمه عليه فرقٌ، بل بونٌ بعيد؛ لأنّ الأولى لا يوجب ضعفاً، لا ظاهراً، ولا باطناً، بخلاف الثاني فإنّه بحسب الظاهر غير جائز كما توهّمه الكوفيون، فعُلم من ذلك أنّ الحق عندي هو مذهب البصريين)) [٢].

وخرّج الكوفيون الآية التي استدل بها البصريون على وجه آخر، ((لا نسلّم أن (يَوْمَ) متعلق بمصروف، ولا أنّه منصوب، وإنما هو مرفوع بالابتداء، وإنما بني على الفتح لإضافته إلى الفعل، كما قرأ نافع[٣] والأعرج[٤] قوله تعالى: ﴿**هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ**﴾ [سورة المائدة/ من الآية ١١٩]، فإن (يَوْمَ) في موضع رفع، وبني على الفتح لإضافته إلى الفعل، فكذلك ههنا، وإن سلمنا أنّه منصوب إلا أنّه منصوب بفعل مقدر ... وتقديره، يلازمهم يوم يأتيهم العذاب)) [٥].

٥- الخلاف في العامل في المفعول معه

ذهب البصريون إلّا الزجاج إلى أنّ العامل في المفعول معه الفعل أو معناه بتوسط الواو، واحتجوا لذلك بأنّ الأصل في نحو: (استوى الماء والخشبة) استوى الماء مع الخشبة، فلمّا أقاموا (الواو) مقام (مع) قوي الفعل بالواو فتعدى إلى الاسم بعده فنصبه، كما تعدى الفعل

(١) موضح أسرار النحو: ٤٦٧.
(٢) المصدر نفسه: ٤٦٨.
(٣) تنظر هذه القراءة في: الكنز في القراءات العشر، تاج الدين بن المبارك: ٧٩/١
(٤) تنظر قراءة الأعرج في: إيضاح الوقف والإبتداء، أبو بكر الأنباري: ٣٥٠/١
(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٣٢/١(مسألة :١٨)، وينظر: الأفعال الناسخة ، حمدي كوكب:١٠٢.

بالهمزة في نحو: أخرجتُ زيداً، وكما عُدّي بالتضعيف نحو: خرّجت المتاع، وبحرف الجر نحو: خرجت به[١].

وذهب الزجاج إلى أنّ الناصب للمفعول معه فعل مضمر متضمن معنى الملابسة، فتقدير (استوى الماء والخشبة) استوى الماء ولابس الخشبة[٢]. في حين ذهب الكوفيون إلى أنّه منصوب على (الخلاف) والخلاف مصطلح كوفي[٣]،يعني أنّ الثاني خالف الأول فانتصب نحو قولنا: (استوى الماء والخشبة)، فلا نستطيع القول (استوى الماء واستوت الخشبة) ؛ لأنّ الخشبة لم تكن معوجّة حتى تستوي، فلما لم يصح تكرار العامل فيها نصبت ؛ لأنّها خالفت الأول، فبذلك سميت منصوبة على الخلاف[٤].

ويبدو أنّ الفاضل الهندي مال في ترجيحه في هذه المسألة إلى السهولة وعدم التكلف إذ إنّه رجّح مذهب البصريين قائلاً: ((والصحيح هو الأول، إذ لا تكلف، ولا تعسف فيه مع صلاحية (الواو) لربط المفعول بالفعل بحيث يعمل فيه)) [٥].

وأود التنبيه على أنَّ رأي الكوفيين قد ردَّه ابن يعيش واصفاً إياه بالضعف قال: ((وأمّا ما ذهب إليه الكوفيون فضعيف جداً؛ لأنّه لو جاز نصب الثاني، لأنّه مخالف للأول، لجاز نصب الأول أيضاً لأنّه مخالف للثاني؛ لأنّ الثاني إذا خالف الأول، فقد خالف الأول الثاني)) [٦].

---

[١] ينظر: الكتاب: ٢٩٧/١، والأصول في النحو: ٢٠٩/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٠٠/١، (مسألة :٣٠).
[٢] ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك: ٢٤٩/٢، وارتشاف الضرب: ١٤٨٤/٣.
[٣] ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ٧٨.
[٤] ينظر: أسرار العربية: ١٨٢-١٨٣، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٠٠/١، وشرح الرضي على الكافية: ٥١٨/١.
[٥] موضح أسرار النحو: ٣٣٨.
[٦] شرح المفصل ، لابن يعيش: ٤٤١/١.

وزيادة على ذلك ما ذكر السيوطي في همع الهوامع: ((إنّ الخلاف معنى من المعاني ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة من الألفاظ)) [(١)]، فبذلك يبدو أنّ الأرجح مذهب البصريين.

ثانياً: موافقاته للكوفيين

أورد الفاضل الهندي ثلاث مسائل وافق فيها الكوفيين اثنتان في كتابه (الموضح) وواحدة في كتابه (اللآلئ) وسأعرضها جميعها ملتزمة بالمنهج السابق في عرض مسائل الخلاف

١- الخلاف في توكيد النكرة توكيداً معنوياً

ذهب الكوفيون ومعهم الأخفش من البصريين إلى جواز توكيد النكرة توكيداً معنوياً واستدلوا على ذلك بالسماع من أشعار العرب، فمثال ذلك، قول الشاعر [(٢)]: [البسيط]

لكنّه شاقَهُ أنْ قيل ذا رجبُ

يا ليت عدَّة حولٍ كُلِّه رجبُ

أكّد الشاعر (حول) وهي نكرة بـ(كل).

وكذلك قول الآخر [(٣)]: [الرجز]

قد صرتِ البكرةُ يوماً أجمعا

حتى الضياءُ بالدجى تقنّعا

أكّد الشاعر فيه كلمة (يوماً) وهي نكرة بالتوكيد (أجمعا) وغيرها من الأشعار التي استدلَ بها الكوفيون، أما البصريون فقد ذهبوا إلى عدم جواز هذا التأكيد، ودليلهم في ذلك، أن هذه

---

(١) همع الهوامع: ٢٤٠/٢.

(٢) البيت لعبد الله بن مسلم الهذلي في شرح أشعار الهذليين: ٩١٠/٢، وورد بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٦٩/٢، (مسألة:٦٣)، واللمحة في شرح الملحة: ٧١٢/٢، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ٧٦٧.

(٣) وورد البيت بلا نسبة في شرح المفصل، لابن يعيش: ٢٢٧/٢، وشرح الكافية الشافية: ١١٧٧/٣، وشرح التصريح: ١٣٨/٢، وحاشية الصبان: ١١٤/٣.

الألفاظ يؤكد بها المعرفة فبذلك هي معرفة والمعرفة لا تقع تأكيداً للنكرة، وردّوا أدلة الكوفيين وشواهدهم بأنّه لا يعرف قائلها أو بالشذوذ والقلة[١].

تابع الفاضل الهندي مذهب الكوفيين في هذه المسألة قائلاً: ((والحقّ أنّها مع المعرفة معرفة، ومع النكرة نكرة، وحينئذ فمذهب الكوفيين هو الحقّ)) [٢].

وهذا دليل على عدم تعصبه لمذهب معين وترجيحه للرأي الذي يراه مناسباً، ومن الذين سبقوا الفاضل الهندي في تأييد الكوفيين ابن مالك، قائلاً: وقول الكوفيين أولى بالصواب، لثبوت ذلك في السّماع؛ ولأنّ في توكيد النكرة المحدودة فائدة كالفائدة الموجودة في توكيد المعرفة[٣] .

٢- (من) لابتداء الزمان

لا تأتي (مِنْ) عند البصريين إلا لابتداء المكان[٤]، وأجاز الكوفيون مجيئها لابتداء الزمان[٥]، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿**لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ**﴾ [سورة التوبة/ من الآية ١٠٨]، فنرى أنّ قوله: ﴿**مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ**﴾ ابتداء زمان؛ لأنّ كلمة (يوم) زمان ودخلت عليه من فصار ابتداء الغاية زماناً، وكذلك استدلوا بقول الشاعر[٦]: [الكامل]

لمن الدِّيارُ بقنةِ الحِجْرِ

أقْوَيْن مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ

---

(١) ينظر تفصيل هذه المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٦٩/٢، (مسألة: ٦٣)، وشرح التسهيل، لابن مالك: ٢٩٦/٣، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٢٩٨/٧، وشرح الأشموني: ٣٤٠/٢-٣٤١، وهمع الهوامع: ١٧/٣.

(٢) موضح أسرار النحو: ٣٩٢-٣٩٣.

(٣) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك: ٢٩٦/٣، وشرح الكافية الشافية: ١١٧٧/٣، وشرح التصريح: ١٣٨/٢

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٠٦/١، (مسألة :٥٤)، وشرح المفصل، لابن يعيش: ٤٥٩/٤، وهمع الهوامع: ٤٦١/٢.

(٥) ينظر: أسرار العربية: ٢٠١، وشرح الرضي على الكافية: ٢٦٤/٤، والكناش في فني النحو والصرف: ٧٤/٢.

(٦) البيت لزهير ابن ابي سلمى من قصيدة قالها في مدح هرم ين سنان، الديوان: ٥٤.

فالكوفيون كان السماع دليلهم في مجيء (مِنْ) للزمان، وقد ردّ البصريون أدلتهم بقولهم: ((وما استدلوا به لا حجة لهم فيه، أما قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ فالتقدير فيه: (من تأسيس أول يوم) ، فحذف المضاف، وأقيم المضاف اليه مقامه ... وأمّا قول زهير بن أبي سلمى: من حجج، ومن دهرٍ، فالرواية فيه: (مذ حججٍ) ، (ومذ دهرٍ) ، وإن صحَّ ما رووه، فالتقدير فيه (من مرّ حججٍ) ، (ومن مرّ دهرٍ)، كما تقول: (مرت عليه السنون) ، (ومرت عليه الدهور)، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه)) [1]. ورجّح الفاضل الهندي مذهب الكوفيين في هذه المسألة؛ لكثرة ورود (مِنْ) للزمان في كلام العرب قال: ((ولكن الظاهر مذهب الكوفيين، إذ لا امتناع في نحو: (نمتُ من أوّل اللَّيل)، ومثله كثير في الكلام)) [2].

والظاهر أنّ ماذهب إليه الفاضل الهندي في تأييد الكوفيين وتضعيف البصريين هو الأرجح ؛ لأنّ منع استعمال (مِنْ) لإبتداء الغاية في الزمان غير صحيح بل الصحيح جوازه كمذهب الكوفيين ؛ لثبوت ورود ذلك في القرآن الكريم، والحديث الشريف ، والاشعار الصحيحة ، فالآية المذكورة آنفاً خير دليل على استعمال (مِنْ) لإبتداء الغاية في الزمان ، أمّا الاحاديث فمن ذلك ، قول النبي (صل الله عليه وآله) لفاطمة الزهراء (عليها السلام) بعد أن ناولته كسرة خبز من الشعير: ((هذا أوَّل طعامٍ أكلهُ أبوكِ مِنْ ثلاثةَ أيامٍ))[3] ، فاستعملت (مِنْ) في هذا الحديث لابتداء الغاية في الزمان ، ومن أمثلة الأحاديث أيضاً ، قول النبي (عليه وآله أفضل الصلاة والسلام): ((مثلكُمْ وَمثلُ اليهودِ والنَّصارَى كرجلٍ استعملَ عُمّالاً ، فقالَ: مَنْ يعملُ لي إلى نصفِ النَّهارِ على قِيرَاطِ قِيرَاطِ ؟ فَعَمِلتِ اليَهودُ على قِيرَاطِ قِيرَاطِ، ثمَّ قالَ: مَنْ يعملُ لي مِنْ نصفِ النَّهارِ إلى صَلاةِ العصرِ على قِيرَاطِ قِيرَاطِ؟ فعملتْ النَّصارى مِنْ نصفِ النَّهار إلى صلاةِ العَصرِ على قِيرَاطِ قِيرَاطِ، ثمَّ قالَ: مَنْ يعملُ لي مِنْ صلاةِ العصرِ إلى مغربِ الشَّمسِ على قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ، ألا، فأنْتُم الذين يَعْملونَ مِنْ صلاةِ العَصرِ إلى مغربِ الشَّمسِ، على

(1) أسرار العربية: ٢٧٣-٢٧٤.
(2) اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ١٣٩
(3) مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٢٠/٤٤٠

قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ، ألا لَكُمُ الأَجْرُ مَرَّتَيْنِ))[١] ، فوردت (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان أربع مرات في هذا الحديث، وغيرها من أمثلة الاحاديث ، أمّا الاشعار فمن ذلك قول النابغة الذبياني[٢]: [الطويل]

ولاعيبَ فيهم غيرَ أنَّ سيوفَهُم
بهنَّ فلولٌ من قراعِ الكتائبِ

تُخيرنّ مِنْ أزمانِ يومِ حليمة
إلى اليومِ قد جربنّ كلَّ التجاربِ

وقول الأخر[٣]:

وكلُّ حسامٍ أخلصتهُ قيونهُ
تخيرن مِنْ أزمانِ عادٍ وجرهمِ

فقد جاءت (مِنْ) في هذه الابيات لابتداء الغاية في الزمان ويوجد الكثير من الأمثلة، مما يؤكد جواز استعمالها لابتداء الغاية في الزمان.

٣- إعمال (إنْ) المخففة من الثقيلة

اختلف النحويون في إعمال (إنْ) المخففة، فذهب البصريون إلى أنّها عاملة، ودليلهم في ذلك السماع قال سيبويه: ((حدثنا من نثق به، أنّه سمع من العرب من يقول: إنْ عمراً لمنطلقٌ. وأهل المدينة يقرءون[٤]: ﴿**وَإِنَّ كُلا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ**﴾ [سورة هود/ من الآية ١١١]، يخفّفون

---

[١] صحيح البخاري : ١٧٠/٤
[٢] ينظر: ديوان النابغة الذبياني: ٣٢
[٣] نُسِب البيت إلى (جبل بن جوال) في شرح التسيهل : ١٣٢/٣ ، والتذييل والتكميل: ١١٨/١١ ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٢٨٧٨/٦
[٤] وقراءة التخفيف هي قراءة ابن كثير ونافع، ينظر: المبسوط في القراءات العشرة: ٢٤٢.

وينصبون، كما قالوا: (كأنْ ثَدْيَيه حُقّان)[١]؛ وذلك لأنّ الحرف بمنزلة الفعل، فلما حُذِف من نفسه شيء لم يغيَّر عمله كما لم يُغيَّر عمل (لم يكُ ولم أُبل) حين حذف)) [٢].

في حين ذهب الكوفيون إلى عدم جواز إعمالها، وحجتهم في ذلك أنّها لمّا خفّفت زال شبهها بالفعل، فوجب أن يبطل عملها؛ لأنّ المشددة إنما عملت لمشابهتها الفعل الماضي باللفظ لأنّها على ثلاثة أحرف و البناء على الفتح لأنّه أيضاً مبني على الفتح[٣].`

من مناقشة الفاضل الهندي لرأي البصريين، والكوفيين، يبدو أنّ الراجح عنده مذهب الكوفيين، قال الفاضل الهندي: ((إنّ المكسورة إذا خُفّفت لزمتها اللام، بأن تدخل خبرها فرقاً بينها وبين (إنْ) النافية، وحينئذ يجوز أن تدخل الأفعال مطلقاً خلافاً للبصريين)) [٤].

ثم عرض رأي البصريين هنا: ((قالو: بأنّها إنّما تدخل الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فقط، واستدلوا بأنّ الأصل في تلك الحروف أن تدخل المبتدأ والخبر، فإذا زال ذلك، فينبغي أن يكون قريباً منه، وهو أن تدخل على الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر)) [٥]، ثم علّق على رأيهم: ((ولا يخفى ما فيه، لأنّها إذا خُفّفت لم تبق تلك الحروف)) [٦].

ولعله أراد القول بأنّها إذا خُفّفت زالت المشابهة بينها وبين الفعل لم تبقَ على ما كانت عليه قبل التخفيف، وهذا ما ذهب إليه الكوفيون، وهذا دليل على مُكْنته وبراعته في علم النحو، وكأنّه عالمٌ مختصٌ به، على الرغم من أنّه كان فقيهاً أصولياً.

---

(١) هذا عجز البيت وتمامه: (وصدرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ * * كأنْ ثدييه حُقَّان)، والبيت ورد بلا نسبة، ينظر: شرح ابن عقيل: ٣٩١/١، وشرح الأشموني: ٣٢٤/١، وخزانة الأدب: ٣٩٨/١٠.

(٢) الكتاب: ١٤٠/٢.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٥٩/١، (مسألة :٢٤)، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٣٤٧/١-٣٤٨،(مسألة :٥٣) وارتشاف الضرب: ١٢٧١/٣، وهمع الهوامع: ٥١١/١.

(٤) موضح أسرار النحو: ٤٩٨.

(٥) المصدر نفسه: ٤٩٨.

(٦) المصدر نفسه: ٤٩٨.

موقفه من النحويين

لما لم تكن المسائل الخلافية منحصرة بين المدرستين، وأنَّ الخلاف النحوي بينهما لم يتسع للمسائل جميعها، كان الخلاف واقعاً بين أفراد النحويين سواء أكانوا ينتمون إلى مدرسة واحدة أم لا، وقف الفاضل الهندي اتجاه أقوال النحويين ومذاهبهم موقف المتفحص الدقيق الذي لا يسلّم بكل ما ورد منهم، وإنما يختار رأياً فيرجحه ويضعّف رأياً آخر فينتقده، وفي أغلب الأحيان يذكر الدليل والبرهان موضحاً فيه سبب ترجيحه أو تضعيفه.

١ – ترجيحاته

استعمل الفاضل الهندي بعض العبارات التي تدل على اختياراته في المسألة، وقد تعدد أسلوبه فيها وغالباً كان يصرح بلفظٍ واضح يدلّ على الرأي الذي ذهب إليه فمن عباراته مثلاً: (المعنى المختار...)[١] (والأظهر عندي هو الأول)[٢]، و (الحق عندي)[٣]، (لا شك في امتناع الأول هنا، فتعين الثاني)[٤]، و(عندي أن الأنصاف أن قول السيرافي أقرب)[٥]، وفيما يأتي نماذج من المسائل التي توضح ترجيحاته وموقفه من النحويين ومذاهبهم:

١- (لن) بين البساطة والتركيب

اختلف النحويون في أصل (لن) على مذاهب:

١-مذهب الخليل والكسائي: أنّها مركبة من (لا) النافية و(أنْ) المصدرية الناصبة، ثم حذفت الهمزة، لكثرة الاستعمال، كما حُذفت في (وَيْلُمَّه)، والأصل: (وَيْلُ أُمِّه)، ثم حُذفت الألف لالتقاء الساكنين (أي: ألف لا، ونون أنْ)، فصارت (لن)، ودليل ذلك أنّ (لا أنْ)

---

(١) ينظر: موضح أسرار النحو: ٢٩٥.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٩٨.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٤٤٥.
(٤) ينظر: التهليلية: ٢٩٨.
(٥) ينظر: اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ١٠٤.

و (لن) قريبان في اللفظ وفي المعنى، لوجود معنى (لا وأنْ) في (لن) وهو النفي في (لا)، والتخليص للاستقبال في (أنْ) المصدرية[1].

٢-مذهب سيبويه وجمهور النحويين: أن (لن) حرف بسيط[2]، قال سيبويه: ((فأما الخليل فزعم أنها (لا أنْ)، ولكنهم حذفوا، لكثرته في كلامهم، كما قالوا: (وَيْلُمَّه) يريدون: (ويل لأُمِّه) وكما قالوا يومئذٍ، وجعلت بمنزلة حرفٍ واحد، كما جعلوا بمنزلة حرف واحد، فإنما هي هل ولا ... ولو كانت على ما يقول الخليل كما قلت: أما زيداً فلن أضرب لأنّ هذا اسم والفعل صلة فكأنه قال: أما زيداً فلا الضرب له)) [3] فسيبويه بهذا القول لم يرتضِ رأي شيخه .

٣-مذهب الفراء: ذهب الفراء إلى أنّ (لن) أصلها (لا النافية) أُبدل من ألفها نون، ودليله في ذلك أنّ (لا النافية، ولن) متفقان في عمل النفي وفي زمنه وهو المستقبل وجعل (لا) أصلاً ؛ لأنّها أكثر في النفي فهي تنفي الفعل الماضي والفعل المضارع، في حين اختصت (لن) بنفي الفعل المضارع[4]، ووجهت إلى رأي الفراء جملة من الاعتراضات منها، ((أنّ الإبدال لا يغير حكم المهمل فيجعله مُعملاً ، وأنّ المعهود إنّما هو إبدال النون الفاً كقوله تعالى: ﴿**لَنَسْفَعًا**﴾ [سورة العلق/ من الآية ١٥]، لا العكس)) [5] لثقل النون فإذا أُبدلت من الألف انتقل من خفة إلى ثقل خلاف الأصل.

عرض الفاضل الهندي هذه المسألة عند حديثه عن عوامل نصب الفعل المضارع، ففي حديثه عن (لن) قال: ((فإن قلت: أهي كلمة مركبة، أم كلمة برأسها بسيطة لا تركيب فيها؟

---

(١) ينظر: الكتاب : ٥/٣، والأصول في النحو: ١٤٧/٢، ونتائج الفكر في النحو، للسهيلي: ١٠٠، وشرح التسهيل، لابن مالك: ١٥/٤، وهمع الهوامع: ٣٦٥/٢.

(٢) ينظر: الكتاب : ٥/٣، والأصول في النحو: ١٤٧/٢، وأسرار العربية: ٣٢٩، ورصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي: ٢٨٥، وشرح التسهيل ، لابن مالك:٥١/٤ ، وتوضيح المقاصد والمسالك: ١٢٢٩/٣،وهمع الهوامع: ٣٦٥/٢

(٣) الكتاب: ٥/٣.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه : ٣٤/١، وشرح التسهيل، لابن مالك: ١٥/٤، وشرح الرضي على الكافية: ٣٨/٤، ورصف المباني: ٢٨٥.

(٥) شرح التصريح :٣٥٨/٢.

قلتُ: قد اختلف الخليل وسيبويه في ذلك، فذهب الخليل إلى الأول، وقال: أصلها (لا أنْ) فصارت لكثرة الاستعمال (لن)، وسيبويه إلى الثاني))[١]، فالراجح عند الفاضل الهندي كما يبدو من عرضه للأدلة رأي الخليل، قال: ((أمّا الأول فلا يحتاج إلى دليل، بل تكفيه مناسبة تامّة بين (لا أنْ) و (لن)، وقد تحققت)) [٢]، وعرض دليل سيبويه فقال: ((وأمّا الثاني: فدليله أنّه يصحّ لنا أن نقول: (أما زيداً فلن أضربَ)، ولو كان كما قال الخليل، لما أجاز ذلك؛ لأنّ ما بعد (أنْ) لا يعمل فيما قبلها، فلو كان أصل لن (لا أنْ) لما جاز أن تعمل فيما قبلها، وليس كذلك)) [٣].

وذكر الفاضل الهندي رأي أحد العلماء ممن خرّج كلام الخليل على وجه القبول بقوله: ((وقد اعتذر بعضهم عن الخليل بأنّ الألفاظ إذا ركّبت بعضها مع بعض تغيرت أحكامها، فيجوز أن تعمل (أنْ) إذا رُكّبت مع (لا) فيما قبلها)) [٤]، وصاحب هذا القول أبو البركات الأنباري[٥]، وهذا يدل على أنّ الفاضل الهندي ممن رجّح رأي الخليل والتابعين له، وقد وافق المبّرد رأي الخليل أيضاً إذ قال: ((لن وإنما هي (لا أنْ) ولكنّك حذفت الألف من (لا) والهمزة من (أنْ) وجعلتهما حرفاً واحداً)) [٦].

والراجح هو مذهب سيبويه وجمهور النحاة الذين خالفهم الفاضل الهندي؛ لأنّ لغة العرب في الأغلب تميل إلى كل ما هو مبسط بعيد عن التعقيد والقول بأنّها بسيطة غير مركبة يفي بهذا الغرض، وكذلك أنّ الأداة (لن) لها نظائر في الشكل والاستعمال مثل (أن) و(كي) الناصبتين.

(١) موضح أسرار النحو: ٤٥٥.
(٢) المصدر نفسه: ٤٥٥
(٣) المصدر نفسه: ٤٥٥.
(٤) المصدر نفسه: ٤٥٥-٤٥٦.
(٥) ينظر: أسرار العربية:٣٢٩.
(٦) المقتضب: ٨/٢.

٢- تقدم الحال على عامله إن كان العامل ظرفاً

اختلف قول النحويين في هذه المسألة، فسيبويه منع تقدّم الحال على الظرف وشبهه، ودليله في ذلك ضعف الظرف[١]. في حين جوّز الفراء والأخفش هذا التقديم، وشرط الأخفش تقدّم المبتدأ على الحال، نحو: (زيد قائماً في الدار)[٢]، قال: ((تقدّمه على جزءٍ واحد كلا تقدُّمٍ؛ لأنّه بعد المبتدأ، والمبتدأ يُطالب بخبره، وكأنّه في نيّة التّقدّم)) [٣].

عرض الفاضل الهندي آراء النحاة مع عرض أدلتهم قال: ((دليل سيبويه: أنّه عامل ضعيف، وأمّا دليل الأخفش فهو أنّ الظرف إنّما يعمل إذا اعتمد على المبتدأ أو غيره، فإذا قدّم المبتدأ فكأنّه تقدّم الظرف)) [٤]. ثم ردَّ الفاضل الهندي رأي الأخفش بعد عرض دليله بقوله: ((ولا يخفى ضعف هذا الدليل)) [٥]، ولعل سبب ضعف دليل الأخفش، ((لأنّ الظروف المضّمنة استقراراً بمنزلة الحروف في عدم التّصرف؛ فكما لا يجوز تقديم الحال على العامل الحرفي، كذا لا يجوز تقديمهما على العامل الظرفي)) [٦]. فالراجح عنده هو المذهب الأول، مذهب سيبويه، إذ لا يجوز تقديم الحال على الظرف لكونه عاملاً ضعيفاً[٧].

٣- حكم المفعول المطلق إذا كان بغير لفظه

اختلف قول النحاة في المفعول المطلق إذا كان بغير لفظه نحو: (قعدت جلوساً)، وقوله تعالى: ﴿**وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا**﴾ [سورة آل عمران/من الآية ٣٧]، فذهب سيبويه إلى أنّ المصدر منصوب بفعله المقدر قال في (باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأنّ المعنى واحد): ((وذلك قولك: اجْتَوَرُوا، تَجَاوراً، تَجَاورُوا، اجْتواراً ،لأنّ معنى اجتَورُوا وتَجَاورُوا واحد ومثل ذلك: انكَسَر كَسْراً، وكُسِر انْكِسَاراً لأنّ معنى كُسِر، وانكَسَر واحد، وقال الله تبارك و تعالى:

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٤/٢، والفوائد الضيائية: ٣٤٦/١.
(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٥٩٠/٣، وشرح التصريح: ٦٠٠/١، وهمع الهوامع: ٣١٢/٢.
(٣) اللمحة في شرح الملحة: ٣٨٠/١.
(٤) موضح أسرار النحو: ٣٤٥.
(٥) المصدر نفسه: ٣٤٥.
(٦) اللمحة في شرح الملحة: ٣٨٠/١-٣٨١.
(٧) ينظر: موضح أسرار النحو: ٣٤٥.

﴿**واللهُ أَنْبَتَكُم مِنَ الأرضِ نَبَاتاً**﴾ [سورة نوح/١٧]، لأنّه إذا قال: أنبته فكأنّه قال: قد نبت)) [١]. فتقدير (قعد جلوساً) من كلام سيبويه (قعدت وجلست جلوساً) وتقدير الآية المباركة ﴿**وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا**﴾ بتقدير عاملٍ من باب المصدر.

في حين ذهب المازني(ت٢٤٩هـ) والمبرد والسيرافي (ت٣٦٨هـ)، إلى أنَّه منصوب بالفعل الظاهر، وحجتهم في ذلك، أنَّ الأصل عدم التقدير ولا ضرورة ملجئة له[٢].

عرض الفاضل الهندي هذه المسألة من غير أن يصرّح بذكر المازني وأتباعه وإنّما قال: ((ولكن اختلف في أنّ المفعول المطلق في هذه الصورة، أهو للفعل المذكور، أو للفعل المقدّر؟ فقال سيبويه بالثاني، وغيره بالأول)) [٣]. ثم أورد دليل الفريقين، قائلاً: ((أما دليل سيبويه، فهو أنّ المفعول المطلق، إنّما هو مصدر العامل، فالأصل أن يكون منه لا من غيره، فلو كان من غيره في بعض المواضع ظاهراً، وجب أن يُقدر ما كان من جنسه ابقاءً للأصل ما أمكن، وقال: تقدير: (قعدتُ جلوساً)، قعدتُ وجلستُ جلوساً وتقدير: ﴿**وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا**﴾، أنبتها الله فنبتت نباتاً، وأما دليل غيره، فهو أنّ الظاهر ذلك، والتقدير خلاف الأصل، وكون المفعول المطلق مصدراً للعامل بعينه غير واجبٍ، فالإبقاء على الظاهر واجبٌ)) [٤]، ثم رجّح الفاضل الهندي الدليل الثاني بقوله : ((وأنت خبيرٌ بقوة هذا الدليل، ونسخه لدليل سيبويه، فالمذهب الثاني هو الحق المعوّل عليه))[٥].

ويبدو أنَّ الفاضل الهندي ضعّف رأي سيبويه وأخذ برأي المازني والمبرد والسيرافي، ذلك أنَّ نصب المفعول المطلق بالفعل الظاهر أولى من التقدير، وهو بذلك قد ردّد ما قاله رضي

---

(١) الكتاب: ٨١/٤.
(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٠٣/١، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٦٤٦/٢، والفوائد الضيائية: ٢٢٨.
(٣) موضح أسرار النحو: ٣٠١.
(٤) المصدر نفسه: ٣٠٢.
(٥) المصدر نفسه: ٣٠٢.

الدين الاستراباذي: ((ومذهب المازني والمبرد والسيرافي، أنَّه منصوب بالفعل الظاهر وهو أولى)) (١) .

٤- (جاء) و (قعد) فعلان ناقصان في غير المسموع

اختلف النحويون في استعمال (جاء) و (قعد) فعلين ناقصين في غير المسموع، فقد ذُكر أنَّ الكسائي ذهب إلى أنّ (قعد) في قوله: (قعد لا يسأل عن حاجة، إلا قضاها) بمعنى: صار(٢).

وذهب الفراء إلى أنّه يطرد استعمال (جاء) و (قعد) فعلين ناقصين في غير المسموع، وقاس ذلك على المسموع(٣)، وأما ابن الحاجب، والرضي، فذهبا إلى أنّ (جاء) يطرد استعمالها فعلاً ناقصاً، أما قعد فلا يطرد، قال الرضي: ((الأولى طرد (جاء) ... وأما (قعد) فلا يطرد، وإنْ قلنا بالطرد فإنما يطرد في مثل هذا الموضع الذي استعمل فيه أولاً...)) (٤)، وقيل إنّ الزمخشري خرّج قوله تعالى: ﴿**فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا**﴾ [سورة الاسراء/ من الآية ٢٢] بمعنى (تصير)(٥)، وقصر الأندلسي اللورقي (ت ٦٦١ هـ) استعمالهما ناقصين على ما ورد من السماع في قول الإعراب: (أرهق شفرته حتى قعدت كأنها حربة)، أي صارت، وقولهم: (ما جاءت حاجتك) أي ما كانت حاجتك(٦).

وذكر الفاضل الهندي هذين الفعلين في شرحه للأفعال الناقصة وأورد رأي الفراء والأندلسي اللّورقي وأدلتهما ثم ضعّف رأي الفراء ورجّح رأي الأندلسي، بقوله: ((أما دليل الأول: فهو أنّ أصلهما التمامية، واستعمالهما ناقصين خلاف الأصل، فيجب أن يُقتصر على موضع

---

(١) شرح الرضي على الكافية: ٣٠٣/١.
(٢) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك: ٣٤٨/١.
(٣) ينظر: رأي الفراء في شرح التسهيل، لابن مالك: ٣٤٨/١، وارتشاف الضرب: ١١٦٥/٣، والتذييل والتكميل: ١٦٤/٤، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١١٠٦/٣.
(٤)شرح الرضي على الكافية: ١٨٨/٤.
(٥) ينظر: الكشاف: ٦٥٧/٢.
(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٨٧/٤.

السماع، وأمّا دليل الثاني: فهو أنَّه إذا سمعناهما ناقصين، علمنا أنّ استعمالهما كذلك جائز، فنقيس على موضع السماع غيره. ولا يخفى على الفطن المنصف ضعف هذا الوجه، وقوة الوجه الأول، فالمذهب السديد هو الأول، فليُعتمد عليه)) [(١)].

أي الراجح عند الفاضل الهندي ما ذهب إليه الأندلسي اللورقي، ويبدو أنّ ما ذهب إليه الفاضل الهندي في ترجيحه هو الحق وذلك؛ لأنَّ الأصل في (جاء) و (قعد) التمام والأخذ بالأصل أولى، فيكون الفاضل الهندي بذلك قد رجّح السماع على القياس، وأخذ بما قال به ابن جني: ((إذا أداك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ماكنت عليه إلى ما هم عليه))[(٢)].

٥- الخلاف في نقل الضمير الى الظرف

عند الإخبار بالظرف أو بحرف الجر يحذف عاملهما المقدر بـ (كائن) أو (استقر) وجوباً، فاختلف النحاة في تقدير ضمير العامل أحذف مع العامل أم استقر في الظرف؟ فذهب بعضهم إلى أنَّه حذف مع العامل وهذا مذهب السيرافي، وذهب بعضهم الآخر إلى أنَّه استقر في الظرف[(٣)]، قال الرضي في شرحه: ((وذهب أبو علي ومن تابعه إلى أنَّه انتقل إلى الظرف لأنّه يؤكد)) [(٤)]، ودليلهم في هذا الرأي قول الشاعر[(٥)]: [الطويل]

فإنْ يكُ جثماني بأرضٍ سواكُمُ

فإنّ فؤادي عندكَ الدهرَ أجمعُ

---

(١) موضح أسرار النحو: ٤٦٢-٤٦٣.

(٢) الخصائص: ١٢٥/١.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٠٠٧/٢، وشرح شذور الذهب، للجوجري: ٧١٧/٢-٧١٨، وشرح الأشموني: ١٨٩/١.

(٤) شرح الرضي على الكافية: ٢٤٦/١.

(٥) البيت لجميل بثينة في ديوانه: ٢٩، ونُسِب لكثير عزة في ديوانه: ٤٠٤، وفي تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٠٠٧/٢.

إذ رفع (أجمع) الذي هو توكيد للضمير المنتقل إلى الظرف (عندك) ولا يصح أن يكون توكيداً للضمير المحذوف مع الاستقرار؛ لأنّ التوكيد والحذف متنافيان، زيادة على أنَّ الضمير لا يستتر إلا في عامله[١]، وكذلك لا يصح أن يكون (أجمع) توكيداً لـ (فؤادي) ولا لـ (عند) ولا لـ (الدهر)؛ لأنَّ هذه الألفاظ منصوبة و (أجمع) مرفوعة والمرفوع لا يكون توكيداً للمنصوب[٢]، قول الشاعر[٣]: [الوافر]

ألا يا نخلةً من ذاتِ عرقٍ

عليك ورحمةُ اللهِ السّلامُ

إذ لا يجوز تقدّم المعطوف (رحمة الله) على المعطوف عليه (السلام)؛ لأنّه يستلزم تقدّم المعطوف على عامل المعطوف عليه ولا يجوز ذلك. تعرض الفاضل الهندي لهذه المسألة في إعرابه للبيت القائل[٤]:

لأُمِّ عمرو باللوى مربعُ

طامسة أعلامه بلقعُ

ففي إعرابه لكلمة (لأُمِّ عَمْرو) قال إنّها: ((ظرف عامله عامٌّ واجبُ الحَذفِ إمّا فعل أو اسم على اختلاف الرأيين، وهو كائنٌ أو كان، أو حاصلٌ أو حَصَلَ، أو ما يؤدّي مؤدّاهما)) [٥]. ثم تحدث عن مسألة نقل الضمير الى الظرف قال: ((واختلف في أنّ الضمير حُذِف مع العامل أو استقرّ في الظرف فذهب السيرافي إلى الأوّل وغيره إلى الثاني، ويدلّ عليه أنّه قد يؤكد، كقوله:

---

[١] ينظر: المقاصد النحوية: ٤٩٧/١.

[٢] ينظر: أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك: ٢٠١/١.

[٣] البيت منسوب للأحوص الأنصاري في حواشي ديوانه: ١٨٥، وفي المقاصد الشافية، للشاطبي: ٢٦٥/٥، وفي أغلب كتب النحويين غير منسوب، ينظر: الأصول في النحو: ٣٢٦/١، والخصائص: ٣٨٨/٢، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٤٦٧/١، والمقاصد النحوية: ٤٩٧/١.

[٤] ديوان السيد الحميري: ١٢٨.

[٥] اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ١٠٣.

فإنْ يكُ جُثماني بأرضِ سواكُمُ

فإنّ فؤادي عِندكَ الدهرُ اجمعُ

وأنّه قد يعطف عليه كقوله:

ألا يا نَخْلةً مِنْ ذاتِ عِرقٍ

عَلَيْكَ وَرَحْمِةُ اللهِ السّلامُ

إذ لا يجوز تقدّم المعطوف على المعطوف عليه فلا يمكن أن يجعل (رحمة الله) معطوفاً على (السّلام) وينتصب عنه الحال كقوله عزّ من قائل: ﴿**فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا**﴾ [سورة هود/من الآية ١٠٨])) [١].

ورجّح الفاضل الهندي المذهب الأول أي مذهب السيرافي معللاً ذلك بقوله: ((وعندي أنّ الإنصاف أنّ قول السيرافي أقرب إلى التحقيق، فإنّ الاسم الجامد لا يصلح شيء منهما لأن يستتر فيه الضمير، ولأنّه لو بقي الضمير لكان بين المفرد وأخويه، والمذكر وأُخته، فرقا كما كان في العامل إلّا أنّه لمّا كُسِر حُذِف العامل، بل وجب لشدّة ظهوره، حتى كان ذكره بمنزلة الحشو في الكلام نزل منزلة المذكور فأكد وعطف عليه وأوقع عنه الحال...)) [٢].

وأحسب أنَّ الرأي ما ذهب إليه أصحاب المذهب الثاني وهو أنَّ الضمير انتقل إلى الظرف ويؤيد ذلك ما نُقل عن سيبويه، والفراء من أنَّ الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فإنّه يستقر فيه الضمير إذا تأخر عن المبتدأ فإذا تقدم فلا ضير فيه، أمّا انتقال الضمير إلى الظرف (عليك) في البيت الثاني فهو ضرورة إذ لا يجوز أنْ يتقدم المعطوف على المعطوف عليه والأصل عليك السلام ورحمة الله[٣].

---

[١] اللآلئ العبقرية في شرح العيينية الحميرية: ١٠٣.
[٢] المصدر نفسه: ١٠٤.
[٣] ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢٠٧/١.

٦- وقوع الحال من المضاف إليه

اختلف النحاة في مجيء الحال من المضاف إليه فذهب سيبويه إلى أنّه يجوز مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً[(١)]، وذهب غيره كابن مالك بأنّه لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا توافرت فيه أمور قال في ألفيته[(٢)]:

ولا تجزْ حالاً من المضافِ له

إلا إذا اقتضى المضافُ عمله

أو كانَ جزءُ مالَه أُضيفا

أو مثل جزئه فلا تحيفا

فمجيء الحال من المضاف إليه جائز إذا كان المضاف عاملاً في الحال، أو كان المضاف بعضاً من الحال أو كبعضه[(٣)]، قال في شرحه على التسهيل: ((إنّ إضافة عامل الحال إلى صاحب الحال جائزة، وأنّ إضافة ما ليس عاملاً في الحال إلى صاحبها غير جائزة، إلا ما استثني، ومن إضافة عامل الحال إلى صاحبها قوله تعالى: ﴿**إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا**﴾ [سورة المائدة/ من الآية ١٠٥] ... قلت إلا أن يكون المضاف جزئه أو كجزئه، فأشرت بكون المضاف جزء ما أضيف إليه إلى نحو قوله تعالى: ﴿**وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا**﴾ [سورة الحجر/ من الآية ٤٧]، وأشرت بكون المضاف كجزء ما أضيف إليه إلى نحو قوله تعالى: ﴿**واتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا**﴾ [سورة النساء/ من الآية ١٢٥]، وإنّما حسن جعل الذي أضيف إليه جزءه أو كجزئه صاحب حال ؛ لأنّه قد يستغنى به عن المضاف، ألا ترى أنّه لو قيل في الكلام: نزعنا ما فيهم من غلٍّ إخوانا، واتبع ابراهيم حنيفا لحسُنَ، بخلاف الذي يضاف إليه ما ليس بمعنى الفعل وما ليس جزءا و لا كجزء، فإنّه لا سبيل إلى جعله صاحب حال، لو

---

(١) ينظر: رأي سيبويه في شرح ألفية ابن مالك، للعثيمين: ٥٠٥/٢

(٢) ألفية ابن مالك: ٣٣.

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم: ٢٣٧، والتذييل والتكميل: ٨٠/٩، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ٤١٢/١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢٢٩٢/٥.

قلت ضربت غلام هند جالسة أو نحو ذلك لم يجز بلا خلاف)) [١]. ذكر الفاضل الهندي هذه المسألة في إعرابه للبيت القائل[٢]:

يَخْطِبُ مَأمُوراً وفي كَفِّه

كفُّ عليٍّ ظاهراً يَلمعُ

قال في إعراب كلمة (ظاهراً) بأنّها حال عن (كَفُّ عليٍّ) إن كان فاعلاً للظرف، وإن كان مبتدأ فإمّا حال عنه أو عن ضميره الذي في الظرف[٣]، ثم أوضح أنّه في إعرابه هذا إنما أيد ما ذهب إليه ابن مالك من جواز وقوع الحال عن المضاف إليه بالشروط التي ذكرناها آنفاً، وقد أطلق عليه (المالكي) قال: ((ثمّ أنّ ما احتملناه من وقوع الحال عن ضمير (كفّه) أو عن (علي) مبنيّ على ما ذهب إليه المالكي من جواز وقوع الحال عن المضاف إليه إذا كان المضاف جزءاً له كقوله تعالى: ﴿**وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا**﴾، أو كجزء، كقوله تعالى: ﴿**واتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا**﴾)) [٤].

٢ – تضعيفاته

استعمل الفاضل الهندي عبارات مختلفة ومباشرة لردّ الآراء وتضعيفها وانتقادها، على غرار ما عمله في ترجيحاته، وهذا يعكس جرأته وشخصيته العلمية، فمن أمثلة هذه العبارات: (لا يخفى ضعفه على من راجع نفسه)[٥] ،

و(هذا الجواب ضعيف)[١]، و(الوجه الثاني لا يروي الغليل)[٢]، و(إنّا لا نسلّم)[٣]، و(عندي ليس هذا التحقيق والتقسيم بشيء)[٤]، و(لا حاجة إلى هذا التقدير)[٥]، وغيرها. وفيما يأتي نماذج لبعض التضعيفات والانتقادات لبعض مذاهب النحويين وآرائهم.

---

(١) شرح التسهيل، لابن مالك: ٣٤٢/٢.
(٢) ديوان السيد الحميري: ١٢٩.
(٣) ينظر: اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٣٣٧.
(٤) المصدر نفسه: ٣٣٩.
(٥) ينظر: موضح أسرار النحو: ٢٢٦.

١- تقدم الحال على عاملها (الظاهر والمضمر)

الأصل أن يتقدم العامل في الحال وغيره، وأن تتأخر الحال عنه وقد سار الكوفيون[٦]، على هذا الأصل، فمنعوا تقديم الحال على عاملها مع الظاهر خاصة، لتقدم المضمر على المظهر، ((ألا ترى أنك إذ قلت: (راكباً جاءَ زيدٌ) كان في (راكباً) ضمير زيد، وقد تقدم عليه، وتقديم المضمر على المظهر لا يجوز)) [٧].

وأجاز البصريون[٨] تقدم الحال على عاملها مع المضمر والمظهر نحو: (راكبا جئت)، (راكبا جاء زيد). أورد الفاضل الهندي هذه المسألة معبراً عن الكوفيين بأحد لغوييها (الفراء) قال: ((فإن قلتَ: هل تتقدم الحال على عاملها؟ قلتُ: قد اختلف فيه، فذهب الفراء إلى أنّه لا يجوز، وفصّل غيره؛ فقال: إن كان العامل لفظياً جاز التقديم، وإلّا فلا، أمّا دليل الأول: فهو أنّه لو قُدّمت لزم الإضمار قبل الذكر، فإنّ في الحال ضميراً راجعاً إلى ذي الحال، فلو قدّمت على العامل، لقدّمت على ذي الحال الذي هو مرجع الضمير، ودليل الثاني أنّ العامل اللفظي قويّ، يعمل فيما بعده وما قبله، بخلاف المعنوي)) [٩].

هذه طريقة عرض الفاضل الهندي للمسألة وبعدها رجّح ما رآه مناسباً وضعّف الرأي غير المناسب معللاً ذلك قال: ((والثاني هو الحقّ عندي، لأنّ دليل الفراء ليس بشيء؛ لأنّ الإضمار قبل الذكر اللازم من التقديم ليس بممتنع، لأنّه بحسب اللفظ فقط، ألا ترى إلى قوله

---

[١] ينظر: موضح أسرار النحو: ٢٦٣.
[٢] ينظر: المصدر نفسه: ٤٧٢.
[٣] ينظر: المصدر نفسه: ٤٧٨.
[٤] ينظر: اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٢٢٢.
[٥] ينظر: المصدر نفسه: ٢٤٢.
[٦] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٠٣/١(المسألة :٣١)، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٣٨٣(المسألة :٦٢).
[٧] الإنصاف في مسائل الخلاف:٢٠٣/١
[٨] ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٧٠٨/٢، وشرح التصريح: ٥٨٩/١، وهمع الهوامع: ٣٠٨/٢.
[٩] موضح أسرار النحو: ٣٤٤.

تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ [سورة طه/٦٧]، كيف قدّم (في نفسه) على (موسى) مع أنّ ضميره راجعٌ اليه)) [١].

٢- (ما) التعجبية

اختلف النحويون في (ما) التعجبية، فذهب الخليل وسيبويه إلى أنّها نكرة تأتي بمعنى (شيء)، كقولنا (ما أحسن عبد الله) بمعنى (شيء أحسن عبد الله)، وابتدأ بها لتضمنها معنى التعجب[٢]، وذهب الأخفش إلى أنّها اسم موصول بمعنى (الذي) والجملة بعدها صلة والخبر محذوف نحو: (ما أحسن زيداً)، بمعنى (الذي أحسن زيداً شيءٌ عظيم)[٣]، وأيّد هذا الرأي بعض الكوفيين واحتجَ أصحاب هذا الرأي ((بقولهم: (حَسْبُك)، فهو اسم مبتدأ لم يؤتَ له بخبر؛ لأنّ فيه معنى: النَّهي، فكانت (ما) كذلك)) [٤]. وقيل: إنَّ بعض الكوفيين ذهبوا إلى أنّها استفهامية[٥]، وجوّز الأخفش مجيئها موصوفة والجملة بعدها في موضع رفع صفة، والخبر محذوف كذلك[٦].

ذكر الفاضل الهندي من هذه المسألة رأي سيبويه والرأي المشهور للأخفش هو أن (ما) (موصولة) ثم بيّن وجه كل واحد منهما قائلاً: ((أمّا وجه الأول، فهو أنّه إذا كان بمعنى شيءٍ، كان إبهامه أشدّ، فكان أنسب بالتعجب. وأمّا وجه الثاني، فهو أنّ الموصول يجب أن يكون مع صلته معلوماً للمخاطب، فإذا أتى المتكلم ب(ما) الموصولة بصفة مدحٍ أو ذمٍّ أو غيرهما، فكأنه أشعر بأنّ المخاطب عالمٌ بذلك، فكان التعجّب أشدّ)) [٧].

---

(١) موضح أسرار النحو: ٣٤٤.
(٢) ينظر: الكتاب: ٧٢/١.
(٣) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٣٦٨/١، وأوضح المسالك: ٢٢٦/٣، وشرح ابن عقيل: ١٥/٣.
(٤) شرح المفصل، لابن يعيش: ٤٢١/٤.
(٥) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك: ٣٢/٣، الجنى الداني: ٣٣٧.
(٦) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ٣٩٢/١، والجنى الداني، ٣٣٧.
(٧) موضح أسرار النحو: ٤٧٢.

ثم ضعّف الفاضل الهندي رأي الأخفش أحد علماء المدرسة البصرية وردّه بعباراتٍ أرى أنها قاسية إذ قال: ((ولكن الوجه الأول حَسَنٌ جميلٌ، والوجه الثاني لا يروي الغليل، لأنّ الإشعار بعلم المخاطب بالصلة لا يفيد تقويةً للتعجّب، بل إنّما يفيد تقويةً للإنصاف بالصلة، ومن ذلك غلب وهم الأخفش على عقله، فأوقعه في ضلالٍ مبينٍ)) [١].

والرأي ما ذهب إليه البصريون ورجّحه الفاضل الهندي ، وذلك أنّ التعجب لا يتم إلا مما هو غير مألوف أو مبهم لا علم للسامع به فتتقبض له نفسه ولما كانت (ما) نكرة مبهمة فهي ألصق بالتعجب.

٣- تقديم التمييز على العامل

اختلف النحويون في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً، فذهب الكوفيون، والمازني، وأبو العباس المبرد[٢] من البصريين، إلى جواز تقديم التمييز، ودليلهم في ذلك السماع، والقياس[٣]. فالسماع كقول الشاعر[٤]: [الطويل]

أتَهْجرُ ليلى بالفراقِ حَبِيبَها

وما كانَ نفساً بالفراقِ تطيبُ

(نفساً) تمييز منصوب مقدّم على العامل (تطيب)، وأما القياس، فهو أن العامل فعلٌ متصرف، فكما يجوز تقديم المعمول على الفعل المتصرف فكذلك يجوز تقديم التمييز على معموله الفعل المتصرف[٥]. وذهب سيبويه[٦] وسائر البصريين إلى عدم جواز ذلك ؛ لأنّ التمييز المنصوب بفعل متصرف يكون في الغالب فاعلاً في الأصل فأصل (تصبب عرقاً)

---

(١) المصدر نفسه: ٤٧٢.
(٢) ينظر: المقتضب: ٣٦/٣، والاصول في النحو: ٢٢٣/١.
(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٨٢/٢ (مسألة :١٢٠).
(٤) البيت للمخبل السعدي، ينظر: المخبل السعدي حياته وشعره، حاتم الضامن: ١٢٤، وقيل: بأنّه لأعشى همدان، ينظر: المقاصد النحوية، ١١٨٧/٣.
(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٨٣/٢.
(٦) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٠٥/١

(تصبب عرق زيد)[١]. وقد رُدَّ دليل المازني، والمبرد، والقائلين بهذا الرأي، بأنّ الرواية الصحيحة للبيت (وما كانَ نفسي بالفراقِ تطيبُ)[٢]، فبذلك يكون لا شاهد في البيت.

عرض الفاضل الهندي آراء المذهبين في هذه المسألة مع أدلتهم، وذكر في دليل المازني والمبرد[٣]، (أتهجر سلمى للفراق...) [٤]، وروايته في معظم المصادر (أتهجر ليلى بالفراق...)، وقد ردّ الفاضل الهندي رأي المازني والمبرد ورجّح مذهب سيبويه وسائر البصريين بقوله: ((إنّ الرواية المعمول عليها و(ما كان نفسي بالفراق تطيب)، فلم يكن هناك مميز، فمذهب سيبويه هو الحق)) [٥].

٤- العامل في المستثنى:

ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنّ العامل في المستثنى الفعل المذكور قبل (إلا)، ودليلهم في ذلك أنّ الفعل قوي بـ (إلا) فتعدى إلى المستثنى كما تعدى الفعل بحرف الجر، ونظيره في ذلك المفعول معه المنصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو كما في الجملة (استوى الماء والخشبة)[٦].

---

(١) ينظر: علل النحو: ٣٩٢/١-٣٩٣، شرح المفصل، لابن يعيش: ٤٢/٢، شرح التسهيل، لابن مالك: ٣٨٦/٢، المقاصد الشافية: ٥٥٢/٣.

(٢) ونُسبت هذه الرواية الى الزجاجي، واسماعيل بن نصرة، وأبي اسحاق، ينظر: الخصائص: ٣٨٦/٢، ونسبت إلى أبي اسحاق أيضاً في الايضاح: ٢٠٣/١، وشرح المفصل، لابن يعيش: ٤٣/٢.

(٣) ينظر: موضح أسرار النحو: ٣٥١.

(٤) ووردت بهذه الرواية أيضاً في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٨٤/٢، وشرح المفصل، لابن يعيش: ٤٢/٢.

(٥) موضح أسرار النحو: ٣٥٢.

(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢١٢/١ (المسألة: ٣٤) وتوجيه اللمع، لابن الخباز، ٢١٥، وشرح المفصل، لابن يعيش، ٤٦/٢.

وذهب أبو العباس المبرد[١] وأبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١ هـ) وبعض الكوفيين إلى أنّ المستثنى منصوب بـ (إلا)؛ لأنّها في معنى (استثني) فعند قولنا: (قام القوم إلا زيداً) كان المعنى استثني زيداً[٢].

وقد ضعّف العلماء هذا الرأي المنسوب للمبرد فقال ابن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ) معلقاً على رأي المبرد القائل بأن (إلا) بمعنى (استثني): ((وهذا غير صحيح، لأنّ معاني الحروف لا تعمل شيئاً في المفعول به ألا ترى أنّ حروف الاستفهام لا يعمل ما فيها من معنى (استفهم)، وأن حروف النفي لا يعمل ما فيها من معنى (أنفي) ... فالقول بما قال أبو العباس يؤدي إلى خرقٍ عظيم لا رقع له))[٣]. وقد ردّ هذا الرأي ابن الخشاب (ت ٥٦٧ هـ) أيضاً إذ قال: ((...المستثنى منصوب بـ (إلا) نفسها، إذا كان معناها استثني؛ وممن قال بهذا القول أبو العباس المبرد وهو قول ضعيف يظهر فساده بأدنى تأمل))[٤].

وأما المذهب الثالث في تحديد العامل في المستثنى فهو مذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين إذ ذهبوا إلى أنّ (إلّا) مركبة من (إنّ) و (لا) حيث خفّفت (إنّ) وإدغمت مع (لا) ففي الايجاب يكون النصب باعتبار (إنْ) المخففة، وإذا أتبعت ما قبلها في الاعراب فباعتبار (لا)[٥]، وقد روي العلماء عن الكسائي أنّه قال: ((إنّما نصب المستثنى؛ لأنّ تأويله؛ قام القوم إلا أن زيداً لم يقم، وحكي عنه أيضاً أنه قال: ينتصب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول))[٦].

عرض الفاضل الهندي هذه المذاهب والآراء مع أدلتها دون أن يصرّح بأسماء العلماء القائلين بها قال: ((فإن قلتَ: ما العامل في المستثنى؟ قلت: قد أختلف فيه على ثلاثة مذاهب:

---

(١) ينظر: المقتضب: ٣٩٦/٤.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢١٢/١ والتبيين عن مذاهب النحويين: ٣٩٩/١، وشرح الرضي على الكافية : ٨٠/٢.

(٣) شرح المقدمة المحسبة، ابن باشاذ: ٣٢٢/٢.

(4) المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب: ١٨٦/١.

(٥) ينظر: اسرار العربية، ١٥٦، واللباب في علل البناء والإعراب: ٣٠٣/١، وشرح الرضي على الكافية: ٨٠/٢.

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢١٢/١.

فالأول: إنّ العامل هو (إلّا) لتضمنه معنى (استثني)، والثاني: إنّه الفعل، والثالث: إنّ (إلّا) مركبة من (إنّ) و (لا)، والعامل (إنّ) إذا كانت في كلامٍ موجب، و (لا) إذا كانت في كلامٍ منفي. أمّا دليل الأول: فهو أنّه الظاهر المتبادر إلى الفهم، وأمّا دليل الثاني: فهو أنّ الأصل في العمل هو الفعل، وما عداه فرعه فإذا وجد الفعل الذي هو الأصل في العمل لم يُجز إعمال غيره. وأمّا دليل الثالث: فهو أنّ (إنّ) و (لا) كليهما للنفي؛ ولكن لا مؤكّد لـ (إنّ) فهو فرع له، والكلام الموجب هو الأصل في الكلام، وغير الموجب فرعه فوجب أن يعمل الأصل في الأصل والفرع في الفرع))[١].

وبعدها اختار الفاضل الهندي مذهب سيبويه وجمهور البصريين، القائل: بأنّ الناصب للمستثنى هو الفعل، وضعّف رأي الفراء ومن تابعه من الكوفيين، وضعف أيضاً رأي المبرد والزجاجي، قال: ((فإن قلتَ: أي المذاهب صحيح عندك؟ قلتُ: الثاني للدليل المذكور، والتبادر إلى الفهم لا مدخل له في بيان الواقع ولو سلّم فلا يكافي الأصالة، ولا نسلّم أنّ (إلا) مركبة من (إنّ) و (لا)، بل هي كلمة واحدة موضوعة للاستثناء، فقام الدليل على الثاني، وزُيّف دليل الباقيين))[٢].

٥- الخلاف في أداة التعريف (أل):

اختلف النحويون في أصل هذه الأداة أهي أل برمتها أم اللام حرف التعريف؟ و الهمزة فيها همزة وصل أم قطع؟ فذهب الخليل إلى أنَّ التعريف يكون في (أل) ثنائي الوضع وهي مثل (قد) و (هل)، والهمزة فيها همزة قطع مثل (أم)، وحذفت في الوصل لكثرة الإستعمال[٣]، ونسب

(١) موضح أسرار النحو: ٣٥٨.

(٢) المصدر نفسه: ٣٥٩.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل: ٢١٧/٣، والمساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل: ١/١٩٥-١٩٦.

البعض هذا الرأي إلى ابن كيسان (ت ٢٩٩ هـ)[١]، ومن الذين أيدوا القول بهذا المذهب ابن مالك[٢].

وذهب سيبويه إلى أنّ التعريف يكون في (ال) ثنائية الوضع ايضاً، إلا أنّ همزتها همزة وصل معتد بها في الوضع، قال سيبويه: ((وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بها حرفٌ واحد كـ (قد)، وأن ليست واحدةٌ منهما منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله: أأريد، ولكن الألف كألف ايم في ايم الله وهي موصولة كما أن ألف أيم موصولة))[٣]. والمقصود بمعتدٍ بها في الوضع، أي أنها جزء أداة التعريف وإن كانت زائدة في اداته فهي كهمزة استمع[٤].

وقد رُجح رأي الخليل قال السيوطي: ((ورجّح مذهب الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل وموجبة لعدم النظير منها وضع كلمة مستحقة للتحذير على حرف واحد ساكن))[٥]، وردَّ رأي سيبويه لأنّه من قوله: ((ينبغي افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لذلك))[٦].

والمذهب الثالث في (ال) التعريف، هو أن التعريف يكون في اللام الساكنة وحدها، ولما لم يجز الابتداء بالساكن جيء بالهمزة للوصول للنطق بالساكن، ونسب هذا الرأي إلى المتأخرين[٧].

وهناك مذهب رابع في (ال) التعريف وهو مذهب أبي العباس المبرد، على ما نسبه اليه الرضي الاسترابادي والشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥) إذ ((ذكر المبرد في كتاب الشافعي أن

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٩٨٥/٢.
(٢) ينظر: تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد، الدماميني: ٣٥١/٢.
(٣) الكتاب: ٣٢٤/٣.
(٤) ينظر: حاشية الصبان: ٥٥/١.
(٥) همع الهوامع: ٣٠٧/١.
(٦) المساعد على تسهيل الفوائد: ١٩٥/١، وينظر: همع الهوامع: ٣٠٧/١.
(٧) ينظر: التذييل والتكميل: ٢١٨/٣، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١٩٦/١، وتعليق الفوائد على تسهيل الفوائد: ٣٥٣/٢، وهمع الهوامع: ٣٠٦/١.

حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وإنّما ضم إليها اللام لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام))[١]، ومعنى كلام المبرد أنّ أداة التعريف هي الهمزة المفتوحة زيدت اللام عليها للفرق بينهما وبين همزة الاستفهام وحجته في ذلك أنّها جاءت لمعنى وأولى الحروف بذلك حروف العلة وأولها الألف[٢].

عرض الفاضل الهندي هذا الخلاف في شرحه للعينية الحميرية إذ إنّه عدّد المذاهب وأدلتها وبعدها ضعّف رأي الخليل ومن تابعه كابن كيسان وابن مالك وضعّف رأي سيبويه والمبرد أيضاً، وأختار الرأي الثالث أي مذهب المتأخرين القائل: بأن التعريف يكون في اللام الساكنة، وجيء بالهمزة للنطق بالساكن، إذ قال: ((وأنّ هذا الرأي بمكان من الضعف))[٣]، وقصد بكلامه الرأي الأخير رأي المبرد، ثم قال: ((وإنّما الأمر متردد بين الثلاثة الأُوَل، بل بين الأوّل والثالث والأظهر هو الثالث، ومعناهما التعريف أي جعل الاسم معرفة))[٤].

ثم ردّ الفاضل الهندي رأي ابن مالك القائل بأنّه: ((لا يمكن حدّ المعرفة قال: لأنّ منهما ما هو معرفة معنى نكرة لفظاً نحو: كان ذلك عام أول وعكسه نحو: أسامة، وما فيه الوجهان كواحد أمه، وذي (أل) الجنسية))[٥]، قائلاً: ((والمشهور إمكان التعريف فقيل: ما وضع لشيء بعينه، وقيل: ما وضع ليستعمل في شيء بعينه، والحق ما هو مشهور في إمكان التعريف))[٦]، وحدّه لتعريف المعرفة يتقارب مع تعريف الزمخشري[٧]، ويتطابق مع تعريف ابن الحاجب[٨].

---

(1) شرح الرضي عن الكافية: ٢٤١/٣.
(2) ينظر: شرح التصريح: ١/ ١٨٠
(3) اللاليء العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٩٨.
(4) المصدر نفسه: ٩٨.
(5) ارتشاف الضرب: ٩٠٧/٢.
(6) اللاليء العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٩٨.
(7) ينظر: المفصل في صنعة الاعراب: ٢٤٥.
(8) الكافية في علم النحو: ٣٧.

٣-عرض المسائل النحوية بلا مناقشة

عرض الفاضل الهندي بعض المسائل النحوية من غير ترجيح أو اعتراض أو ردّ، وإنّما اكتفى بطرح آراء العلماء في المسألة، ولعل سبب ذلك أنّ المسألة معروفة وقد فصَّل العلماء الحديث فيها وعُرضت في الكثير من كتب النحاة السابقين فلا حاجة إلى الخوض بها ثانية، لاسيما أنّ الفاضل الهندي كما عرفنا من النحاة المحدثين، وقد ظهر في زمن استوت المادة النحوية فيه على سوقها. وأكثر مُصَنَّف برزت فيه آراء العلماء بكثرة بلا ترجيح لمرجح أو ردٍ لرأي، (اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية)، وربما يتصل سبب ذلك، لوقت تأليفه إذ يبدو أنّه ألفه بعد توسّع اطلاعه وصقل خبرته وإلمامه الكبير فبثّ فيه كل ما اطلع عليه من آراء العلماء والنحاة، وأقوالهم، فخرج كتابه بهذه الصورة الغنية بآراء العلماء وأقوالهم، وأفكارهم المنظمة بطريقة مبسطة تعكس أمانته العلمية، وقدرته على التبويب والتنظيم والاستشهاد. وسأورد بعض النماذج شاهداً على ذلك:

١- تعلق الظرف بأحرف المشابهة

أورد الفاضل الهندي هذه المسألة في إعرابه للبيت القائل[١]:

كأنّ بالنارِ لما شفّني

من حُبّ أروى كبدي تلذعُ

فذكر أنّ الظرف (لما) متعلق بما يفهم من كأنّ معنى المشابهة، ثم عرض آراء العلماء بهذه المسألة[٢]، قائلا: ((وقد اختلف في تعلّق الظرف بأحرف المعاني، فالمشهور منعه مطلقاً، وقيل بجوازه مطلقاً، وقيل: إن كان نائباً عن فعل حذف، وجاز على سبيل النيابة وإلّا فلا، وهو

(١) ديوان السيد الحميري: ١٢٩.
(٢) اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٢٠١.

الذي اختاره أبو علي، وأبو الفتح، وقالا: إن اللام في (يا لزيد) متعلقة بـ (يا) [١]. والمجوّزون مطلقاً قالوا في قول كعب[٢]: [البسيط]

وما سُعادُ غداةَ البينِ إذ رحلوا

إلا أغنَّ غضيضَ الطَّرفِ مكحولُ

الظرف (إذ) متعلق بـ (ما) النافية، وقال ابن الحاجب[٣]: إنّ (اليوم) في قوله تعالى: ﴿**وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ**﴾ [سورة الزخرف/ من الآية ٣٩]، إما متعلق بالنفع المنفي، أو بـ(لن)، لما فيه من معنى انتفى. وقال في قوله تعالى: ﴿**مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ**﴾ [سورة القلم/٢]، إنّ الباء الأولى متعلقة بالنفي، ومما يدل على جواز التعلق بحرف المعنى خصوصاً.

قول الشاعر[٤]: [الطويل]

كأنَّ قلوبَ الطيرِ رَطباً ويابساً

لدى وكرِها العنّابُ والحشفُ البالي

فإنّ (كأنّ) هنا قد عمل في الحال والظرف جميعاً، وإذا عمل في الحال فبالطريقة الأولى يجوز عمله في الظرف. وأمّا المانعون من التعلق بالحرف فيقدرّون في أمثال ما ذكر فعلاً مناسباً لمعنى ذلك الحرف يتعلق به الظرف)) [٥].

٢ – الدلالة الزمنية ل(ليس)

أورد الفاضل الهندي معنى ليس في إعرابه للبيت القائل[٦]:

---

(١) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٥٧٢-٥٧٣، وهمع الهوامع: ١١٤/٣-١١٥.

(٢) البيت لكعب بن زهير من قصيدته (البردة) التي قالها في مدح النبي (ص)، ينظر: ديوانه: ٦٠.

(٣) ينظر: أمالي ابن الحاجب :١٤٢/١.

(٤) البيت لأمرئ القيس، ينظر: ديوانه: ٣٨.

(٥) اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٢٠١-٢٠٢.

(٦) ديوان السيد الحميري ١٢٩.

عجبْتُ مِنْ قومٍ أتوا أحمد

بخطبةٍ ليس لها موضعُ

عارضاً فيه آراء العلماء النحاة قال: ((ثم أنّ معنى (ليس) عند سيبويه النفي مطلقاً، تقول في الماضي: ليس خلق الله مثله[١]، وقال عزّ وجلّ: ﴿**أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ**﴾ [سورة هود/ من الآية ٨] في المستقبل، ومنهم من جوز المستقبل فقط. وعند الجمهور أنَّه للنفي في الحال، وذهب أبو علي إلى أنَّه إن لم يقيّد بزمان فهو لنفي الحال وإلا فيجب القيد، واختاره أبو حيان[٢] ونجم الأئمة[٣] ، وادّعى الأندلسي أنَّه لا نزاع بين القبيلين فإنّ الأولين إنّما يعممونه بحسب القيود والآخرين يخصّصونه بالحال إذا لم يكن قيد، فهم متفقون على أنَّه مع عدم القيد يعمل على الحال ومع القيد يكون بحسبه)) [٤].

٣-ما الكافة

عرض آراء العلماء فيها في إعرابه البيت القائل[٥]:

وظلَّ قومٌ غاظَهُم فعله

كأنّما آنافهُم تجدعُ

إذ قال: ((ما: حرف يؤتى به لكفّ ما قبلها عن العمل فيما بعدها، وأمّا بحسب المعنى فهي زائدة، وزعم ابن درستويه، وبعض الكوفيين أنّها نكرة مبهمة بمنزلة الضمير في نحو: ربّه رجلاً، وهي اسم لمكان ونحوها والجملة بعدها مفسّرة لها وخبر كان، ولم تحتج الجملة إلى رابط

---

(١) ينظر: الكتاب: ٧٠/١.
(٢) ينظر: أرتشاف الضرب: ١١٥٧/٣.
(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٩٩/٤.
(٤) اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٢١٤.
(٥) ديوان السيد الحميري: ١٢٩.

، كما لم تحتج مفسّراً[١]، لضمير الشأن والقصة لأنّها هي ما في المعنى. وذهب جماعة، منهم: الزّجاجي، والزمخشري[٢] إلى جواز الإعمال مع (ما) هذه في جميع الحروف المشبّهة بالفعل، وعن الزجاج تجويز ذلك في غير (إن) و(أن) و(لكن))) [٣]

ومعنى قوله: (وأما بحسب المعنى فهي زائدة) ، أنّ (ما) الداخلة على كأنما فائدتها لفظية فقط وهو كف كأنما عن العمل أما من حيث المعنى فلم تفد في الجملة شيئاً .

٤- العامل في النعت

تطرّق الفاضل الهندي لعامل النعت عارضاً آراء العلماء من غير أن يرجّح أو يضعّف قائلاً: ((فإن قلتَ: ما عامل النعت؟ قلتُ: اختلف فيه سيبويه والأخفش؛ فذهب سيبويه إلى أنّ العامل فيه هو العامل في المنعوت [٤] ، وذهب الأخفش إلى أنّه معنوي[٥] وهو النعتية))[٦].

٥- في حروف النداء

قال: ((هي خمسة: (يا)، و(أيا)، و(هيا)، (أي) و(الهمزة) فالأولى قد اختلف فيه، فذهب بعضهم إلى أنّه موضوع للمنادي البعيد، وبه صرّح صاحب المفصل والكشاف غير مرة [٧]، وبعضهم إلى أنّه أعم [٨]، و(أيا) و (هيا) موضوعان للبعيد، و (أي): للمتوسط، و (الهمزة) للقريب)) [٩]. فأكتفى بعرض ما قيل في هذه الحروف أيضاً من دون تعليق أو ترجيح أو ردٍ.

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٣٨/٤، وارتشاف الضرب:١٢٨٤/٣-١٢٨٥، والتذييل والتكميل: ١٥٢/٥.

(٢) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٣٩٠.

(٣) اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٤٠٦.

(٤) ينظر : الكتاب: ١/ ٤٢١

(٥) ينظر : أسرار العربية : ٢٩٥ ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، هامش: ٣/ ٢٦٩ ، وشرح التصريح : ٢/ ١٠٧

(٦) موضح أسرار النحو : ٣٨٢

(٧) ينظر : المفصل في صنعة الاعراب ، ٤١٣، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٥/ ٤٨

(٨) ينظر : المقدمة الجزولية : ١٨٧ ، الكافية في النحو : ٥٤ والجنى الداني : ٣٥٤

(٩) موضح أسرار النحو : ٥٠٢

المصطلحات عند الفاضل الهندي

لم يقتصر الفاضل الهندي في مصنفاته النحوية باستعمال المصطلحات الخاصة بعلوم اللغة والنحو، وإنّما زاد عليها مصطلحات ما برع به من العلوم الأخرى كالفقه والأصول وعلم الكلام والفلسفة والمنطق؛ لذلك قسمتُ المصطلحات عنده على قسمين: المصطلحات النحوية، والمصطلحات غير النحوية.

أولاً: المصطلحات النحوية

يعد المصطلح النحوي من أهم القضايا التي اختلف فيها البصريون والكوفيون، فلكل مدرسة من المدرستين مصطلحاتها التي تميزها من الأخرى؛ فلذا يعتمد الباحثون للكشف عن المذهب النحوي لعالمٍ ما إلى دراسة المصطلحات النحوية التي يستعملها ذلك العالم.

أما الفاضل الهندي فلم يكن في استعماله للمصطلح النحوي منحازاً إلى طائفة البصريين أو طائفة الكوفيين، بل اتخذ سبيلاً وسطاً، فكان يستعمل المصطلحات البصرية إلى جنب المصطلحات الكوفية في وقتٍ واحد، فبذلك كان مذهبه في استعمال المصطلحات اختيارياً، أي يختار المصطلح الذي يراه مناسباً من كلا المذهبين ولم يتقيد بمذهبٍ معين في اختياراته، فمن ذلك: استعماله مصطلح الجرّ[١] تارة، والخفض[٢] تارة أخرى، والمعروف أنّ الجرّ مصطلح بصريّ والخفض كوفي[٣]، وكذلك استعماله مصطلح النعت[٤] في موضع، والصفة[٥] في موضع آخر، فالنعت مصطلح كوفيّ والصفة مصطلح بصريّ[٦].

---

(١) ينظر: شرح العوامل في النحو: ١٠، ١٠٣، وموضح أسرار النحو: ٢٤٢، ٣٨٧، ٤٧٧، واللآلئ العبقرية في شرح العينية: ١٣٢، ٢٨٨.

(٢) ينظر: شرح العوامل في النحو: ١٠٥.

(٣) ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ٤٣، ٧٦.

(٤) ينظر: موضح أسرار النحو: ٣٦١، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٨٢.

(٥) ينظر: شرح العوامل في النحو، ٢٠٠، وموضح أسرار النحو، ٢٩٠، واللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ١٤١، ١٦٣، ١٨٨، ٤٥١.

(٦) ينظر: موازنة دلالية بين المصطلح النحوي البصري والكوفي، محمد عبد العبود: ١٤، (بحث).

ومما استعمله مصطلح (لا التبرئة)[١] والذي يقابلها مصطلح (لا النافية للجنس)[٢]، والمشهور أنّ الأولى مستعملة عند الكوفيين والثانية من استعمالات البصريين[٣]، ومن أمثلة ما استعمله أيضاً (لام الجحود)[٤]، والجحود هو أحدى المصطلحات الكوفية والذي يقابله عند البصريين النفي والإثبات[٥]، واستعمل أيضاُ مصطلح المخالفة في بيانه عامل النصب في المفعول معه[٦]،وقصد به (الخلاف) الذي هو العامل المعنوي الناصب للمفعول معه عند الكوفيين[٧].

ثانياً: المصطلحات غير النحوية

أثّر تبحّر الفاضل الهندي ونبوغه في العلوم الفقهية والأصولية والفلسفة والكلام على ثقافته النحوية بصورةٍ واضحة ظهرت في أسلوبه في الردود على العلماء، وطريقته الجدلية في عرض المسائل النحوية، والمصطلحات التي استعملها، وفي الحديث هنا عن مصطلحاته نلحظ أن أكثر مصنّف ظهرت فيه مصطلحات غير نحوية (الرسالة التهليلية)؛ وذلك لأنّه ألّفها على سمت علم الفقه والأصول والعقائد أكثر من كونها لغوية.

فمن أمثلة هذه المصطلحات: (الخاص)[٨] و (العام)[٩]، وهما مصطلحان أصوليان فالخاص يقابل العام ويقصد به لفظ يدل على شيء بعينه، أمّا العام لفظ يدل على معنيين فأكثر[١٠]، ومن أمثلة ما استعمله أيضاً، (الذات المستجمعة)[١١] ويقصد بالذات ((عين الشيء

---

(١) ينظر: الرسالة التهليلية: ٢٩٦.
(٢) ينظر: موضح أسرار النحو: ٣٦٠، واللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٤٢٥.
(٣) ينظر: المصطلح النحوي: ١٧٢.
(٤) ينظر: موضح أسرار النحو: ٤٥٠، واللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٩١.
(٥) ينظر: موازنة دلالية بين المصطلح النحوي البصري والكوفي: ٨.
(٦) ينظر: موضح أسرار النحو: ٣٣٧.
(٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٠٠/١، (المسألة :٣٠).
(٨) ينظر: الرسالة التهليلية: ٢٩٧.
(٩) ينظر: المصدر نفسه،: ٢٩٦.
(١٠) ينظر: معجم مصطلح الأصول، هيثم هلال : ١٣٧، ٢٠٠.
(١١) ينظر: الرسالة التهليلية، ٢٩٧.

أو نفسه ما يصلح أن يحكم عليه بالوجود أو العدم أو بغير ذلك))[١] ، وأراد بالذات المستجمعة أي المجموع فيها صفات الكمال جميعها، واستعمل أيضاً (الجزئي) و(الكلي)[٢]، والمراد بالجزئي بأنّه اللفظ الذي لم يشترك في معناه كثيرون، وهو يقابل الكلي، وأمّا الكلي هو الذي يصح أن يشترك في معناه الكثير[٣]. ومن المصطلحات التي استعملها أيضاً (المحمولات الثابتة)[٤] ويقصد بالمحمول، ((حمل الشيء على الشيء إذا ألحقه به في حكمه))[٥]، واستعمل الفاضل الهندي أيضاً مصطلح (الماهية)[٦] وهي منسوبة إلى كلمة (ما هو) ويقصد بها، ((الأمر المتعقل، من حيث إنّه مقول في جواب (ما هو)، مع قطع النظر عن الوجود الخارجي))[٧].

واستعمل مثل هذه المصطلحات في مصنفاته الأخرى، فورد بعض منها في كتابه (موضح أسرار النحو)[٨]، وذكر فيه أيضاً القاعدة الأصولية التي تقول: (التأسيس خير من التأكيد)، والمقصود بالتأسيس:((إفادة معنى آخر لم يكن أصلاً قبله، ويقول أهل الأصول: (التأسيس خير من التأكيد)؛ لأن حمل الكلام على الإفادة خير من حمله على الإعادة))[٩]، ذكر الفاضل الهندي هذه القاعدة في حديثه عن (مِنْ) الجارة وخلاف النحاة فيها عندما تكون زائدة أتزاد في الكلام الموجب أم لا؟ فذهب جمع إلى الأول بدليل قولهم: (قد كان من مطرٍ) وآخرون إلى الثاني، وقد ردّ الفاضل الهندي الآراء قائلاً: ((أنّا لا نسلم أنّ هذه للتأكيد، لم لا

---

(١) معجم مصطلحات أصول الفقه، قطب مصطفى سانو:٢١٢.
(٢) ينظر: الرسالة التهليلية: ٢٩٨.
(٣) ينظر: معجم مصطلح الأصول: ١٠٦-٢٦٢.
(٤) ينظر: الرسالة التهليلية: ٢٩٩.
(٥) معجم مصطلحات أصول الفقه: ٣٩٥.
(٦) ينظر: الرسالة التهليلية: ٣٠١.
(٧) ينظر: معجم أصول الفقه: ٣٨٠.
(٨) ينظر: موضح أسرار النحو: ٢٤٣، ٢٨٥، ٤٠٥.
(٩) معجم مصطلح الأصول: ٦٣.

يجوز أن تكون للتبعيض؟ أي: بعض المطر، وأما الدليل الثاني: فهو أنّه إذا وقعت في المثبت يمكن حملها على معنى لا تكون زائدة، فهو الواجب؛ لأنّ التأسيس خيرٌ من التأكيد ...))[١].

أما في كتابه (اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية)، فاستعمل كذلك المصطلحات الأصولية والفقهية المذكورة آنفاً كالكلي والجزئي والماهية، وغيرها في مواضع مختلفة[٢]، فضلاً عن تضمين كتابه العلوم الأخرى كالتفسير والعقيدة والأدب والبلاغة، فكتابه غير مختص بالنحو وإنما أظهر فيه سعة ثقافته، فكأنّما أظهر فيه ما تفرّق في نفسه من العلوم، وهذا ناتج عن سعة اطلاعه على كتب المتقدمين والإفادة منها.

---

(١) موضح أسرار النحو: ٤٧٨-٤٧٩.
(٢) ينظر: اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: ٩٨-٩٩، ١٦٥، ٢٢١، ٢٢٥، ٤٣٩.

الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات، أَما وقد حطّت بنا ركاب البحث بعد رحلة ممتعة صحبنا فيها الفاضل الهندي حريٌّ بنا أنْ نسجل أهم النتائج المستخلصة من هذه الدراسة:

١-رجّح البحث تسمية الفاضل بـ(الهندي) على الرغم من عدم رضاه عن هذا اللقب؛ ولكن لاشتهاره به بين الناس، وأخذنا على الدكتور علي الكعبي محقق (موضح أسرار النحو) ترجيحه تسمية الفاضل بـ(الأصفهاني) وعدم تدوين ما رجّحه على غلاف كتابه.

٢-رجّح البحث أنّ الفاضل الهندي توفي سنة (١١٣٧ هـ) وهذه السنة هي المشهورة عند الكثير من العلماء، والتي ذكرها معظم المترجمين له فضلاً عن أنّها دونت على لوح قبره في مقبرة تخت فولاذ في أصفهان.

٣-أثبت البحث أنّ الفاضل الهندي لم يصنّف كتاباً في شرح الكافية وما ورد في كتب تراجمه من أنّه ألّف شرحاً على الكافية ليس صحيحاً، وإنما هو لـ(شهاب الدين أحمد بن عمر الهندي ت ٨٤٩ هـ) وسبب نسبته للفاضل الهندي لتشابه في اللقب إذ كُتب على مخطوطة هذا الشرح لفاضلٍ من آفاضل الهند فتوهم أنّها للفاضل الهندي.

٤-تميز الفاضل الهندي في مصنفاته وشروحاته بجودة الأسلوب وحسن العرض والاستشهاد والاستدراكات والفوائد والاختصار والإيجاز مع مراعاة الإحاطة.

٥-تميزت بعض مصنفات الفاضل الهندي بطابعها التعليمي لاسيما كتابه (موضح أسرار النحو) إذ استعمل فيه الطريقة القريبة إلى أذهان المتعلمين طريقة الفنقلة (فإنْ قلتَ، قلتُ)، وكذلك كتابه شرح العوامل المئة إذ اتبع فيه الإيجاز والاختصار وهذا أحد أساليب المنهج التعليمي أيضاً.

٦-برزت في بعض مؤلفاته نزعته الأصولية والفقهية والمنطقية فأثرت في ثقافته النحوية، فهو يعبر عن أسلوب الأصوليين والفقهاء في تناول النحو لاسيما في رسالته التهليلية.

٧-اهتم الفاضل الهندي بأصول النحو وأدلته العقلية والنقلية، فاحتج بالأدلة السماعية كافة، واحتج بالقياس النحوي واتكأ عليه في مسائل مختلفة من مصنفاته، وأخذ بالإجماع واستصحاب الحال أيضاً.

٨-اعتدّ بالتعليل في مواضع كثيرة فكان سمة بارزة في مصنفاته، واستعمل أنواعاً متعددة من العلل فسّر بها الكثير من الظواهر النحوية.

٩-أولى الشواهد القرآنية اهتماماً كبيراً وقدَّمها على سائر روافد السماع الأخرى إذ بلغت شواهده القرآنية ثمانية وسبعين وأربعمئة شاهدا تقريبا ، واحتجّ بالقراءات القرآنية كذلك، ولكن بنسبة أقلّ بكثير من احتجاجه بالقرآن الكريم فبلغ مجمل شواهده بالقراءات ثلاثاً وعشرين قراءة .

١٠-أتبع الفاضل الهندي النحاة القدامى في اقلالهم بالاستشهاد بالحديث الشريف، فاستشهد بعشرة أحاديث فقط في مصنفاته الخاصة بالدراسة وهي نسبة قليلة جداً.

١١-احتلّ الشاهد الشعري عنده المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم من حيث نسبة الاستشهاد، فاستدل بواحد وتسعين ومئة بيت شعري ، وقد استشهد بالقصيد والرجز، واستشهد بالطبقات الشعرية الثلاث (الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين) وأمّا الطبقة الرابعة (المولدون) فقد أقلّ من الاستشهاد بها، وجاء بها من قبيل التمثيل، واحتج بالأمثال والمنثور من كلام العرب أيضاً ولكن بنسبة قليلة موازنة مع الشاهد الشعري فبلغت شواهده النثرية ثمانية وعشرين شاهداً.

١٢-كان الفاضل الهندي غير منتمي لمذهب نحوي، فمذهبه قائم على الاختيار من بين الآراء النحوية، وعدم التقيد بمذهب معين، فنراه ينقل عن الخليل وسيبويه ويوافقهما في مسائل عدّة وهما من اعلام المدرسة البصرية، كما وجدناه ينقل عن الكسائي والفرّاء وهما من أعلام المدرسة الكوفية.

١٣-بيّنت اختياراته وانتقاداته شخصيته الفذة والمستقلة، فلم يكن تابعاً لآراء غيره دونما معالجة ونقد، فهو يسوق آراء غيره لينفذ إلى مذهب يرضيه ومثال ذلك ماذكرناه في تفرده بتقدير كلمة (ممكن) خبراً للا النافية للجنس في رسالته التهليلية .

١٤-عندما يرجح الفاضل الهندي قولاً من الأقوال النحوية أو ينقده فأنّه غالباً يبني هذا الترجيح أو النقد على أسس ويعلل ذلك.

١٥-استعمل الفاضل الهندي المصطلحات البصرية إلى جنب المصطلحات الكوفية في مصنفاته وهذا يؤكد أيضاً أنّه لم يكن ينتمي لمذهب معين، فضلاً عن استعماله مصطلحات الأصول والفقه والفلسفة التي تعكس ثقافته الدينية والأصولية.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أ-الكتب المطبوعة

- القرآن الكريم

{ أ }

- أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية: فاضل صالح السامرائي ، دار عمار للنشر والتوزيع ،عمان، ط١ ،١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- إجازات الحديث : محمد باقر المجلسي (ت ١١١١هـ) ، تح: السيد أحمد الحسيني، ط١ ، ١٤١٠هـ
- إحراز المعاني من حرز الأماني : شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل ، المعروف بأبي شامة (ت ٦٦٥هـ) ، تح: محمود بن عبد الخالق محمد جادو ، الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، ١٤١٣هـ .
- إحياء علوم الدين: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) دار المعرفة بيروت ، د.ت
- أخبار السيد الحميري: محمد بن عمران المرزباني ،تح، الشيخ محمد هادي الأميني ، ط٣، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م
- اختيار معرفة الرجال المعروف ب(رجال الكشي): أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي ، تح: جواد القيومي الاصفهاني ،مؤسسة النشر الاسلامي ، قم، ط١، ١٤٢٧هـ
- الأدب العربي في العصر العباسي: ناظم رشيد ، مديرية دار الكتب ، الموصل ، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: محمد بن يوسف، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تح: رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو : يحيى بن محمد بن أبي زكريا الشاوي (ت ١٠٩٦هـ) ، تح: د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ، دار الأنبار للطباعة والنشر ، الرمادي،ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م .
- إرشاد السالك إلى حلّ ألفية ابن مالك : برهان الدين إبراهيم بن محمد بن الجوزية (ت ٧٦٧هـ) ، تح: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي ، أضواء السلف ، الرياض، ط١، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.
- أسرار العربية : عبد الرحمن بن محمد ، المعروف بأبي البركات الأنباري، (ت ٥٧٧هـ) ، تح: محمد بهجت البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، (د. ت).
- أصول التفكير النحوي : علي أبو المكارم ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، ط١، ٢٠٠٦م .
- الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: د. تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- أصول النحو العربي : د. محمد خير الحلواني ، الناشر الأطلسي ، الرباط ، ١٩٨١م.
- أصول النحو العربي: محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية، بيروت، ط١ ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م
- الأصول في النحو : محمد بن السري ، المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ) ، تح: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، لبنان، ط٣ ، ١٤١٧هـ .
- إعراب القرآن : أحمد بن محمد ، المعروف بأبي جعفر النحّاس (ت ٣٣٨هـ) ، وضع حواشيه وعلّق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ، ١٤٢١ هـ .
- الأعلام : خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي (ت ١٣٩٦هـ) ، دار العلم للملايين، ط١٥ ، ٢٠٠٢م.

- الأفعال الناسخة : حمدي فراج محمد فراج المصري المعروف ب(حمدي كوكب) ، مطبوع على نفقة الكاتب الخاصة ، ١٩٩٨م
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو : عبد الرحمن بن محمد ، المعروف بأبي البركات الأنباري ، تح: سعيد الأفغاني ،دار الفكر ، دمشق ، ط١، ١٣٧٧هـ.
- الاقتراح في أصول النحو: عبد الرحمن بن أبي بكر ، المعروف بجلال الدين السيوطي(ت ٩١١هـ) ، تح: د. محمود فجال ، دار القلم ، دمشق، ط١ ، ١٤٠٩هـ .
- أمالي أبن الحاجب : عثمان بن عمر بن الحاجب ، تح : فخر صالح سليمان ، دار عمار ، الأردن ، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م .
- الإمتاع والمؤانسة : علي بن محمد بن العباس ، المعروف بأبي حيان التوحيدي (ت ٤٠٠هـ) ، المكتبة العصرية ، بيروت، ط١ ، ١٤٢٤هـ .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة : علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦هـ) ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : أبو البركات الأنباري ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- الأنموذج في النحو: محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ،اعتنى به، سامي بن حمد المنصور، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- أوضح المسالك إلى شرح ألفية ابن مالك : جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام (ت٧٦١هـ) ، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر ، (د. ت).
- إيضاح شواهد الإيضاح: أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي، تح: محمد بن حمود الدعجاني ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، ط١ ، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

- الإيضاح العضدي: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار المعروف ب أبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، تح: حسن شاذلي فرهود، ط١، ١٣٨٩هـ-١٩٩٦م.
- الإيضاح في علل النحو: لأبي القاسم عبد الرحمن بن أبي إسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تح: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٣، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون : إسماعيل بن محمد أمين البغدادي(ت ١٣٩٩هـ) عني بتصحيحه: محمد شرف الدين بالتقايا، ورفعت بيلكه الكبيسي ، دار إحياء التراث ، بيروت ، (د. ت).
- إيضاح الوقف والإبتداء: أبو بكر الأنباري محمد بن القاسم(ت ٣٢٨هـ) ، تح: محي الدين عبد الرحمن رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٣٩٠هـ-١٩١٧م.

{ ب }

- البديع في علم العربية : أبو السعادات مجد الدين بن الأثير(ت ٦٠٦هـ) ، تح: فتحي أحمد علي الدين ، جامعة أم القرى ، السعودية ، ١٤٢٠هـ
- البرهان في علوم القرآن : بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ) ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، ط١ ، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، لبنان، (د .ت).
- البيان في مذهب الإمام الشافعي : يحيى بن أبي الخير الشافعي (ت ٥٥٨هـ) ، تح: قاسم محمد النوري ، دار المنهاج ، جدة، ط١ ، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

{ ت }

- تاج العروس من جواهر القاموس : محمّد بن محمّد بن عبد الرزاق الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ) ، تح: مجموعة من المحققين ، دار الهداية، (د.ت).
- التبيان في إعراب القرآن : عبد الله بن الحسين ، المعروف بأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) ، تح: علي محمد البجاوي ، الناشر عيسى البابي الحلبي ، ١٩٧٦م .

- التبيين عن مذاهب النحويين: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تح: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- تذكرة الأعيان: الشيخ جعفر السبحاني، مؤسسة الإمام الصادق(عليه السلام)،قم، ط١، ١٤٢٩هـ.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي ، تح: حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق، ط١، ١٩٩٧م.
- تراجم الرجال: السيد أحمد الحسيني ، مكتبة أية الله العظمى المرعشي العامة، قم، ط١، ١٤١٠هـ.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: محمد بن عبد الله بن مالك ،(ت ٦٧٢هـ) تح: محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر،١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: محمد بدر الدين الدماميني(ت ٨٢٧هـ) تح: محمد بن عبد الرحمن المفدى ، بلا دار نشر ، ط١ ، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- تفسير الثعلبي: احمد بن محمد الثعلبي(ت٤٢٧هـ)، تح: أبو محمد عاشور، دار إحياء التراث، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- تفسير القرآن العظيم(تفسير ابن كثير): إسماعيل بن عمر بن كثير (ت٧٧٤هـ) ،تح: سامي بن محمد سلامة، ط٢ ، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م
- تفسير القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي ،(ت٦٧١هـ) ، تح: أحمد البردوني وإبراهيم اطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
- تلامذة العلامة المجلسي والمجازون منه: السيد أحمد الحسيني، مكتبة آية الله المرعشي العامة، قم، ط١، ١٤١٠هـ
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف ، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ) ، تح: علي محمد فاخر وآخرون ، دار السلام للطباعة والنشر ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٨هـ.
- تهذيب اللغة: محمد بن أحمد الأزهري الهروي (ت٣٧٠هـ) تح: محمد عوض مرعب ، دار احياء التراث، بيروت ، ط١، ٢٠٠١م.

- توجيه اللمع : أحمد بن الحسين الخباز(ت ٦٣٨هـ) تح: فايز زكي محمد دياب ،دار السلام للطباعة والنشر ، مصر ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) ، تح: عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي، ط١ ، ١٤٢٨هـ.

{ ج }

- الجنى الداني في حروف المعاني: بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) ، تح: فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- الجهود النحوية لأبي موسى الجزولي(ت ٦٠٧هـ): د. هاشم جعفر حسين ،دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان ، ط١، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

{ ح }

- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: أحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين (ت ١٠٦٩هـ) ، دار صادر ، بيروت، (د . ت)
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك : محمد بن علي الصبان(ت ١٢٠٦هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١ ، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- حجة القراءات : عبد الرحمن بن محمد أبو زرعة(ت ٤٠٣هـ) ، تح: سعيد الأفغاني ، دار الرسالة ، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م .

{ خ }

- خاتمة مستدرك الوسائل: الشيخ حسين النوري (ت١٣٠٢هـ) ، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، بيروت، ط١ ، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣م) ، تح: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ ، ١٩٩٧م .
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تح، محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م

{ د }

- دراسات في العربية وتاريخها : محمد الخضر حسين ، المكتب الإسلامي ، دمشق، ط٢ ، ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م .
- دراسات في اللسانيات العربية: عبد الحميد السيد ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٣م.
- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري: فاضل صالح السامرائي ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٣٩٠هـ-١٩٧١م.
- ديوان أبي العتاهية : تح: حمدي السلفي ، صبحي السامرائي ، ط١ ، دار بيروت ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- ديوان الأحوص الأنصاري: جمع وتح: د. ابراهيم السامرائي ، مكتبة الاندلس ، بغداد، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
- ديوان الأعشى الكبير: ميمون بن قيس المعروف ب(الأعشى الكبير) ،جمعه وحققه: محمد حسين .
- ديوان امرئ القيس: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ،دار المعارف، مصر ، ط٤، ١٩٨٤م.
- ديوان الحماسة : حبيب بن أوس المعروف بأبي تمام (ت ٢٣١هـ) ، تح: أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١ ، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- ديوان جرير : جرير بن عطية الخطفي ، دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- ديوان جميل بثينة: دار بيروت للطباعة والنشر ،١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى: شرحه وقدّم له علي حسن فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١ ،١٤٠٨-١٩٨٨م.
- ديوان السيد الحميري: شرحه وحققه ضياء حسين الأعلمي ،منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
- ديوان عامر ابن الطفيل: رواية أبي بكر محمد بن قاسم الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، دار صادر ، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

- ديوان كثير عزّة: جمعه د. إحسان عباس ،دار الثقافة ،بيروت، ١٣٩١هـ.
- ديوان كعب بن زهير: تح: علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- ديوان لبيد: لبيد بن أبي ربيعة العامري، دار صادر، بيروت ، (د. ت).
- ديوان مهيار الديلمي: ، مطبعة دار الكتب المصرية ،القاهرة، ط١ ، ١٣٤٥هـ-١٩٢٦م.
- ديوان النابغة الذبياني : شرح وتقديم عباس عبد السّاتر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٣ ١٤١٦هـ-١٩٩٦م .

{ ذ }

- الذريعة إلى تصانيف الشيعة: محمد حسن الطهراني المعروف ب آقا بزرك ، دار الاضواء ، بيروت ، ط٣، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

{ ر }

- الرسائل الرجالية : أبي المعالي محمد بن محمد إبراهيم الكلباسي(ت١٣١٥هـ)، تح: محمد حسين الدرايتي، ط١ ، ١٤٢٣هـ.
- رسالة الحدود : علي بن عيسى الرّماني (ت٣٨٤ هـ) تح: إبراهيم السامرائي ، دار الفكر ، عمان ، (د. ت) .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ) ،تح ، أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ،دمشق (د. ت).
- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات: محمد باقر الخوانساري ، تح، أسد الله إسماعيليان ، مطبعة مهراستوار، قم، ١٣٩٢هـ.
- رياض العلماء من حياض الفضلاء : الميرزا عبد الله أفندي، تح: السيد أحمد الحسيني ، منشورات مكتبة السيد المرعشي النجفي ، قم ، ١٤٠٣هـ
- ريحانة الأدب في تراجم المعروفين بالكنية واللقب: العلامة محمد علي مدرس تبريزي ، انتشارات خيام ، ١٣٧٤هـ.

{ ش }

- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت، ط١ ، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
- شرح أشعار الهذليين: أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري ، تح: عبد الستار أحمد فراج ،محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة ، القاهرة ، ١٩٦٥م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : علي بن محمد بن عيسى الأُشْمُوني (ت ٩٠٠هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت، ط١ ، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبدالله بن مالك الطائي، تح: عبد الرحمن السيد ، د.محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان،ط١ ، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح : خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري ، المعروف بالوقّاد (ت ٩٠٥هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب : رضي الدين محمد بن الحسن الآستراباذي (ت ٦٨٨هـ) ، تح وتصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر ، جامعة قار يونس ، ليبيا ، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
- شرح سنن ابن ماجة: مغلطاي بن قليج أبو عبد الله(ت٧٦٢هـ) ، تح، كامل عويضة ، مكتبة نزار، السعودية ، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام ، تح: عبد الغني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع ، سوريا، ط١ ، ١٩٨٤م .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : شمس الدين محمد بن عبد المنعم الجوجري (ت٨٨٩هـ)، تح: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١ ، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٤م.
- شرح شواهد المغني : جلال الدين السيوطي ، تعليق: أحمد ظافر كوجان ، لجنة التراث العربي ، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت٧٦٩ هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ط٢٠ ، ١٩٨٠م.

- شرح العوامل في النحو: محمد بن الحسن الأصفهاني الفاضل الهندي ، تعليق محمد زكي الجعفري، مؤسسة دار الحجة (عج) ، قم ، ط١ ، ١٤٣١هـ.
- شرح الفية ابن مالك: الشيخ محمد بن صالح العثيمين ، مكتبة الرشيد ، الرياض ، ط١ ، ١٤٣٤ هـ.
- شرح قطر الندى وبل الصدى : جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، الناشر: القاهرة ، ط١١ ،١٣٨٣هـ.
- شرح الكافية الشافية: محمد بن عبدالله بن مالك الطائي ، تح: عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ،ط١،(د. ت)
- شرح اللمع : ابن برهان العكبري (ت ٤٥٦هـ) ، تح: فائز فارس ، الساسة التراثية ، الكويت، ط١ ، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- شرح المفصل : أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش ، المعروف بـ(ابن يعيش) (ت ٦٤٣هـ) ، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- شرح المقدمة المحسبة : طاهر بن أحمد بن بابشاذ(ت ٤٦٩هـ) تح: خالد عبد الكريم ، المطبعة العصرية ، الكويت ، ط١ ، ١٩٧٧م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

{ ص }

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ) ، تح: أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين – بيروت، ط٤ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- صحيح البخاري : محمد بن إسماعيل البخاري(ت٢٥٦هـ) ، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)،ط١ ، ١٤٢٢هـ

{ ط }

- طبقات النحويين واللغويين: محمد بن الحسن الزبيدي (ت٣٧٩هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ، القاهرة ، ط٢ ،(د. ت).

{ ع }

- علل النحو: محمد بن عبد الله بن الوراق (ت ٣٨١هـ) ، تح: محمود جاسم محمد الدرويش ، ط١ ، مكتبة الرشيد ، الرياض ، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- عوالم العلوم والمعارف : عبد الله البحراني(ت١١٣٠هـ) ، تحقيق ونشر مؤسسة الإمام المهدي (عج) ، ط١ ، ١٤١٥هـ.

{ غ }

- الغدير في الكتاب والسنة والأدب: الشيخ عبد الحسين أحمد الأميني(ت١٣٩٠هـ) ، ط٣ ، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

{ ف }

- فهرس التراث: السيد محمد حسين الجلالي ،تح: الشيخ عبد الله دشتي ، دار الولاء لصناعة النشر، بيروت ، ط٤ ، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.
- الفوائد الرضوية في أحوال علماء المذهب الجعفرية: الشيخ عباس القمي(ت١٣٥٩هـ) ، تح: باقري بيد هندي ، مؤسسة بوستان ، قم ، ١٣٨٥هـ.
- الفوائد الضيائية على متن الكافية في النحو: عبد الرحمن بن أحمد نور الدين الجامي (ت ٨٩٨ هـ)، تح: أحمد عزو عناية ، وعلي محمد مصطفى، دار احياء التراث ،بيروت، ط١ ، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩.
- في الأدب الجاهلي : طه حسين ، مطبعة فاروق ، القاهرة، ط٣ ، ١٣٥٢هـ-١٩٣٣م.
- في أصول اللغة والنحو: فؤاد حنا ترزي ، دار الكتب ، بيروت ، (د .ت)

- في أصول النحو: سعيد الأفغاني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

{ ق }

- القاموس المحيط: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآدباي(ت٨١٧هـ) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٨ ، ١٤٢٤هـ .
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية :عبد العال سالم مكرم ، المكتبة الأزهرية للتراث (د. ت) .
- القياس في النحو العربي نشأته وتطوره : سعيد جاسم الزبيدي ، دار الشروق ، مصر ، ١٩٩٧م .

{ ك }

- الكافي ، محمد بن يعقوب ، المعروف بالشيخ الكليني (ت ٣٢٩هـ) ، حققه ، وصححه ، وعلق عليه: علي أكبر الغفاري ، دار الكتب الإسلامية ، طهران ، ط٤، ١٣٦٥هـ .
- الكافية في النحو: جمال الدين بن عثمان بن الحاجب (ت٦٤٦هـ) ،تح: د. صالح عبد العظيم الشاعر ، مكتبة الآدب ، القاهرة، ط١ ، ٢٠١٠م .
- الكامل في اللغة والأدب: محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة، ط٣ ، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م .
- الكتاب : عمرو بن عثمان بن قنبر ، المعروف بسيبويه (ت ١٨٠هـ) ، تح: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط٣ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
- كتاب الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني (ت٣٥٦ هـ) ،مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة، ١٣٣٥م .
- كتاب التعريفات: علي بن محمد الجرجاني (ت٨١٦هـ) ، ضبطه وصححه مجموعة من العلماء ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٣هـ .

- كتاب الحروف : أبو نصر الفارابي(ت٣٣٩ هـ) ، تح: محسن مهدي ، دار المشرق ، بيروت، ط٢ ، ١٩٩٠م.
- كتاب السبعة في القراءات : أحمد بن موسى بن العباس المعروف بابن مجاهد(ت ٣٩٢هـ) ، تح: شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر، ط٢ ، ١٤٠٠هـ .
- كتاب العين : أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ) ، تح: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي ، ، دار ومكتبة الهلال(د. ت).
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل : جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، دار الكتاب العربي ، بيروت، ط٣ ، ١٤٠٧ هـ .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : مصطفى بن عبدالله ، المعروف بحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ) ، مكتبة المثنى ، بغداد ، ١٩٤١م.
- كشف اللثام عن قواعد الأحكام: محمد بن الحسن الفاضل الهندي، مؤسسة النشر الإسلامي ، قم ، ط١ ، ١٤١٦هـ .
- الكناش في فنَيّ النحو والصرف: عماد الدين اسماعيل بن علي(ت٧٣٢هـ) ، تح: د. رياض بن حسن الخوام ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ٢٠٠٠م .
- الكنى والألقاب: الشيخ عباس القمي ، مكتبة الصدر ، طهران ، (د . ت) .
- الكنز في القراءات العشر : أبو محمد تاج الدين عبد الله بن عبد المؤمن بن المبارك(ت ٧٤١هـ) ، تح: خالد المشهداني ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ،١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م

{ ل }

- اللآلئ العبقرية في شرح العينية الحميرية: محمد بن الحسن الأصفهاني الفاضل الهندي ،قدم له: الشيخ جعفر السبحاني ، مؤسسة الإمام الصادق(عليه السلام)، قم ، ط٢ ، ١٤٢٧هـ
- اللباب في علل البناء والإعراب: عبد الله بن الحسين أبو البقاء العكبري ، تح: عبد الإله النبهان ، دار الفكر ، دمشق ، ط١ ، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م .
- لسان العرب : محمد بن مكرم بن علي ، المعروف بابن منظور (ت ٧١١هـ) ، دار صادر – بيروت، ط٣ ، ١٤١٤ هـ .

- اللغة والنحو: حسن عون ، ط١ ، ١٩٥٢م.
- اللمحة في شرح الملحة: محمد بن حسن بن الصائغ (ت ٧٢٠هـ) ، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي ، ط١ ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية : د. عبده الراجحي ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٦م.
- لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة : غالب فاضل المطلبي ، منشورات وزارة الثقافة والفنون ، العراق ، ١٩٧٨

{ م }

- مباحث في علوم القرآن: د. صبحي الصالح ، دار العلم للملايين ، بيروت، ط١٠ ، ١٩٧٧م
- المبسوط في القراءات العشر: أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري (ت ٣٨١هـ) ، تح: سبيع حمزة حاكيمي ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٩٨١م.
- مجاز القرآن : معمر بن المثنى ، المعروف بأبي عبيدة (ت ٢٠٩هـ) ، تح: محمد فؤاد سزگين ، مكتبة الخانجى ، القاهرة ، ١٣٨١ هـ .
- مجمع الأمثال : أبو الفضل أحمد الميداني (ت ٥١٨هـ) ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار المعرفة ، بيروت ،(د. ت) .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : عثمان بن جني الموصلي ، وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م .
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع : ابن خالويه ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، (د. ت)
- المخصص : علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، تح: خليل إبراهيم جفال ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت،ط١ ، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- المدارس النحوية : شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر، ط٧ ، ١١١٩.

- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: مهدي المخزومي ، شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، القاهرة، ط٢ ، ١٩٥٨م .
- المرتجل في شرح الجمل : أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب(ت ٥٦٧هـ) تح: علي حيدر ، دمشق ، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها : جلال الدين السيوطي ، تح: فؤاد علي منصور ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١ ، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- المساعد على تسهيل الفوائد : بهاء الدين بن عقيل ، تح: محمد كامل بركات ، دار الفكر ، دمشق ، ط١ ، ١٤٠٥هـ.
- مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل : ميرزا حسين النوري الطبرسي (ت ١٣٢٠هـ) ، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث ، بيروت، ط٣ ، ١٤١١هـ .
- مسند الإمام أحمد بن حنبل : أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) ، تح: شعيب الأرنؤوط ، وعادل مرشد ، وآخرون ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م .
- مسند الحميدي: أبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدي (ت٢١٩هـ)، تح: حسن سليم أسد الدارني ، دار السقا ، دمشق، ط١ ،١٩٩٦م .
- المصطلح النحوي: عوض حمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الرياض، ط١ ،١٩٨١م.
- معاني القرآن : يحيى بن زياد بن عبد الله ، المعروف ب الفراء (ت ٢٠٧هـ) ، تح: أحمد يوسف النجاتي ، محمد علي النجار ، عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار المصرية للتأليف والترجمة ، مصر، ط١، (د.ت) .
- المعتزلة: زهدي جار الله ، الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ،١٩٧٤م .
- معجم البلدان: شهاب الدين ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ)، دار صادر ، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.

- معجم المصطلحات النحوية والصرفية : محمد سمير نجيب اللبدي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م .
- معجم مصطلحات أصول الفقه: قطب مصطفى سانو، قدم له وراجعه: محمد رواس قلعجي، دار الفكر، دمشق ، ط١ ، ٢٠٠٠ م
- معجم مصطلح الأصول: هيثم هلال، تح: محمد التونجي ، دار الجبل، بيروت، ط١ ،١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م .
- معجم المؤلفين: عمر رضا بن محمد كحالة الدمشق (ت١٤٠٨هـ) ،مكتبة المثنى ، بيروت.
- المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى /أحمد الزيات/حامد عبد القادر/محمد النجار) ، دار الدعوة ، (د. ت).
- معنى لا إله إلا الله : أبو عبد الله بدر الدين الزركشي ، تح: علي محيي الدين علي القرة ، دار الأعتصام ، القاهرة ، ط٣ ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : جمال الدين بن هشام ، تح: د. مازن المبارك ، دار الفكر ، دمشق، ط٦ ، ١٩٨٥م .
- المفردات في غريب القرآن : الحسين بن محمد ، المعروف بالراغب الأصفهانى (ت ٥٠٢هـ) ، تح : صفوان عدنان الداودي ، دار القلم، ، بيروت، ط١ ، ١٤١٢ هـ .
- المفصل في صنعة الإعراب : جار الله بن محمود الزمخشري ، تح: د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال ، بيروت، ط١ ، ١٩٩٣م .
- مقابس الأنوار: الشيخ أسد الله الدزفولي الكاظمي (ت١٢٣٧هـ)، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث (طبع قديم) .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، حققه مجموعة من المحققين ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ،ط١ ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م .

- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية: بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥هـ) ، تح: علي فاخر وآخرون ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة، ط١ ، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- المقتضب : محمد بن يزيد المبرد، تح: عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، (د. ت)
- المقدمة الجزولية في النحو: عيسى بن عبد العزيز أبو موسى الجزولي (ت٦٠٧هـ)، تح: شعبان عبد الوهاب محمد ،مطبعة أم القرى ، مكة المكرمة ، (د. ت) .
- من أسرار اللغة: إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة، ط٦ ، ١٩٧٨م.
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين: محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ) ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ .
- منتخبات أز آثار حكماى إلهي إيران : السيد جلال الدين الآشتياني ، سلسلة انتشارات فلسفي ، مشهد ، ١٣٥٥هـ.
- المنهاج في شرح جمل الزجاجي : يحيى بن حمزة العلوي (ت ٧٤٩هـ) ، تح : د. هادي عبد الله ناجي ، مكتبة الرشيد-ناشرون ، السعودية ، ط١ ، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م
- موسوعة طبقات الفقهاء: تأليف اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام)، إشراف: الشيخ جعفر السبحاني، مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام) ،قم ، ط١ ، ١٤٢٢هـ .
- موضح أسرار النحو: محمد بن الحسن الأصفهاني الفاضل الهندي، تح: علي موسى الكعبي، مجمع الإمام الحسين (عليه السلام) العلمي لتحقيق تراث أهل البيت (عليهم السلام) ، كربلاء المقدسة ، ط١ ، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف : خديجة الحديثي ، دار الرشيد للنشر ، العراق ، ١٩٨١م.

{ ن }

- نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- النحو المصفى: محمد عيد ، مكتبة الشباب ، القاهرة ، ١٩٧٥م.

- النحو الوافي: عباس حسن (ت١٣٩٨ هـ)، دار المعارف، مصر، ط١٥، (د. ت).
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء : عبد الرحمن بن محمد ، أبو البركات الأنباري ، تح: إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار ، الزرقاء ، الأردن، ط٣ ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- النشر في القراءات العشر : محمد بن محمد بن الجزري ، تح: علي محمد الضباع (ت ١٣٨٠ هـ) ، المطبعة التجارية الكبرى ، دار الكتاب العلمية ، (د. ت) .
- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين: د. حسن خميس سعيد الملخ ، دار الشروق ، عمان ، ط١ ، ٢٠٠٠م .
- نهاية الأرب في فنون الأدب : أحمد بن عبد الوهاب شهاب الدين النويري (ت ٧٣٣هـ) ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة، ط١ ، ١٤٢٣هـ.

{ هـ }

- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل بن محمد أمين البغدادي، طُبع بعناية وكالة المعرف في مطبعة استنبول ،١٩٥١م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : عبد الرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين السيوطي ، تح: عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوقيفية ، مصر (د. ت) .

ب-الكتب المخطوطة:

- شرح الكافية : شهاب الدين أحمد بن عمر الهندي(ت٨٤٩هـ)، مصورة الدكتور محمد نوري
- قراح الاقتراح : محمد بن الحسن الأصفهاني الفاضل الهندي، مصورة الدكتور محمد نوري ، والكتاب قيد الطبع بتحقيق: د. محمد نوري الموسوي ، د. نجلاء مجيد حميد.

ج-الرسائل و الأطاريح:

- الأصول المرفوضة في العربية: محمد نوري الموسوي، إشراف: د. رحيم جبر الحسناوي (اطروحة دكتوراه)، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة بابل ، ٢٠١٢م.

- الفرائد البهية في شرح الفوائد الصمدية: محمد نوري الموسوي، إشراف: د. صباح عطيوي عبود، (رسالة ماجستير)، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة بابل ، ٢٠٠٦م.

-المسائل النحوية في كتاب (التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن المُلقن)، داود سليمان الهويل، (رسالة ماجستير)، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم، السعودية، ١٤٣٧-١٤٣٨هـ.

د-البحوث والمقالات:

- استصحاب الحال بين أصول الفقه وأصول النحو: عاطف فضل محمد خليل ، بحث منشور في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، العدد[٣٦] .
- الرسالة التهليلية: محمد بن الحسن المعروف ب(الفاضل الهندي)، تح: د. علي موسى الكعبي، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام)لإحياء التراث ، العدد الرابع [١٣٦]، ١٤٣٩هـ.
- الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية في قراءة أبي السّمال العدوي (ت ١٦٠هـ) : حيدر حبيب حمزة ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ، المجلد التاسع ، العددان ٣-٤، ٢٠٠٦م .
- المخبل السعدي حياته وماتبقى من شعره: حاتم الضامن، مجلة الموارد العراقية ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، ١٩٧٣م
- موازنة دلالية بين المصطلح النحوي البصري والكوفي ، محمد عبد العبود (بحثpdf) منشور على شبكة الانترنت.

هـ- المواقع على الشبكة العنكبوتية:

- بهاء الدين محمد فاضل اصفهاني-Isfahan.ir

Abstract

Thank god, Lord of the Worlds (Peace and blessings be upon the Prophet Muhammad and his family The good and the pure) And after.

God Almighty has subjected men to serve the language of the Holy Quran and to protect it from distortion these men spend their lives to protect the language of Quran, the Arabic language and they write and study it now and in the old.

And among these scientists, there was a scientist that we are about to study the Jurist Bahaa al-Din Mohammed bin al - Hussein Al-Esfahani (1062 - 1137 AH) famed with "Al -Fadel Al-Hindi" he was one of the scholars of the city of Isfahan and one of the Shia scholars, The marvel of his age, He was one of the most talented people involved in authoring and classifying before the age of puberty .

He has studied many different kinds of sciences and arts and wrote in them. One of the Motives to write this research was to show the personality of this scientist and his effort in the study of grammar and his classifying of grammar, we have chosen four of his Workbooks for study (1- sharae aleawamil fi alnahw 2- alrisaluh altahliliuh 3- mwadih 'asrar alnahw 4- alllali aleabaqariuh fi sharah aleinih alhamiriuh) that's why the title of the research was " The grammatical effort of the Al-Fadil Al-Hindi "

The importance of this research comes as the expression of the style of the Fundamentalists and the Jurists in the study of grammar.

The nature of this study requires the research to be divided into three chapters preceded by an Introduction and preface and after that a conclusion.

In the introduction I studied, the Motives of this research, And the importance and the plan he followed.

In the preface, I studied (Al-Fadil Al-Hindi his biography and work) including his name and his nickname, His birth, and growth, and his aging, and his work and death.

In the first chapter, I studied (The approach of the Al-Fadil Al-Hindi in grammar authorization) I showed every bool along with it is characteristic and scientific value.

In the second chapter, I studied (Origins of grammar for Al-Fadil Al-Hindi), Hearing and its tributaries are:- The Holy Quran and its readings, The prophetic speech, The words of the Arabs the regular and the scattered, then the measurement and the consensus and [aistishab alhal] *Keep the pronunciation on its original state.

In the third chapter, I studied (The scientific personality of Al-Fadil Al-Hindi), I showed his attitude towards grammatical schools which, his approvals to the Kufieen and his rebuttal to the Basrien, and his approvals to the Kufieen and his rebuttal to the Basrien, and his attitude towards Grammarians alone which, his preferences, weakening points, displaying issues without discussion and his terms

In conclusion, I have shown the most important findings of this research came to.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Educationand
Scientific Research
University of Babylon
College of Education for Human Sciences

Grammatical effort of Fadeel Al-Hundee

(date of death 1137 B.H)

A Thesis Submitted to the Council of the College of Education for Human Sciences/ University of Babylon، As a partial Fulfillment of the Requirements for the degree of Master in Education in / Arabic language/ the language

By:

Dhuha Raheem Afee Andel Al-Shammari

Supervised by

Assis.D. Mohammed Nouri Al-Moussawi

1440 B.H 2018 A.D